تعليم المرأة وتمكينها:
دراسة مقارنة في كل من مصر وتونس والإمارات

إعداد

د. فايزة عبد العليم محمد الجويدي(*)

ملخص:

هدفت الدراسة إلى وضع مقترحات إجرائية لتطوير تعليم المرأة وتمكينها في مصر بالاستعانة بالإطار النظري، وخبرة كل من: تونس والإمارات، بما يتناسب مع ظروف المجتمع المصري، وذلك من خلال ما يلي:

١- الوقوف على الأسس النظرية لتعليم المرأة وتمكينها في الأدبيات التربوية المعاصرة.

٢- تحليل أبرز مكونات خبرة تمكين المرأة في كل من: مصر، وتونس، والإمارات.

٣- تحليل محتوى كتب اللغة العربية لمرحلة التعليم الأساسي السائدة في كل من: مصر، وتونس، والإمارات؛ لتحديد صورتها في تلك الكتب.

٤- التعرف على التحليل المقارن لأوجه التشابه والاختلاف بين خبرة تعليم المرأة وتمكينها في كل من: مصر، وتونس، والإمارات.

٥- التوصل إلى مقترحات إجرائية لتطوير تعليم المرأة وتمكينها في مصر بالاستعانة بالإطار النظري، وخبرة كل من: تونس والإمارات، بما يتناسب مع ظروف المجتمع المصري.

ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة منهج البحث متنوع (متعدد) الأساليب Mixed Methods Research. وانتهت الدراسة بمجموعة من النتائج، منها ما يلي:

- التعليم والتمكين شرطان أساسيان للنهوض بالمرأة في جميع أنحاء العالم، وكلما زاد تعليم المرأة زاد تمكينها.

(*) أستاذ التربية المقارنة المساعد - كلية التربية - جامعة الإسكندرية.

- تتشابه مصر وتونس والإمارات في أن مرجعية تعليم المرأة وتمكينها هي مرجعية تشريعية ملزمة تظهر في دساتيرها، كما تتشابه أيضاً في ضعف الالتزام بها على أرض الواقع.
- وأخيراً توصلت الدراسة إلى أن الأرقام الدولية تشير إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم في دول المقارنة، إلا أن الإمارات هي البلد العربي الوحيد الذي سد فجوة النوع الاجتماعي في مجال التحصيل التعليمي.

الكلمات المفتاحية: التعليم – تمكين المرأة – مصر – تونس – الإمارات

Education and Empowerment of Woman
A comparative study in Egypt, Tunisia, and the United Arab of Emirates

Prepared by:
Dr. Fayza Abdelalim Mohammed Elgwedy

Abstract:

This study has been set to establish procedural proposals to develop the education and empowerment of woman in Egypt, with the assistance of the conceptual framework, and the experience of both Tunisia, and the United Arab of Emirates in a method that goes with the Egyptian community through the following processes:

1- Benefiting from the theoretical concepts in the contemporary educational literature for women's education and empowerment.
2- Analyzing the most prominent components of the woman's empowerment in Egypt, Tunisia, and the United Arab of Emirates.
3- Analyzing the content of the Arabic language books which are used in the elementary education in Egypt, Tunisia, and the United Arab of Emirates.
4- Identifying the comparative analysis for similarities and differences between the education and empowerment of woman in Egypt, Tunisia, and the United Arab of Emirates.
5- Establishing procedural moves to develop the education and empowerment of woman in Egypt that goes with the Egyptian community with the assistance of the experience of both Tunisia, and the United Arab of Emirates. To accomplish this, the study has used the "Mixed Methods Research".

The study has finally recommended the following:

1- Education and empowerment are highly required for the women's development all over the world; the more the woman gets educated, the greater her empowerment will be.
2- Egypt, Tunisia, and the United Arab of Emirates have similar woman's educational reference which is legally-binding by the constitution.
3- The study has finally concluded that the above-mentioned countries have witnessed high education rate, and the United Arab of Emirates is the only Arabic country that has narrowed the gender gap in education field.

key words: Teaching- Women’s Empowerment- Egypt - Tunisia - Emirates

تعليم المرأة وتمكينها: دراسة مقارنة في كل من مصر وتونس والإمارات

إعداد

د. فايزة عبد العليم محمد الجويدي(*)

المحور الأول ـــــ الإطار المحدد للدراسة:

مقـــــــدمـــــــــــة الدراسة:

شغلت قضايا المرأة جزءاً أساسيًّا من خطاب التنمية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وصار العالم يقيِّم الدول حسب معايير التنمية البشرية، ومدى الاهتمام بالإنسان، وأصبحت الدول تُرتَّب دوليًا في قائمة التقدم والتخلف حسب هذه المعايير، ومن المعايير التي تستخدم في قياس تقدم المجتمع ومدى اهتمامه بالتنمية البشرية معياران أساسيان، هما: مشاركة المرأة Women Participation، وتمكين المرأة Women's Empowerment.

وللوصول إلى تمكين المرأة لا بد من زيادة مشاركتها الاقتصادية، وتحسين إنتاجيتها، وزيادة قدرتها على الاستفادة من الرعاية الصحية، إضافة إلى تمكينها من المشاركة بشكل أفضل في الهياكل السياسية، والحصول على الفرص التعليمية كافة (حنان شملاوي & نهيل سقف الحيط، ٢٠١٨، ص٢١٠٥).

يشير مصطلح تمكين المرأة Women's Empowerment إلى: "توفير الوسائل الثقافية والمادية والتعليمية للمرأة؛ حتى تتمكن من المشاركة في اتخاذ القرار، والتحكم في الموارد؛ من خلال الاعتماد على النفس، عن طريق الثقافة والتعليم والعمل" (وسام عبد الصادق أبو الفتوح، ٢٠١٦، ص٣٠٣).

(*) أستاذ التربية المقارنة المساعد - كلية التربية - جامعة الإسكندرية.

كما يعرف بأنه: "بناء قدرات المرأة، وزيادة معرفتها بحقوقها المادية، والقانونية، واتخاذ القرارات المحلية، وإدراك الممارسات الاجتماعية الثقافية التي تقلل من رفاهية المرأة ومشاركتها السياسية" (Bayissa, F.W., Smits, J. and Ruben, R., 2018, p.664). كذلك يعرف بأنه: " العملية التي تكتسب من خلالها المرأة القوة والتحكم في حياتها وتكسبها القدرة على اتخاذ خيارات استراتيجية " (Khan, S., & Haider, S. I. Saadia ,2020, P.51).

فالتمكين نوع من الدعم الخارجي، يمثل في صورة سياسات عامة تستهدف دعم مشاركة النساء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل تجاوز وضعية الاستضعاف والتهميش السائدة، ويتجلى التمكين في ذلك بعاملين، **أولهما:** العمل على إزالة المعوقات –على اختلافها: (التشريعية، والإدارية، والاجتماعية، وغيرها) – التي تعرقل مشاركة النساء في مختلف المجالات التنموية، و**ثانيهما:** يتمثل في تقديم التسهيلات واتخاذ الإجراءات السياسية والبرامج التي تدعم مشاركتها (فيصل المناور، ٢٠١٧، ص١٠). كما يعتمد اعتماداً كبيراً على العديد من المتغيرات المختلفة، مثل: الموقع الجغرافي (الحضري ـــــــــ الريفي)، والحالة التعليمية، والحالة الاجتماعية (Rajeswari,T., 2018, P.5).

ويعد تمكين المرأة إلزامياً لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي بلد، كما يسهم في تحسين الاستقلال الذاتي بين النساء، إضافة إلى أنه يحسن نوعية حياتهن، ويجعل لهن دوراً فعالًا في القضاء على الفقر في البلدان النامية، وزيادة قدرتهن على التأثير على أسرهن ومجتمعاتهن، واكتساب نفس المزايا التي يتمتع بها الرجل، ويقلل من معدلات الإنجاب والوفيات، ويمنع العنف ضد المرأة (Laizu, Z.,2014, p.6; Sohail, M., 2014, p.211-231; Bhat, R. A. ,2015, p.188; Amjad, M. J., et al, 2017, p.302; Rajeswari, T., 2018, P.53; Ibrahim, B., & Asad, S.,2020, p.26).

لذا تكاتفت جهود المجتمع الدولي مع منظمات الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٠م في إطلاق مبادرات تحمل في طياتها أهدافاً متعددة، ويبقى هدف المساواة وإزالة الفوارق بين الجنسين وتمكين المرأة أحد الأهداف المهمة التي سعت هذه المبادرات إلى تحقيقه؛ ومنها: مبادرة التعليم للجميع (٢٠٠٠–٢٠١٥)، ومبادرة عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية

(٢٠٠٣-٢٠١٤)، ومبادرة عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، ومبادرة الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠-٢٠١٥)، والأهداف الإنمائية لما بعد (٢٠١٥-٢٠٣٠).

ويمثل التعليم على وجه الخصوص أهمية بالغة في مجال تمكين المرأة، والذي بدوره أصبحت المطالبة به من منظور حقوقي وليس من منظور دعائي، ويكفي للتدليل على ذلك أن من غايات الهدف الرابع لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م: «القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، ومنها النساء» (اليونسكو، 2020، ص5؛اليونسكو، ٢٠١٩، ص٣)؛ لأنه أداة قوية منقطعة النظير، تتيح تحقيق التحولات الإيجابية، ومنها: "إمكانية حصولهن على فرص العمل، بجانب تلبية احتياجاتهن الخاصة والأسرية، ويعجل من انتقال بلادهن إلى معدلات نمو سكاني مستقرة" (Klugman et al.2014. p.12, Sohail, M., 2014, p.213; Bhat, R. A., 2015, p.190; Umer, S., Othman, Z., & Hassan, K.H., 2016, P.24; Rajeswari, T., 2018, P.45; Ibrahim, B., & Asad, S.,2020, p.33; Khan, S., & Haider, S. I. Saadia ,2020, P.50).

فالمعرفة المكتسبة من خلال كل من التعليم الرسمي والتعليم غير الرسمي تساعد على "توسيع الآفاق العقلية للناس"، وتمكينهم من رؤية الصورة الأكبر، بحيث يكون لهم القدرة على تحقيق فهم أفضل للظواهر الاجتماعية والتعايش معها، وتحسينها وتطويرها. كما أنه يساعد على رفع وعي المرأة بوضعها المضطهد، ويشجعها على مواجهة القمع وتحريرها من التبعية، ويزيد من فرصتها في عيش حياة كريمة (Bui, H. T., 2017, pp. 20-21; Ibrahim, B., & Asad, S.,2020, p.27)

أما دراسة (Winthrop & Sperling, 2016, pp.24-28) فقد توصلت إلى أن تعليم النساء في البلدان منخفضة الدخل يزيد من فرص وصولهم إلى الوظائف في القطاع الرسمي، في حين أشارت دراسة (Klugman et al., 2014, p. 3) إلى أن النساء في جميع أنحاء العالم، يمثلن أقل من ٢٢٪ من البرلمانيين وأقل من ٥٪ من رؤساء البلديات؛ فالتعليم طريقة صالحة لتعزيز مشاركة المرأة في المناصب القيادية

السياسية. وقد وجدت دراسة (Winthrop & Sperling,2016, p.55) أن النساء المتعلمات بشكل أفضل من المرجح أن يشاركن في صنع القرار السياسي، أو ريادة الأعمال أو قيادة مجتمعهم.

فالتعليم والتمكين شرطان أساسيان للنهوض بالمرأة في جميع أنحاء العالم (Umer,S., Othman, Z., & Hassan, K.H., 2016, P.24; Khan, S., & Haider, S. I. Saadia ,2020, P.51). وكلما زاد تعليم المرأة زاد التمكين Amjad, M. J., et al, 2017, p.304; Khan, S., & Haider, S. I. Saadia (,2020, P.50)؛ ولذا صار الاستثمار في تعليم المرأة وتمكينها من أكثر السبل ضماناً للإسهام في مواجهة مشكلاتها، وتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة المستدامة المستهدفة.

ومن ثم سعت دول العالم إلى تعليم المرأة وتمكينها والتوسع فيه، وسن التشريعات اللازمة لذلك، ووفرت لها المُناخ والإمكانات التي تكفل تحقيق ذلك بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية، وفي هذا السياق عملت العديد من الدول العربية(*) على التوسع في تعليم المرأة وتمكينها، كما أدمجت دساتيرها نصوصاً عديدة تبين المساواة بين الرجال والنساء بحكم أنهم جميعاً مواطنون في نفس الدولة، ويتمتعون بذات الحقوق، ويتحملون نفس الواجبات، ويخضعون لذات القواعد والتشريعات، كما نفذت الكثير من المبادرات الرامية إلى تمكين المرأة (مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، ٢٠١٥، ص١٧، ٣٤).

ففي **الجمهورية التونسية** اعتمدت مقاربة "النّوع الاجتماعي" في سياستها الاجتماعية منذ الاستقلال عام ١٩٥٦م، وأرست "إطاراً تشريعيًّا حداثيًّا" في المساواة

(*) تقسيم الدول العربية – الوطن العربي إلى مجموعات؛ هي: **بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتتضمن:** الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، والكويت، وعُمان، والمملكة العربية السعودية؟، **وأقل البلدان نمواً، وتتضمن:** جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن، **والمغرب العربي، ويتضمن:** تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب، **والمشرق العربي، ويتضمن:** الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وفلسطين، ولبنان، ومصر.

بين الجنسين من خلال عدّة قوانين من أهمها: مجلة الأحوال الشخصية، وقانون "المجلة الانتخابية"، ودستور الجمهورية التونسية"، التي أكّدت كلها –بشكل صريح أو ضمني– على المساواة بين المرأة والرّجل ومبدأ "الدّيمقراطية التشاركية"، وحق كل مواطن في المشاركة في الانتخابات العامة (الرئاسية والتشريعية والبلدية)، (مصباح الشيباني، ٢٠١٥، ص ص١٥٦– ١٥٧).

بينما أولت **الإمارات العربية المتحدة** في السنوات الأخيرة عناية خاصة بالمرأة، وبذلت جهوداً مشهودة في النهوض بأحوالها؛ تمثل أهمها في صدور دستور الإمارات عام ٢٠١٣م؛ الذي تضمن مواد عدة تمنع التمييز الذي قد يمارس ضدها، وتضمن لها –في الوقت ذاته– الحماية من مظاهره كافة. وتمثلت ثمار ذلك في انتخاب "أمل القبيسي" في ١٨ نوفمبر ٢٠١٥م كأول رئيسة لمؤسسة برلمانية على المستوى العربي، بل ومنطقة الشرق الأوسط كلها. وتؤكد الإحصاءات الرسمية ذلك؛ فنجد أربع سيدات يشغلن مناصب قضائية، كما يضم المجلس الوطني الاتحادي تسع عضوات أي بنسبة ٢٢.٥٪ من مجمل أعضائه؛ فضلاً عن ثماني وزيرات منهن ثلاثة على رأس وزارات: الشباب، والتسامح، والسعادة. وفي القطاع العام بلغت نسبة شاغلي وظائفه من النساء ٦٦٪ من بينها ٣٠٪ في وظائف قيادية عليا مرتبطة باتخاذ القرار، وحوالي ١٥٪ في وظائف أكاديمية متخصصة. وارتفعت نسبة مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي في الدولة تزامنا مع تأسيس مجلس سيدات الأعمال؛ ليصل عدد المسجلات في غرف التجارة والصناعة نحو ٢٢ ألف سيدة أعمال يعملن في السوق المحلية والعالمية، ويُدرن استثمارات يتجاوز حجمها ٤٢ مليار درهم إماراتي. أما في السلك الدبلوماسي والقنصلي؛ فيضم ديوان عام وزارة الخارجية نحو ١٦٦ سيدة؛ فضلاً عن ٢٩ أخريات يعملن في بعثات خارجية تابعة للسلك الدبلوماسي (المجلس الوطني للإعلام، ٢٠١٨، ص ص ٧٠– ٧١؛ المجلس الوطني للإعلام، ٢٠١٧، ص ص٤٥، ٧٠؛ المجلس الوطني للإعلام، ٢٠١٦، ص ص١٠٢–١٠٤؛ منظمة المرأة العربية، ٢٠١٦، ص ص١٢–١٣؛ دستور الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣، مواد ١٤، ١٥، ١٦، ٢٥).

في حين حققت **جمهورية مصر العربية** خلال السنوات الأخيرة إنجازات مهمة في مجال تعليم المرأة وتمكينها، تمثل أهمها في صدور الدستور المصري عام ٢٠١٤م، الذي يتضمن نصوصاً عديدة تكفل لها الفرص المتكافئة، ويمنع التمييز الذي يمكن أن يمارس ضدها، ويضمن لها الحماية، وقد نتج عن تفعيله زيادة نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب، وكفل لها ٢٥٪ من مقاعد المجالس المحلية، كما شغلت المرأة المصرية لأول مرة منصب المحافظ، وعلى الصعيد الاجتماعي تضاءلت الفجوة بين الجنسين في الالتحاق المدرسي، وعلى الصعيد الصحي تراجعت مستويات وفيات الأمومة، كما تم إدخال عدد من التعديلات على قوانين الأحوال الشخصية (المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٧، ص٣).

باستقراء ما سبق يتضح، أن أحد آليات الربط بين التعليم والتنمية هو التمكين لجميع فئات المجتمع، وتعد المرأة أحد أهم الفئات التي اهتمت بها المؤسسات الدولية والإقليمية والمحلية؛ لأن تعليم المرأة يزيد من فرص حصولها على العمل اللائق، كما يمكنها من الحفاظ على صحتها، ومن المشاركة الكاملة في الحياة المجتمعية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من المحاولات التي تُبذل نحو تعليم المرأة وتمكينها في الوطن العربي بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة؛ إلا أن التفاوت بين الجنسين على حساب المرأة لا يزال منتشراً على نطاق واسع (الإسكوا، ٢٠٢٠، ص٧٤؛ اليونسكو، ٢٠١٥، ص٥). كما أن إشكالية التناقض قائمة بين مؤشرات تعليم المرأة، ومؤشرات مشاركتها في سوق العمل، وفي السياسة (World Economic Forum, 2019, Pp.12-13).

فحقوق المرأة المصرية وحرياتها السياسية والاقتصادية تعاني من بعض القيود والمصادرة؛ وربما يرجع ذلك إلى غياب الوعي بالتشريعات والقيم السائدة في المجتمع المصري الذي يحصر دور المرأة في المنزل، كما أن نسبة الأمية تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العامة، بالإضافة إلى سيطرة السلطة الذكورية، إلى جانب إحجام الأحزاب عن ترشيح النساء، وتدريب الكوادر النسائية، والدفع بهن إلى خوض الانتخابات، الأمر الذي يترتب عليه قلة الخبرة الانتخابية لدى كثير من العناصر

النسائية، فضلًا عن ضعف المصادر التمويلية لدى المرشحات، وهو ما يؤدي إلى ضعف الحملات الانتخابية.

وذلك يتفق مع ما أكدته تقارير التنمية الإنسانية العربية، ونتائج المؤتمرات الدولية والعربية، مثل: مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة ١٩٩٤م، ومؤتمر قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن ١٩٩٥م، ومؤتمر المرأة في بكين ١٩٩٥م، ومؤتمر بكين ٢٠٠٠م، ومؤتمر السكان والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان في القاهرة ٢٠١٤م، على أن مصر تعاني من نقص لافت للنظر في تمكين المرأة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥، ص٧؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩، ص ١٥٩؛ أميرة عبد السلام عبد المجيد زايد، ٢٠١٥، ٣٢٧؛ مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، ٢٠١٥، ص٩٤؛ كامل عبد المالك عمر أبو خفيلة، ٢٠١٦، ص٤٦٢؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦، ص ٢٦)، لذلك فالمجتمع المصري أحوج ما يكون لتحقيق تمكين المرأة؛ ليسمح لها باتخاذ الخيارات الأفضل لها ولأسرها ومجتمعاتها المحلية، إضافة إلى كونه يعد مدخلًا مهمًّا من المداخل المستخدمة من قبل الدول المتقدمة لإدماج المرأة في التنمية.

ولقد أشار التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي للعام ٢٠٢٠ The Global Gender Gap Report, 2020 (GII) والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي حول مختلف المؤشرات الفرعية للفجوة بين الجنسين(*) إلى أن مصر تعاني من نقص لافت

(*) مؤشر الفجوة بين الجنسين /التكافؤ بين الجنسين هو قيمة مؤشر معين للإناث بالنسبة إلى الذكور، ويشير هذا المؤشر إلى التكافؤ بين الجنسين متى تراوح بين ٠.٩٧ و ١.٠٣، أما إذا كان أقل من ٠.٩٧ فهو يشير إلى وجود تباين لصالح الذكور، وإذا كان أكثر من ١.٠٣ فهو يشير إلى وجود تباين لصالح الإناث. (اليونسكو، ٢٠١٥، ص١٠)، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس حجم ونطاق التفاوت القائم على مستوى النوع الاجتماعي، وذلك من خلال أربعة مؤشرات فرعية، هي: «فرص الالتحاق بالتعليم، والمشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة، والتمكين السياسي، ومستوى الصحة والرفاهية»، كما يهدف هذا المؤشر أيضًا إلى خلق وعي أكبر بين الدول نحو التحديات التي تتعلق بالفجوة بين الإناث والذكور، والمساعدة على تصميم تدابير وسياسات فعالة لسد هذه الفجوة.

للنظر في تمكين المرأة؛ فمن بين ١٥٣ دولة جاء ترتيب مصر في المركز ١٣٤؛ وبلغ قيمة مقياس تمكين النوع الاجتماعي ٠.٦٢٩ (World Economic Forum,2019,p.9).

في ضوء العرض السابق لأهمية تعليم المرأة وتمكينها وعلاقته بالتنمية المجتمعية الشاملة المستدامة، تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تطوير تعليم المرأة وتمكينها في مصر بالاستعانة بالإطار النظري، وخبرة كل من: تونس والإمارات، بما يتناسب مع ظروف المجتمع المصري؟

ويتفرع من السؤال الرئيس السابق، الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما الأسس النظرية لتعليم المرأة وتمكينها في ضوء تحليل الأدبيات المعاصرة؟

٢- ما مكونات خبرة تعليم المرأة وتمكينها في كل من: مصر، وتونس، والإمارات؟

٣- ما التحليل المقارن لأوجه التشابه والاختلاف بين خبرة تعليم المرأة وتمكينها في كل من: مصر، وتونس، والإمارات؟

٤- ما المقترحات الإجرائية لتطوير تعليم المرأة وتمكينها في مصر بالاستعانة بالإطار النظري، وخبرة كل من: تونس والإمارات، بما يتفق مع الطابع المصري؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- الوقوف على الأسس النظرية لتعليم المرأة وتمكينها في الأدبيات التربوية المعاصرة.

٢- تحليل أبرز مكونات خبرة تمكين المرأة في كل من: مصر، وتونس، والإمارات.

٣- تحليل محتوى كتب اللغة العربية لمرحلة التعليم الأساسي السائدة في كل من: مصر، وتونس، والإمارات؛ لتحديد صورتها في تلك الكتب.

٤- التعرف على التحليل المقارن لأوجه التشابه والاختلاف بين خبرة تعليم المرأة وتمكينها في كل من: مصر، وتونس، والإمارات.

٥- التوصل إلى مقترحات إجرائية لتطوير تعليم المرأة وتمكينها في مصر بالاستعانة بالإطار النظري، وخبرة كل من: تونس والإمارات، بما يتناسب مع ظروف المجتمع المصري.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى أنها:

١- تأتي مواكبة للتوجهات العالمية نحو الاهتمام بتعليم المرأة وتمكينها.

٢- تسعى إلى الوقوف على أهم المستجدات والخبرات في مجال تعليم المرأة وتمكينها.

٣- تتناول حقلًا معرفيًا لا يزال يعاني من الندرة في الدراسات العلمية؛ إذ إن موضوع تعليم المرأة وتمكينها حديث نسبيًا؛ مما يبرز الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث أو الدراسات العلمية.

٤- تفيد صانعي القرار -الخاص بالمرأة- في صياغة السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تأخذ في الاعتبار تحسين أوضاع المرأة، وتفعيل مشاركتها في عملية التنمية، والتغلب على المعوقات التي تحد من تمكينها، وكذلك تحديد الخطوات المناسبة لتمكينها، والآليات المناسبة لتحقيق ذلك.

منهجية الدراسة، وإجراءات تطبيقها:

استخدمت الدراسة -في ضوء موضوع الدراسة والهدف منها- منهج البحث متنوع (متعدد) الأساليب Mixed Methods Research، والذي يتسم بأنه منهج دينامي متعدد التخصصات، يجمع بين الأساليب المنهجية الكمية والنوعية (فاروق شوقي البوهي، ٢٠١٣، ص ص ٢٧-٣٢).

وعلى ذلك، استخدمت الدراسة الأساليب البحثية التالية: **أسلوب التحليل الفلسفي** للدراسة والمراجعة التحليلية للكتابات والأدبيات النظرية؛ للتعرف على طبيعة العلاقة بين تعليم المرأة وتمكينها، **والمدخل المقارن**؛ لتحليل مكونات تعليم المرأة وتمكينها في كل من: مصر، وتونس، والإمارات مع عرض بيانات كمية عن معدلات تعليم المرأة في المراحل التعليمية المختلفة، كما تم استخدام **أسلوب تحليل المحتوى** لكتب اللغة العربية (رشدي أحمد طعيمة، ٢٠٠٨، ص١٣٠) في مرحلة التعليم الأساسي بشقيها الأول والثاني كمثال على دور أحد مكونات العملية التعليمية، وذلك لما يمكن أن تسمح

به طبيعة هذه المادة الدراسية من ناحية، وأهدافها الخاصة من ناحية أخرى من إمكانيات مزج النظم السلوكية المعيارية بالنظم الإدراكية الذهنية، ولأن الصفوف المختارة تمثل مرحلة مهمة في تكوين الاتجاهات، وإدراك التصورات عن الأفراد من حيث أدوارهم في المجتمع، فضلًا عن تنوع فروعها، وثرائها (Gouvias, D., & Alexopoulos, C. ,2018, p.644) ، كما أنها ممثلٌ للغة الأم في الدول العربية المختارة وهي: جمهورية مصر العربية، والجمهورية التونسية، ودولة الإمارات العربية المتحدة انطلاقًا من المؤشرات التي سبق أن بيناها، والتي تشتمل على بعد نوعي إلى جانب البعد الكمي؛ بغرض محاولة الوصول إلى مزيد من الموضوعية والشمولية، وقد اختارت الباحثة كتابًا في الشق الأول وهو كتاب اللغة العربية للصف السادس الابتدائي، وكتابًا في الشق الثاني وهو كتاب اللغة العربية للصف التاسع (الثالث الإعدادي).

وفي ضوء منهج الدراسة المستخدم تسير الدراسة وفق الخطوات التالية:

١- الوقوف على الأسس النظرية لتعليم المرأة وتمكينها في الأدبيات المعاصرة.

٢- تناول مكونات تعليم المرأة وتمكينها في كل من: مصر، وتونس، والإمارات.

٣- التحليل المقارن في ضوء السياق الثقافي لكل من: مصر، وتونس، والإمارات، ووضع عدد من الإجراءات المقترحة؛ للاستفادة منها في تعليم المرأة وتمكينها في مصر، بما يتناسب مع السياق الثقافي المصري.

حدود الدراسة:

تسير الدراسة وفقًا للحدود التالية:

١- **الحدود المكانية**، تشمل خبرة كل من: جمهورية مصر العربية، والجمهورية التونسية، والإمارات العربية المتحدة؛ كنموذج للخبرات العربية في مجال تعليم المرأة وتمكينها؛ **وذلك للمبررات التالية:**

- **جمهورية مصر العربية:** إحدى دول وادى النيل والمشرق العربي، كما أنها الدولة التي تنتمي إليها الباحثة، بالإضافة إلى أنها أول دولة عربية تدخل فيها المرأة

البرلمان عام ١٩٥٧م (وسام عبد الصادق أبو الفتوح، ٢٠١٦، ص٢٩٣؛ كامل عبد المالك عمر أبو خفيلة، ٢٠١٦، ص٤٧١)، كما احتلت مصر المرتبة السابعة والسادسة عربيًا على التوالي بالنسبة لمقياس تمكين النوع الاجتماعي لعامي ٢٠١٨م، ٢٠٢٠م الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، والـــــــــــــــ١٣٥ ثم ١٣٤عالميًا؛ إذ بلغت قيمة مقياس تمكين النوع الاجتماعي٠,٦١٤ ثم ٠.٦٢٩ على التوالي (World Economic Forum,2018,Pp10-11; World Economic Forum,2019,p.9)

- **الجمهورية التونسية،** إحدى دول المغرب العربي، ومن بين الدول العربية الأكثر تقدّماً في ما يتعلّق بـــالقوانين الضّامنة لحقوق المرأة، وأغلب الدّراسات الأكاديمية والتقارير الدولية تعتبر تونس "نموذجاً" على المستوى العربي في مساواتها المرأة مع الرّجل، إضافة إلى تأسيس شبكة من المؤسّسات والجمعيات المدنية النّاشطة في مجال حقوق المرأة في بداية التسعينيات من القرن المنصرم، وكذلك استحداث وزارة للمرأة والأسرة سنة ١٩٩٣م، وتأسيس "مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة" (CREDIF) وهو اختصار بالفرنسية لـــــــ Centre de recherches, d'études, de documentation et d'information sur la femme (مصباح الشيباني، ٢٠١٥، ص ص١٥٦- ١٥٨).كما أنها احتلت المرتبة الأولى ثم الثالثة عربيًا بالنسبة لمقياس تمكين النوع الاجتماعي وفقًا لما ورد في التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي(GII) لعامي ٢٠١٨م، ٢٠٢٠م، والـــــــــــــ ١١٩، ١٢٤ عالميًا على التوالي؛ حيث بلغت قيمة مقياس تمكين النوع الاجتماعي ٠.٦٤٨ ثم ٠.٦٤٤ (World Economic Forum,2018,Pp10-11; World Economic Forum,2019,p.9).
- **الإمارات العربية المتحدة:** إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، كما سعت منذ قيامها عام ١٩٧١م إلى تقديم المشروعات التنموية من أجل النهوض بالإنسان على أرض الدولة بشكل عام وبالمرأة على وجه الخصوص، في المجالات التعليمية، والصحية، والثقافية، وبرامج التوعية المختلفة، فنرى أن فتاة الإمارات توجد اليوم في كل موقع من مواقع العمل والبناء، وتؤدي دورها الطبيعي

في المجالات المختلفة، بالإضافة إلى إتاحة الفرص كافة لتأهيلها لأداء هذا الدور، ولتكون عضواً منتجاً في مجتمعها (الاتحاد النسائي العام، ٢٠١٥، ص٢٠)، كما احتلت المرتبة الثانية والأولى عربيًا على التوالي بالنسبة لمقياس تمكين النوع الاجتماعي لعامي ٢٠١٨م، ٢٠٢٠م، والـــــــــــ ١٢١ ثم١٢٠ عالميًا، إذ بلغت قيمة مقياس تمكين النوع الاجتماعي ٠.٦٤٢ ثم ٠.٦٥٥ (World Economic Forum,2018,Pp10-11; World Economic Forum,2019,p.9)

٢- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تناول تعليم المرأة وتمكينها، ويتضمن:

أ- سياسات تعليم المرأة وتمكينها.

ب-تحليل مضمون بعض الكتب المدرسية في مادة اللغة العربية وما ورد فيها من محتوى يخدم تعليم المرأة وتمكينها.

ج-مؤشرات تمكين المرأة، وتتضمن: (المشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة، والتمكين السياسي، وفرص الالتحاق بالتعليم، ومستوى الصحة والرفاهية).

الدراسات السابقة:

تتنوع الدراسات التي تناولت تعليم المرأة وتمكينها، وهي ما بين دراسات عربية وأجنبية، وتم ترتيبها ترتيباً زمنيًا من الأحدث للأقدم؛ بما يحقق أهداف الدراسة على النحو التالي:

هدفت دراسة (Ibrahim, B., & Asad, S., 2020) إلى التعرف على التمكين الاقتصادي للمرأة والتمييز في العمل، واستخدمت المنهج الكمي مع الاستبانة التي طبقت على عينة مكونة من ٢٠٠ امرأة، وخلصت إلى أن التعليم الجيد عامل لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والحد من التمييز في التوظيف.

بينما هدفت دراسة (Khan, S., & Haider, S. I. Saadia,2020) إلى التعرف على تعليم المرأة وتمكينها في باكستان، واستخدمت المنهج الوصفي بجانب المقابلة لعينة مكونة من ٣٠ مستجيبة في جامعتين بإسلام أباد، وخلصت إلى أن المستويات العليا من التعليم يمكن أن ترتبط بشكل إيجابي بالمستويات العليا من تمكين المرأة.

أما دراسة (حسين عليوي ناصر الزيادي، ٢٠٢٠) فقد هدفت إلى التعرف على واقع المرأة في البلاد العربية مع إشارة خاصة للعراق، واستخدمت المنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلى أن المرأة العراقية ما زالت أقل تمكيناً من النساء في باقي مناطق العالم في مجالات الاقتصاد والتعليم والسياسة والصحة.

في حين هدفت دراسة (سميرة مشري& سامية منزر،٢٠٢٠) إلى التعرف على التمكين الإداري للمرأة في ظل الإدارة الإلكترونية ودوره في فعالية تطبيق إدارة المعرفة، واستخدمت المنهج الوصفي، وخلصت إلى أن المرأة مورد بشري لا يستهان به من الناحية العملية والمعرفية.

بينما هدفت دراسة (حنان شملاوي & نهيل سقف الحيط، ٢٠١٨) إلى التعرف على التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية، واستخدمت المنهج الوصفي، وخلصت الدراسة إلى أن جميع الدول بها علاقة طردية بين كل من: الدخل المقدر، والمساواة في الدخل بين الرجل والمرأة، ومشاركة المرأة في القوى العاملة، وبين التمكين الاقتصادي، وأن متغير نسبة البطالة بين النساء يؤثّر على التمكين الاقتصادي لهن بشكل عكسي.

في حين هدفت دراسة (Amjad, M. J., et al, 2017) إلى اكتشاف الاختلافات في التمكين الاقتصادي والاجتماعي بين النساء العاملات في المنظمات العامة والخاصة في منطقة سرغودا في باكستان، واستخدمت الدراسة المقابلة لعينة مكونة من ٢٠٠ امرأة عاملة بالتساوي من القطاعين العام والخاص، وخلصت إلى وجود اختلاف ضئيل في التمكين الاجتماعي بين النساء العاملات في المنظمات العامة والنساء العاملات في المنظمات الخاصة، علاوة على ذلك أظهرت النتائج وجود اختلاف كبير في التمكين الاقتصادي للمرأة العاملة في المنظمات العامة، والنساء العاملات في المنظمات الخاصة.

بينما هدفت دراسة (Bui, H. T., 2017) إلى استكشاف النتائج المترتبة على زمالة مؤسسة التعليم الفيتنامية على تمكين المرأة، واستخدمت المنهج الكمي والكيفي مع المقابلات الشخصية لخمس طالبات في برنامج الزمالة، وخلصت إلى أن زمالة مؤسسة التعليم الفيتنامية إيجابية في الغالب على تمكين المرأة؛ إذ تصبح المرأة واثقة

من نفسها ومستقلة، ولديها المزيد من احترام الذات، وكذلك كسب الاحترام من الآخرين، بينما في السابق كانت قراراتها تتأثر بالآخرين، والآن تتخذ القرارات تمشياً مع رغباتها الخاصة، كما أنها أصبحت قادرة على الوصول إلى المزيد من الفرص الوظيفية.

في حين هدفت دراسة (Narayanan,S.& Selvanathan, B.,2017) إلى تحديد تحديات تمكين المرأة في المنظمات الخاصة في ماليزيا، واستخدمت الدراسة المقابلة الشخصية مع الاستبانة، وأجريت في خمس مؤسسات صناعية خاصة مختلفة، وتم توزيع ١٢٠ استبانة بالتساوي على الموظفات من مختلف الإدارات والمناصب، وخلصت إلى وجود تمييز لصالح الذكور في كل من نوع الوظيفة، وجدول الأجور، والمكافآت، والتعويضات.

بينما هدفت دراسة (نجاح رحومة أحمد، ٢٠١٧) إلى تقديم استراتيجية مقترحة للدور التربوي للجمعيات الأهلية لتمكين المرأة الأمية، واستخدمت الباحثة التحليل البيئي للجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال، وتكونت عينة الدراسة من خمس جمعيات أهلية في مجال تمكين المرأة الأمية، واستخدمت المنهج الوصفي مع الاستبانة، وخلصت إلى اتفاق عينة الدراسة على الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية، والتي تمثلت في الصعوبات المالية والإدارية.

في حين هدفت دراسة (Başak, K., & Birsen, ş., 2016) إلى التعرف على الجنس في الكتب المدرسية الابتدائية التركية، واستخدمت أسلوب تحليل المحتوى، وخلصت إلى أن تصميم المناهج ومحتويات الكتب المدرسية للصفوف من الأول إلى الرابع الابتدائي يسهم في بعض الأحيان في إدامة التمييز بين الجنسين في التعليم.

أما دراسة (Umer,S., Othman, Z., & Hassan, K.H.,2016) فقد هدفت إلى التعرف على تعليم المرأة وتمكينها في المناطق الريفية في بلوشستان في باكستان، واستخدمت الدراسة المنهج الكيفي من خلال المقابلات الشخصية لرجال القبائل البلوشية، وخلصت إلى أن الوضع الاجتماعي والثقافي للمرأة متدني؛ وبالتالي فإن وصولها إلى التعليم محدود للغاية.

في حين هدفت دراسة (إيمان عبد الحميد إبراهيم البهواشي، وزينب حسن حسن، وأميرة محمود شاهين، ٢٠١٦) إلى تمكين المرأة الأمية من المشاركة في تنمية المجتمع المصري على ضوء المستجدات المحلية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وخلصت إلى تدني وضع المرأة التي ما زالت تعاني من: الأمية والفقر، وضعف المشاركة في الحياة العامة، وعكست الإحصاءات الفجوة النوعية بين المرأة والرجل.

بينما هدفت دراسة (كامل عبد المالك عمر أبو خفيلة، ٢٠١٦) إلى التعرف على تمكين المرأة العربية سياسيًّا، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى ضرورة رفع وعي المرأة وتعريفها بحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

بينما هدفت دراسة (وسام عبد الصادق أبو الفتوح، ٢٠١٦) إلى التعرف على دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة سياسيًّا في محافظة الشرقية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي مع الاستبانة، وخلصت إلى انخفاض أشكال المشاركة السياسية لدى النساء؛ لضعف إقبالهن على برامج الوعي السياسي في الجمعيات الأهلية.

بينما هدفت دراسة (Samarakoon, S., & Parinduri,2015) إلى التعرف على قدرة التعليم في إندونيسيا على تحقيق تمكين المرأة، وخلصت إلى أن التعليم يزيد من استخدام وسائل منع الحمل، ويعزز ممارسات الصحة الإنجابية، فالتعليم إلى حد ما يمكّن النساء في البلدان متوسطة الدخل مثل إندونيسيا.

بينما هدفت دراسة (أميرة عبد السلام عبد المجيد زايد، ٢٠١٥) إلى التعرف على الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي مع أسلوب المسح الاجتماعي، وخلصت إلى أن تمكين المرأة يتضمن مجالات عدة؛ منها: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والتعليمية؛ والتي تواجه بعض المعوقات، بالإضافة إلى أن تمكين المرأة في مجالات الحياة كافة، والتوزيع العادل لثمار التنمية؛ يقود إلى التنمية المستدامة.

بينما هدفت دراسة (سوزان حسن أبو العينين، ٢٠١٥) إلى تحديد تكلفة عدم تمكين المرأة اقتصاديًّا على الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠١٢، واستخدمت نموذجًا قائمًا على تقديرات الاقتصاد الكلي لمجموعة من المؤشرات الدالة

على التمييز بين الجنسين كمتغيرات مستقلة، ومتوسط دخل الفرد الحقيقي المعبر عن المرحلة التنموية للدولة كمتغير تابع بالبرنامج الإحصائي E-VIEWS7، وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين عدم تمكين المرأة اقتصاديًا والنمو الاقتصادي.

أما دراسة (Sohail,M., 2014) فقد هدفت إلى التعرف على تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية من خلال دراسة استكشافية في باكستان، واستخدمت الدراسة المنهج الكيفي مع الاستبانة، التي طبقتها على ثلاثين مشاركًا في مناصب عليا في قطاعات: البنوك، والتعليم، والنقل، وخلصت إلى أن الرجال يريدون هيمنتهم؛ لأنهم غير مستعدين لتمكين المرأة، ولذا يجب على كل من الرجال والنساء العمل معًا في المجتمع لتحقيق الرخاء، ويجب أن ترفع المرأة صوتها من أجل حقوقها، وأن تكون واثقة من نفسها؛ فتمكين المرأة ضروري لتنمية الاقتصاد.

التعليق على الدراسات السابقة:

١- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تأكيد ضرورة تمكين المرأة وفعاليته في تنمية المجتمع، بينما اختلفت عنها في هدف الدراسة، والمنهج المستخدم، والنتائج التي توصلت إليها.

٢- لم تتفق الدراسات السابقة على تعريف موحد لمفهوم التمكين، كما لم تتفق على أسلوب قياس تمكين المرأة؛ مما يستدعي ضرورة التعرض لعدة تعريفات لهذا المفهوم.

٣- تنوعت الدراسات السابقة المتعلقة بتمكين المرأة؛ فقد ركز بعضها على تعليم المرأة وتمكينها، واتفقت جميعها على أهمية تعليم المرأة، وأن الزيادة في مستويات التعليم المدرسي تسبب زيادة في تمكين المرأة ومشاركتها في المجالات كافة، كما أشارت إلى أن تصميم المناهج ومحتويات الكتب يسهم في بعض الأحيان في إدامة التحيز بين الجنسين في التعليم.

٤- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في التعرف على بعض الأسس النظرية لتعليم المرأة وتمكينها.

مصطلحات الدراسة:

فيما يلي تحديد أهم المصطلحات الواردة في الدراسة:

١- **التعليم Teaching**: يعرف لغويًا على أنه: مصدر لكلمة عَلَّمَ، وعلم الشيء أي جعله يعرفه، وفهمه إياه (مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ٢٠٠٨، ص٤٣٢). ويعرفه قاموس أكسفورد اصطلاحًا على أنه: "العملية المنظمة التي يتلقى الفرد من خلالها أو يعطي قدرًا من المعلومات وبخاصة في الجامعة أو المدرسة، كما يعرفه نفس المصدر على أنه: "النظرية والتطبيق لعملية التدريس"(John W. Collins&Nancy Patricia,2011, P.350).

فلمفهوم التعليم استخدامات كثيرة ومتنوعة، تتوقف على السياق الذي يرد فيه؛ فلفظ تعليم قد يعني النظام التعليمي، وقد يعني مرحلة تعليمية، كما يُستخدم أيضًا لوصف الجهد الذي يبذله المعلم أثناء قيامه بواجباته، وقد يعني المستوى التعليمي الذي بلغه الفرد.

وتعرفه الباحثة إجرائيًا في سياق الدراسة على أنه: كل ما يقوم به المعلم داخل الصف، من أجل إكساب المرأة المعرفة، والمهارات، والقيم، والثقافة، وتحقيق التعلم لديها.

ويتضح مما سبق، أن التعليم عملية يتيح من خلالها تحصيل المعرفة التي تساعد المرأة على تنميتها، واكتساب المهارات والاتجاهات السلوكية؛ بهدف المشاركة في الحياة بشكل إيجابي.

٢- **تمكين المرأة Women's Empowerment:**

التمكين لغةً؛ مصدر مشتق من الفعل (مَكَّنَ)، ومعناه: جعل له عليه سلطانًا وقدرة (معجم المعاني الشامل، ٢٠٢٠)، ويتمكن عند الناس: بمعنى علا شأنه، تمكن من الشيء: قدر عليه أو ظفر به (مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ٢٠٠٨، ص٥٨٨). ومكن له في الشيء أي جعل له عليه سلطانًا، (وأمكنه) من الشيء أي جعل له عليه سلطانًا وقدرة وسهل ويسر عليه" (المعجم الوسيط، ٢٠٢٠). أي: قوي واشتد، وتمكن الشيء أي ظفر به وله قوة وشدة (مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ٢٠٠٨، ص٥٨٧).

ويعرف قاموس الخدمة الاجتماعية Social Work Dictionary التمكين بأنه: "عملية مساعدة الأفراد، والأسر، والجماعات، والتنظيمات، والمجتمعات على زيادة قدراتهم الشخصية والجماعية، اقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، واستثمارها في تحسين ظروفهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، كما يستهدف التمكين تنمية مواطن القوة والمزايا الإيجابية لديهم" (Barker,2014,P.809).

كما يعرف بأنه: "عملية زيادة قدرة الأفراد أو المجموعات على اتخاذ الخيارات وتحويلها إلى إجراءات ونتائج مرغوبة، كما أنه عملية تزيد من الوصول إلى السلطة والموارد، والتي تغير حياة الناس مع مرور الوقت من خلال مشاركتهم النشطة في هذه العملية" (Laizu, Z.,2014, p.5).

كما يشير مصطلح التمكين إلى: "توفير الوسائل التعليمية والمادية والاجتماعية والصحية ومساعدة الأفراد بها؛ حتى يتمكنوا من المشاركة في الحياة الاجتماعية بفعالية" (نجاح رحومة أحمد، ٢٠١٧، ص٨١٥).

كما يعرف على أنه: "عملية زيادة قدرة الأفراد أو الجماعات على اتخاذ الخيارات وتحويلها في الإجراءات والنتائج المرجوة" (Bayissa, F.W., Smits, J. And Ruben, R., 2018, p664.).

يعد مفهوم تمكين المرأة تطوراً لمفهوم المرأة والتنمية، الذي بدأ في الظهور منذ عدة عقود، وتحديداً في تسعينيَّات القرن العشرين، وارتبط ببعض المفاهيم، مثل: حقوق الإنسان Human Right، واللا مساواة Inequality، وتأكيد الذات Self-Determines، وأصبح الأكثر استخداماً في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية، باعتباره أكثر المفاهيم اعترافًا بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية (أميرة عبد السلام عبد المجيد زايد، ٢٠١٥، ص٣٣٢).

ويعرف بأنه: "إضفاء القوة على المرأة، والقوة هنا تعني أن يكون للمرأة كلمة مسموعة ولها القدرة على التحليل والابتكار والتأثير في القرارات الاجتماعية المؤثرة على المجتمع ككل، وأن تكون موضع احترام دون تمييز على أساس الجنس، ولها إسهاماتها على كل المستويات في المجتمع وإدراك قيمتها في المنزل وفي المجتمع أيضًا". (Kolas,2015,p.2)

كما يعرف بأنه: "حرية الإرادة والثقة في النفس، مما يتيح للمرأة أن تقوم بدورها الاجتماعي، وممارسة حقوقها كاملة، والقيام بمسئولياتها، وإزالة العقبات القائمة أمام تغيير الصورة النمطية السلبية للمرأة، ودمجها في عملية التنمية المستدامة والارتقاء بها؛ لتحقيق المشاركة الكاملة في العملية التنموية، بالإضافة إلى أنه: "مفهوم يعترف بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، ويسعى إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضدها من خلال آليات تمكنها من تقوية قدراتها، والاعتماد على الذات، ويسعى إلى تمليك المرأة لعناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية، وتمكينها من التأثير في العملية التنموية، وممارسة حق الاختيار (إيمان عبد الحميد إبراهيم البهواشي، وزينب حسن حسن، وأميرة محمود شاهين، ٢٠١٦، ص٢٦٥).

في حين يعرف (Bui, H. T.,2017, p.12) مفهوم "تمكين المرأة" بناءً على معنى "القدرة"، ويذكر مجموعة متنوعة من أشكال السلطة بما في ذلك "القدرة على"، و"القدرة مع"، و"القدرة من الداخل" على النحو التالي:

- مظهر القدرة على (Power to): الذي يُمكِّن المرأة من المشاركة بنشاط ومساواة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون هيمنة ذكورية.
- مظهر القدرة مع (Power with): الذي يُمكِّن النساء من تنظيم أنفسهن مع غيرهن؛ لتحقيق أهداف مشتركة، لمواجهة عدم المساواة والتمييز على أساس النوع.
- مظهر القدرة في الداخل (Power from within): الذي يمكن النساء من أن يصبحن أكثر وعيًا وثقة في النفس؛ مما يؤدي إلى الثقة في قدراتهن على التأثير والتغيير وتحسين حياتهن.

كما يعرف بأنه: "عملية بناء قدرات المرأة وتوسيع فرص خياراتها ومشاركتها العلمية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وزيادة وعيها بحقوقها وقدرتها على إدارة شئون حياتها العامة والخاصة بعيداً عن القهر والتهميش"(سميرة مشري& سامية منزر، ٢٠٢٠، ص٤١٧).

من هذا المنطلق، فإن تمكين المرأة عملية شاملة متكاملة تتطلب تعاون أجهزة المجتمع ومؤسساته الحكومية وغير الحكومية كافة، كما ربط البعد الثالث بين التمكين والقدرة على التغيير، وبخاصة بعد زيادة قدرة المرأة ونفوذها وزيادة وعيها وتنمية قدراتها؛ فيكون لديها القدرة على التغيير والتأثير على القرارات ومن ثم المشاركة بفاعلية في المجتمع، فالتمكين الحقيقي لا يمكن منحه من الخارج، فهو عملية تغييرات للأشخاص الذين حُرموا سابقًا من القدرة على الاختيار لاكتساب مثل هذه القدرة.

وبذلك يعد تمكين المرأة عملية مركبة، تتطلب إجراءات وسياسات مؤسسية مجتمعية، بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة، وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع، والمشاركة في تنميته، وتفعيل دور المرأة من خلال تحسين أحوالها، وأحوال أسرتها المعيشية في النواحي: الاقتصادية، والصحية، والتعليمية، والمستوى السياسي، والثقافي.

وفي هذه الدراسة فإن التعريف الإجرائي لمفهوم تعليم المرأة وتمكينها هو: **العملية التي يتم بمقتضاها الارتقاء بقدرات المرأة المصرية، وتعريفها بحقوقها وواجباتها، وتعزيز قدراتها من خلال المؤسسات التعليمية المختلفة؛ بهدف تعزيز قدرتها على المساهمة الإيجابية في رفاهية أسرتها، وتقدم مجتمعها في المجالات: الاقتصادية، والسياسية، والتعليمية، والصحية.**

المحور الثاني ـــــ الأسس النظرية لتعليم المـــرأة وتمكينهـــا فـــي الأدبيات المعاصرة:

تتمثل الأسس النظرية لتعليم المرأة وتمكينها في الأدبيات المعاصرة في تناولها من حيث: سياسات تعليم المرأة وتمكينها، وتحليل مضمون بعض الكتب المدرسية، ومؤشرات تمكين المرأة من حيث: (المشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة، والتمكين السياسي، وفرص الالتحاق بالتعليم، ومستوى الصحة والرفاهية)، التي يتم عرضها على النحو التالي:

أولًا ـــــ سياسات تعليم المرأة وتمكينها:

يُعد التعليم أهم أداة لتنمية الموارد البشرية، ويعتبر حق من حقوق الإنسان عالميًا؛ لذلك يجب توفيره لتمكين المرأة، وعلى الرغم من أن ما يقرب من نصف سكان العالم يتكون من النساء، إلا أنهم يواجهون التمييز في معظم مجالات الحياة، ويواجهون صعوبات في جوانب الحياة الاجتماعية؛ لأن المجتمع يعمل على أساس الجنس، فعلى الصعيد العالمي يوجد ٦٥ مليون فتاة من الفتيات غير قادرة على بدء الدراسة، ويتم سحب ١٠٠ مليون منهم قبل أن يتمكنوا من إكمال التعليم الابتدائي، ولا يزال هناك ٥٤٢ مليون امرأة أمية (Umer,S., Othman, Z., & Hassan, K.H.,2016, P.24).

فلا يزال التمييز بين الجنسين مستمراً وبخاصة في الحصول على التعليم، وعندما تحصل المرأة على التعليم العالي وبخاصة في مستوى متقدم؛ سيعمل ذلك على تعزيز مهاراتها، مما سيعزز من قدرتها الداخلية وثقتها في نفسها، والوعي بهذه الطريقة يعزز "البعد الشخصي". وكذلك ستزداد قدرتها على التفاعل مع الآخرين للتفاوض في صنع القرارات المتعلقة بالآخرين، وستكون أفضل وسيتم سماع صوتها؛ مما سيؤثر على "البعد العلائقي" أو "بعد العلاقات الوثيقة" للتمكين، بينما يحدث بعد الجماعية عندما تعمل هؤلاء النساء معًا ويتعاونَّ مع بعضهن في مشاركة ما يفعلن؛ وستكون النتائج أكثر تأثيراً (Bui, H. T.,2017, pp.16-17).

فيؤثر التعليم في إندونيسيا –مثلًا– في بعض جوانب حياة المرأة وليس كلها، مثل: مواقفها تجاه صحتها والعنف المنزلي، والتقليل من عدد الأطفال المطلوب إنجابهم، وزيادة احتمالية استخدام وسائل منع الحمل، إلا أنه لا يكفي وحده لتصحيح ظروف المرأة المضطهدة؛ فلا تزال القواعد العرفية المحلية تحكم أجزاء كثيرة من البلاد؛ ففي سياق الأسرة –على سبيل المثال– للأزواج الحق في مطالبة زوجاتهم بالبقاء في المنزل ليقمن بدورهن كربات للبيوت (Samarakoon, S., & Parinduri,2015, p.440). وعليه يتضح أن اللائي يعشن في مثل هذه المجتمعات حتى المتعلمات منهن ليس لديهن خياراً سوى تنفيذ تلك التقاليد المحلية، وقد يتعرضن للتحدي من أجل التخلي عن طموحهن في البحث عن العمل خارج منزلهن.

كما وجدت دراسات مختلفة أن التعليم قد ينشط الثقة في النفس للمرأة، ومنها دراسة (Bui, H. T.,2017,p.22) التي أشارت إلى أن تعليم المرأة أسهم في تحسين وضعها من خلال مساعدتها على تطوير احترام الذات والثقة في النفس، كما أنه وسيلة فعالة لتمكين قدرتها على صنع القرار، وتحسين موقفها في الأسرة، والعمل، والمجتمع الأوسع، وتعلمها التفاوض مع الأزواج والأصدقاء وغيرهم في المجتمع.

فالفرق في الأجور بين الجنسين يعتمد على مستوى التعليم؛ ففي غانا يكسب الرجال غير المتعلمين ٥٧٪ أكثر من النساء، ولكن مع زيادة مستويات تعليم المرأة، تضيق الفجوة في الأجور، والرجال الذين أكملوا الدراسة الابتدائية يكسبون ٢٤٪ أكثر من النساء اللاتي حصلن على ذات المستوى من التعليم، والفجوة تضيق إلى ١٦٪ لذوي التعليم الثانوي، ولذا يمكن للتعليم تعزيز المساواة بين الجنسين في سوق العمل، أما في باكستان فقد حصلت النساء العاملات ذوي المستوى العالي من مهارات القراءة والكتابة على ٩٥٪ أكثر من النساء ذوي المهارات الضعيفة أو المعدومة في القراءة والكتابة، في حين كان الفرق بين الرجال ٣٣٪ فقط، بينما في المكسيك يتم توظيف ٣٩٪ من النساء الحاصلات على التعليم الابتدائي، وترتفع النسبة إلى ٤٨٪ لذوي التعليم الثانوي، كما وُجِدَ في الهند وباكستان كذلك أن النساء اللائي حصلن على تعليم ضعيف أو معدوم لديهن درجة عالية في احتمال العمل بالعمل الأسري غير مدفوع الأجر، ولكن هذا الاحتمال يتناقص بسرعة مع مستوى التعليم (Winthrop &Sperling,2016.pp.27-28).

على الرغم من أن دول شمال أوروبا، والولايات المتحدة، والفلبين، وكندا، وأستراليا، ونيوزلندا حققت استثمارات مهمة في مجال تعليم المرأة؛ إلا أنها تشكو من بعض الثغرات في مستويات عدة، مثل: الأجور، والمناصب القيادية العليا، وقد ساعدت مستويات المشاركة الاقتصادية المرتفعة للإناث في هذه الدول على دفع النمو، من خلال دفع الابتكار والأفكار الجديدة التي تزدهر في بيئة متنوعة، بالإضافة إلى الاستفادة من السلوك المنضبط والقرارات الواعية والأقل مخاطرة للنساء في هياكل القيادة الوسطى وبعض المناصب العليا (فيصل المناور، ٢٠١٧، ص ص ١٩-٢٠).

ولتعزيز المساواة بين الجنسين قامت العديد من دول العالم بوضع مجموعة من السياسات لتعليم المرأة وتمكينها؛ كما استثمرت العديد من الدول مبالغ مالية ضخمة في تدريب المعلمين وإنتاج مواد تعليمية تراعي الفوارق بين الجنسين (Gouvias, D., & Alexopoulos, C. ,2018,p.647)؛ ففي فنلندا توضع حالياً مشاريع مكثفة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال التعليم وسياسة البحث؛ من خلال تجديد المناهج الدراسية الأساسية الوطنية؛ للحد من الفصل الأفقي بين مجالات التعليم، وزيادة الوعي بقضايا الجنسين، وتوفر تعليماً وتعلماً يتيحان تمكين الطلاب وتعزيز العلاقات الإيجابية بين الجنسين في التعليم، كما يقوم المجلس الوطني للتعليم بوضع منهج أساسي جديد للتعليم قبل الابتدائي والتعليم الأساسي منذ أبريل ٢٠١٣؛ لتعزيز المساواة بين الجنسين في التوصيفات الخاصة بالمواد في المناهج الدراسية الأساسية، بالإضافة إلى التفاوض مع منتجي المواد التعليمية لإعداد مواد مدرسية وتدريبية لمناهضة التمييز في المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي (pp.17-19 2014, Finland,).

كما تستخدم العديد من البلدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة قوية لتمكين المرأة اقتصادياً؛ فيمكن أن تخلق فرصاً أفضل للنساء لتبادل المعلومات والوصول إلى التعليم عبر الإنترنت، والمشاركة في أنشطة التجارة الإلكترونية، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والمساواة بين الجنسين (Laizu, Z.,2014, p.58).

ففي **فنلندا**، تنقسم المجالات التعليمية بقوة إلى مجالات للإناث وأخرى للذكور، كما وجدوا في عام ٢٠١٢، أن أكثر من ٧٦٪ من الحاصلين على تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المرحلة الجامعية من الذكور، في حين أن ٧٢٪ من الحاصلين على تعليم في قطاع الصحة والخدمات الاجتماعية من الإناث، كما يهيمن الإناث على التخصص في العلوم الإنسانية ومجالات التعليم بنسبة تبلغ حوالي ٨٠٪ .(Finland,2014,p.17)

وعليه يتضح، ضرورة دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم المرأة؛ لتوفير المزيد من فرص العمل للمرأة، وزيادة ثقتها في نفسها من خلال قبول التكنولوجيا واستخدامها، وزيادة المعرفة من خلال تبادل المعلومات.

كما شرَّعت العديد من دول العالم قوانين إلزامية التعليم، وإرساء برامج لتعليم الكبار ومحو الأمية، واتخاذ خطوات حاسمة لخلق فرص متساوية للمرأة والرجل في التعليم؛ لسد فجوة النوع الاجتماعي في مجال التحصيل التعليمي وتحقيق التكافؤ بينهما، واستطاعت ٢٥ دولة تحقيق ذلك، ومنها: أستراليا، والنمسا، وكندا، والدانمارك، وفنلندا، وفرنسا، وروسيا، مع وجود أكبر فجوات بين الجنسين في العالم في مجال التحصيل التعليمي من: اليمن، وغينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشاد على التوالي (World Economic Forum,2019,p.12)، وربما يرجع ذلك الانخفاض في بعض الدول إلى انتشار الفقر، وسيطرة بعض العادات والتقاليد.

فضلًا عن إقرار نظام الكوتا(*)، الذي تسبب في زيادة نسبة تمثيل المرأة (في مجلس النواب) إلى حوالي ٤٠٪ في كل من أيسلندا، والسويد، وجنوب أفريقيا، وناميبيا، وموزمبيق، والنرويج، وإثيوبيا، وهولندا، في حين تعد رواندا هي الدولة الوحيدة التي لديها (في مجلس النواب) أكثر من ٥٠٪ من النساء من دون الاعتماد على الكوتا بشكل أساسي، كما تعد كوبا وفنلندا من بين أفضل ٢٠ دولة للتمثيل السياسي للمرأة، وقد حصلوا على هذا الوضع دون أي شكل من أشكال الكوتا (Alexander, A. C., Bolzendahl, C., & Jalalzai, F.,2018, p.154).

تسن العديد من البلدان تشريعات مختلفة لزيادة مستوى الصحة والرفاهية للمرأة؛ ففي فنلندا تم سن تشريعات وخطط عمل شاملة في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ونشرتها بالتعاون بين المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة في البلديات (Finland,2014,p.20)؛ فقد عنيت حكومة فنلندا في عام ٢٠٠٣ ببعض القضايا، مثل: منع العنف المنزلي (Ministry of Social Affairs and Health,2006,p.6).

(*) تعني تخصيص نسبة من المقاعد في البرلمان –عادة ما لا يقل عن ٣٠٪–للنساء وذلك بناء على معايير محددة، ومذكورة في دساتير الدول أو في القوانين الانتخابية، ويوجد حاليًا أكثر من ٣٠ دولة حددت كوتا المرأة في دستورها.

كما استطاعت ٣٩ دولة على مستوى العالم تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مجال صحة المرأة ورفاهيتها، وكانت سوريا في مقدمة دول العالم والبلدان العربية (World Economic Forum,2019,p.13)؛ ويعود هذا الارتفاع بالمؤشر إلى إعطاء أهمية بصحة المرأة وابتعادها عن أخطار الحياة؛ مما أدى إلى ارتفاع معدل الحياة الصحية المتوقع لدى النساء مقارنة بالرجال.

باستقراء ما سبق، يتضح أن الدراسات أكدت أن من أبرز السياسات التي اتخذتها بعض الدول لتعليم المرأة وتمكينها، هي: دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم المرأة، وزيادة الاستثمارات في تعليمها وتمكينها، وإقرار نظام الكوتا، وسن العديد من التشريعات لزيادة مستوى الصحة والرفاهية للمرأة؛ لجعلها أكثر ثقة في النفس، وذات صوت أكبر في صنع القرار، والحفاظ على موقفها في الأسرة، والعمل، والمجتمع. ومع ذلك فقد أشارت البحوث إلى أن التعليم ليس هو الرصاصة السحرية التي تجعل النساء يشعرن بقدر أكبر من التمكين؛ لذا على التعليم العالي التعامل مع العقبات المتعلقة بالعادات والأعراف والتقاليد التي تعوق تمكينهم.

ثانياً ـــــ تحليل مضمون بعض الكتب المدرسية:

يؤدي التعليم المدرسي دوراً أساسيًّا في تطوير البنى الفكرية للمتعلمين، وفي إكسابهم القيم والاتجاهات المجتمعية السائدة في المجتمع والعمل على تثبيتها في شخصياتهم، والتأثير بالتالي على توجيه سلوكهم في جوانب الحياة كافة، ويأتي هذا الدور للتعليم المدرسي عبر ما تنقله المناهج التعليمية بمعناها الشامل وما تتضمنه من أهداف، ومحتويات، وكتب مدرسية، وطرائق تدريس، وقد أسهمت هذه المناهج في تغيير تفكير المتعلمين بحيث تنمي لديهم المواقف والاتجاهات (محمد فياض & سامي هزايمة، ٢٠١٨، ص٣٣).

لذلك يجب تصميم الكتب المدرسية بطريقة تعكس الأفكار بشكل مناسب، وكذلك المواقف وأساليب الحياة والقيم الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في المجتمع، وينبغي تجنيبها المفاهيم النمطية، من خلال نصوصها المختلفة والرسوم التوضيحية بها (Amini, M., & Birjandi, P.,2012,p134;Hall, M., 2014,p.253;Ebadi,

S., Salman, A. R., & Marjal, B. E.,2015,p.146; Gouvias, D., & Alexopoulos, C. ,2018,p.642).

وكذلك يجب أن يظهر الرجال والنساء على حد سواء في القيام بالأنشطة، مثل: التنظيف، والطبخ، والغسيل، وغسل السيارة، ورعاية الأطفال، ويجب أن تقدم الكتب المدرسية كلا من الإناث والذكور كبشر عاطفي، لطيف، خائف، بتمثيل متساوٍ. (Ebadi, S., Salman, A. R., & Marjal, B. E.,2015,p.149).

ولتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم تم إطلاق العديد من المبادرات، إلا أن محتويات الكتب الدراسية ما زالت تعكس وجود تباين لصالح الذكور (Gouvias, D., & Alexopoulos, C. ,2018, p.642).

كما أظهرت نتائج تحليل مضمون بعض الكتب المدرسية تمثيل الذكور في مجموعة متنوعة من المهن، مثل: الشرطي، والرسام، والمزارع، والمصور، والصياد، والعالم، والوزير، والشاعر، والملك، والمعلم، والمخرج السينمائي، وما إلى ذلك، بينما تم تصوير الإناث بشكل نمطي في مهن تقليدية؛ مثل: المعلمة أو الممرضة أو السكرتيرة، (Ebadi, S., Salman, A. R., & Marjal, B. E.,2015, p.150) ، يمكننا القول: إن ما تم تصويره بالكتب المدرسية بعيدة عن الواقع في المجتمع. لأن كلا الجنسين يتمتعان بنفس القدر من القيام بالأنشطة والمهن المعروضة، ولكن مؤلفو الكتب الدراسية لم يضعوا في الحسبان التعبير عن المساواة بين الجنسين في الكتب المدرسية، واعتبروا أن النساء يبقين في المنزل، ورعاية الأطفال. ومن ناحية أخرى يصورون الرجال في الأنشطة المرتبطة بالهواء الطلق وفي المواقف التي تحمل السلطة؛ فتمثيل هذه الأفكار توضح أن المؤلفين لديهم إيمان أبوي فيما يتعلق بالمرأة في المجتمع.

ويؤكد ذلك قيام اليونسكو بتحليل مقارن للكتب المدرسية، في جميع المواد الدراسية وعلى جميع المستويات، في جميع أنحاء أفريقيا، وأمريكا، وآسيا، وأوروبا، وأظهرت معظم نتائج تلك الدراسات أن عدد الشخصيات النسائية في كتب التعليم العام صغير مقارنًا بالرجال وتبقى المرأة محصورة في الأدوار والأنشطة الاجتماعية التقليدية التي تعمل بها.(Gouvias, D., & Alexopoulos, C. ,2018, p.645)

ففي **فيتنام**، يتم تقديم الذكور في الكتب المدرسية، وبخاصة في الرسوم التوضيحية، باعتبارها الشخصية "القوية، والذكية، والقائدة، والقادرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة، والقادرة على العمل بجد، والمهتمة بالرياضات الصعبة والتنافسية، في حين يتم تقديم الإناث على أن لديهن قدرة على الغناء والرقص، بالإضافة إلى استخدام المعدات المنزلية والقيام بالأعمال المنزلية؛ إذ يتم تصميم المناهج ومحتويات الكتب المدرسية بما يسهم في بعض الأحيان في إدامة التحيز بين الجنسين في التعليم (Bui, H. T.,2017,p.25)؛ فهناك هيمنة للأولاد والرجال في الكتب المدرسية وهي موصوفة في "الأدوار التقليدية للجنسين"، فعندما تتم الإشارة إلى النساء والفتيات في تركيا في الكتب المدرسية الابتدائية، غالباً ما تكون صورهن مضمّنة مع الطهي، والتنظيف وتربية الأطفال" بينما يتضح الرجال مع الأنشطة المرتبطة بالهواء الطلق وفي المواقف التي تحمل السلطة (Başak, K., & Birsen, ş., 2016, 4162– pp.4160) هذه الصور النمطية تعمل على تثبيط الفتيات عن غير قصد واختراق "السقف الزجاجي" الذي يحد من إمكاناتهن في مثل هذه الحالات، فالجهود المبذولة للحد من عدم المساواة تؤدي لإحداث تغييرات إيجابية مطلوبة.

كما أشارت دراسة (Amini, M., & Birjandi, P.,2012,p134–147) في **إيران**، أن التحيز لا يزال ظاهراً بوضوح في كتب اللغة الإنجليزية للصفين الثاني والثالث الثانوي، ويؤكد ذلك النسبة المتدنية لظهور النساء في النصوص والرسوم، وتقديم كتابة أسماء أو ضمائر الذكور على الإناث في الجمل، كذلك يظهر التحيز الواضح في المهن والوظائف المسندة للذكور دون الإناث؛ حيث يتم تمثيل الإناث بشكل رئيس في المهن التقليدية المرتبطة بالجنس، مثل: التدريس، والقيام بالأعمال المنزلية، في حين كان الذكور في الغالب مشغولين بلعب كرة القدم أو كرة الطاولة، وقراءة الصحف، وإصلاح السيارات، والسباحة، وإيجاد وظيفة جديدة، وشراء أشياء مختلفة، وأكدت أيضاً ذلك دراسة (Hall, M., 2014,p. 253-261) حيث توصلت في نتائجها إلى وجود تحيز في كتب اللغة الفارسية بعنوان "دعنا نتعلم الفارسية" (المجلدان ٢ و ٣) التي يتم تدريسها للمستوى المتوسط للأطفال في مراكز اللغة الفارسية في جميع أنحاء العالم.

من هنا، فإنَّ المناهج والكتب المدرسية يجب أن تأتي على قائمة الخطط التعليمية لكثير من الدول، فلا بد لها من تقديم الصورة المتكاملة عن كل ما يجب أنْ يحصل عليه الطالب، فالتعليم والمعلم يرسخان عند الطفل صورته التي سيكون عليها عندما يكبر، لذا لا بد للكتب المدرسية أنْ تقدم صورة متوازنة عن المرأة في الأدوار التي تمارسها، مثلما تقدم الصورة الأكثر توازناً عن الرجل، والطريقة التي يوصف كل منهما بواسطتها، فالمرأة التي تدير شئون منزلها هي ذاتها الطبيبة والمهندسة والأستاذة الجامعية.

ثالثًا ـــــ مؤشرات تمكين المرأة:

اختلف الباحثون حول تحديد أبعاد تمكين المرأة، إلا أن الدراسة الحالية سوف تركز على الأبعاد التالية: المشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة، والتمكين السياسي، وفرص الالتحاق بالتعليم، ومستوى الصحة والرفاهية، وفقًا للنتائج التي توصلت إليها التقارير العالمية لفجوة النوع الاجتماعي، والصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي حول مختلف المؤشرات الفرعية للفجوة بين الجنسين.

وقد تبين من خلال الدراسة أن الدول الإسكندنافية تحتل مرتبة مرتفعة بالنسبة لمقياس تمكين النوع الاجتماعي وفقًا لما ورد في التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي للعام ٢٠٢٠م (GII)؛ فمن بين ١٥٣ دولةً يبلغ ترتيب أيسلندا، والنرويج، وفنلندا، والسويد المرتبة من ١-٤ عالميًّا؛ إذ بلغ قيمة مقياس تمكين النوع الاجتماعي لهم على التوالي: (٠.٨٧٧، ٠.٨٤٢، ٠.٨٣٢، ٠.٨٢٠) (World Economic Forum,2019, p.9). فهناك أربعة معايير رئيسة لقياس تمكين النوع الاجتماعي بيانها على النحو التالي:

أ-المشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة:

يُعد إعطاء المرأة حقوقها في المشاركة الاقتصادية؛ ومنها: حقها في العمل وممارسة النشاط الاقتصادي، وحقها في المساواة بالأجر، وظروف العمل الأخرى من ضمن الشروط الضرورية لتحقيق تمكينها اقتصاديًّا.

فتمكين المرأة اقتصاديًّا يزيد من مشاركتها في القوى العاملة، ويقلل من الفقر في الاقتصاد؛ حيث تؤدي النساء ٦٦٪ من أعمال العالم، وتنتج ٥٠٪ من الطعام، ومع ذلك

لا تكسب سوى ١٠٪ من الدخل وتملك ١٪ من الممتلكات (Sohail,M., 2014, p.211).

فإذا تم رفع معدلات توظيف النساء بأجر إلى نفس مستوى الرجال، فإن الناتج المحلي الإجمالي لكل من الولايات المتحدة، ومنطقة اليورو، واليابان سيكون تقريباً أعلى بنسبة (٩٪، ١٣٪، ١٦٪) على التوالي، وفي الاقتصادات النامية الرئيسة سيرتفع نصيب الفرد من الدخل بنسبة ٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠؛ حيث إن أجور النساء في غالبية دول العالم ما بين ٧٠-٩٠٪ من الرجال. (Narayanan, S.& Selvanathan, B.,2017, P.91). أما في الهند فمشاركة المرأة في القوى العاملة إلى جانب الرجال يمكن أن تعزز الاقتصاد بنسبة ٢٧٪ (Rajeswari,T.,2018, P.60).

ولذا يشكل الإناث ثلاثة أخماس السكان الفقراء في العالم؛ بسبب التفاوت بين الجنسين في الحصول على الوظائف والتعليم وسلطات صنع القرار؛ إذ يتم عزل النساء في الغالب في وظائف تدفع أجوراً أقل نسبيًّا من الرجال؛ ففي الولايات المتحدة مثلًا تحصل النساء على ٠.٧٢ دولار مقارنة بـــ ١.٠٠ دولار للرجل، كما أن المرأة في الدول النامية لا يمكن أن تحصل على التمكين إلا في حالة امتلاكها لأصول في رأس المال (Amjad, M. J., et al, 2017, p.303-304).

وفي **ماليزيا**، يمكن ملاحظة عدم المساواة بين الرجل والمرأة في العمل؛ فلا يزال الذكور يسيطرون على معظم القطاعات الرئيسة والرتب العليا (Narayanan,S.& Selvanathan, B.,2017, P.90).

وفي **اليابان**، معدل العمالة بين النساء لا يزال أقل بكثير من الرجال مع نفس مستوى التعليم؛ حيث تصل إلى ٦٩٪ و٩٢٪ على التوالي بين النساء والرجال، وعندما يتعلق الأمر بفجوة الأجور، فإن النساء الحاصلات على تعليم عالٍ في اليابان يكسبن ٤٨٪ فقط من دخل الرجال الذين لديهم مستويات تعليمية مماثلة (Bui, H. T., 2017, p.24). كما يوجد تفاوت كبير في الأجور في كل من: النمسا، وفنلندا، وجمهورية كوريا، وسويسرا؛ إذ يحصل النساء على راتب أقل من رواتب الرجال (اليونسكو، ٢٠١٦، ص٦٠). على الرغم من قيام أصحاب العمل الذين لديهم ما لا يقل عن ٣٠

موظفًا بوضع خطة للمساواة بين الجنسين، ومقارنة أجورهن مع الرجال (Ministry of Social Affairs and Health,2006,p.12).

بينما في الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من أن عدد النساء في وظائف المستوى المهني زاد عن عدد الرجال منذ عام ١٩٨٨م بما يقارب ٥٢٪، وارتفاع عدد الحاصلات منهن على درجة البكالوريوس في الأعمال التجارية منذ عام ٢٠٠٢، إلا أن مشاركتهن في مواقع القرار والسلطة تتراوح ما بين ١٠-٢٠٪ في مختلف الخطط، وتشير التقديرات الآن إلى أن معدل التغيير الحالي سيستمر حتى عام ٢٠٨٥م؛ لتصل النساء إلى التكافؤ مع الرجال في أدوار القيادة Narayanan,S.& Selvanathan, B.,2017, P.90).

كما أشارت منظمة المرأة العربية في ٢٠١٩م إلى أن المرأة في المنطقة العربية لا تزال تواجه الكثير من التحديات والصعوبات التي تعترض مشاركتها الكاملة في المجال العام وتقيد دورها المنشود في التنمية، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في المنطقة العربية في عام ٢٠١٧م حوالي ٢١٪ مقارنة بنسبة مشاركة الذكور في المنطقة والبالغة ٧٤٪، وبلغت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل بقطاع الخدمات في الدول العربية حوالي ٧٨.٢٪، وفي قطاع الزراعة بحوالي ١٥.٨٪، وفي الصناعة بحوالي ٦.١٪، وبلغ معدل بطالة المرأة في الدول العربية نحو ١٦.٧٪ خلال عام ٢٠١٧ بينما بلغ معدل بطالة المرأة على مستوى العالم نحو ٦.١٪ في نفس العام (منظمة المرأة العربية، ٢٠١٩، ص ص ١-٣). وربما ذلك لأن حقوق المرأة العربية وحرياتها الاقتصادية تعاني من بعض القيود والمصادرة (حسين عليوي ناصر الزيادي،٢٠٢٠، ص٢٠٧؛فيصل المناور، ٢٠١٧، ص٦).

وقد قدرت بعض الإحصاءات السنوات اللازمة لسد الفجوة الاقتصادية بين الجنسين وذكرت أن البلدان العربية يلزمها نحو ١٥٣ سنة، بينما تصل هذه المدة إلى ١٦٥ سنة في أمريكا الشمالية، و١٣٦ سنة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و٦١ سنة في أوروبا الغربية (الإسكوا،٢٠٢٠، ص٧٤).

لذا يجب أن تدفع المؤسسات أجراً متساوياً للرجال والنساء دون تمييز إذا كانوا في نفس الموقف وأداء نفس المهمة وكمية العمل؛ فالأجر المتساوي سيساعد النساء في الحصول على الرضا الوظيفي، ومن ثم على تمكينهم في مكان عملهم.

ب –التمكين السياسي:

إن ممارسة المرأة للحقوق السياسية مثل: حق الترشيح والانتخاب، وحق المشاركة في المجالس المحلية والوطنية، والنقابات، وتقلد المناصب العليا في الجهاز الإداري للدولة وغيرها من شروط تمكين المرأة سياسيًّا.

وقد أوضحت التقارير الصادرة من البنك الدولي أن بداية حصول المرأة على حقي الاقتراع أو التصويت والترشيح في الانتخابات البرلمانية لأول مرة كان في نيوزلندا عام ١٨٩٣م، تليها فنلندا عام ١٩٠٦م، ثم النرويج ١٩٠٧م، ونالت المرأة العربية حق التصويت والترشح بعد ذلك بفترة تجاوزت النصف قرن من الزمان في جيبوتي عام ١٩٤٦م، وفي لبنان عام ١٩٥٢م، وفي سوريا عام ١٩٥٣م، بل إن الأمر لم يتحقق في بعض البلدان العربية إلا بعد مرور عدة أعوام مع بداية القرن الواحد والعشرين، ولم تحظ المرأة العربية بدخول البرلمان لأول مرة إلا في عام ١٩٥٦م بدء بالمرأة المصرية، بينما تحقق ذلك في عدد من البلدان العربية نهاية القرن العشرين، ولم تتمكن نساء بعض البلدان العربية من تحقيق ذلك حتى وقتنا الراهن (كامل عبد المالك عمر أبو خفيلة، ٢٠١٦، ص٤٦٧)، والجدول التالي يوضح نسب تمثيل المرأة برلمانيًا على المستوى الإقليمي عالميًا حتى أكتوبر ٢٠١٩م.

جدول رقم (١) يوضح نسب تمثيل المرأة برلمانيًا على المستوى الإقليمي عالميًا حتى أكتوبر ٢٠١٩م

المنطقة أو القارة	نسب المرأة في البرلمان
الدول الإسكندنافية	%44
الأمريكيتين	٣٠,٦٪
أوروبا	٢٩,٦٪
أفريقيا وسط الصحراء	٢٤,١٪
آسيا	٢٠,١٪
الدول العربية	١٧,٧٪
الهادي	١٦,٣٪

Source: Inter-Parlimentary Union(2019): Women in National Parliaments, http://archive.ipu.org/wmn-e/world.htm (١٢/١٢/٢٠٢٠)

ويتضح من الجدول السابق، أن المرأة في الدول الإسكندنافية جاءت في الصدارة؛ إذ بلغت نسبة تمثيلها داخل البرلمان (٤٤٪) مقابل (٣٠.٦٪) في الأمريكيتين، و(٢٩.٦٪) في أوروبا، و(٢٤.١٪) في أفريقيا وسط الصحراء، و(٢٠.١٪) في آسيا، أما في الدول العربية فقد بلغت نسبتهن (١٧.٧٪) في حين بلغت في الهادي (١٦.٣٪). وربما ترجع صدارة الدول الإسكندنافية لتبنيها الكوتا الطوعية التي تتبناها الأحزاب في لوائحها دون وجود نص قانوني ملزم لها (كامل عبد المالك عمر أبو خفيلة، ٢٠١٦، ص ٤٦٨).

أما بالنسبة للدول العربية؛ فقد أشارت منظمة المرأة العربية في ٢٠١٩م، أن متوسط تمثيل المرأة في مجالس النواب والمجالس التشريعية الواحدة في المنطقة العربية (١٨,٣٪)، وفي مجلس الشيوخ أو الأعيان بنسبة (١٢,٦٪) في أواخر عام ٢٠١٧، وحققت المرأة في بعض الدول العربية نسبة مشاركة عالية في المجالس النيابية وصلت إلى ٣١٪ (منظمة المرأة العربية، ٢٠١٩، ص ص ١-٣)؛ ذلك لأن حقوق المرأة العربية وحرياتها السياسية تعاني من بعض القيود والمصادرة (الإسكوا، ٢٠٢٠،ص٧٤؛ حسين عليوي ناصر الزيادي،٢٠٢٠، ص٢٠٧؛ فيصل المناور، ٢٠١٧، ص٦).

كما يسمح للنساء المجندات بالتدريب على أدوار قتالية في كل من: فنلندا، وكندا، وبولندا، والنرويج، والدنمارك، وفرنسا، ورومانيا، وألمانيا، والسويد، ونيوزيلندا، وأستراليا، وهولندا (Hillary Reinsberg,2013,p.1)، بالإضافة إلى القتال على خط المواجهة في كل من: الدنمارك، وإستونيا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وليتوانيا، وهولندا، والنرويج، وبولندا، ورومانيا، والسويد، وأستراليا، وكندا، ونيوزيلندا، وإريتريا، وكوريا الشمالية. (Fisher, M.,2013, p.1)

في حين أشارت (اليونسكو، ٢٠١٦، ص٧٠) إلى أن النساء اللائي يشغلن المناصب السياسية وغيرها من مناصب القيادة قليلات نسبيًا في البرلمانات أو البرلمانات أحادية المجالس، و١٩٪ من رؤساء الدول والحكومات، و١٨٪ من الوزراء، وفي الحالة الأخيرة تُسند إليهن عادة الشئون الاجتماعية، بل إن التوازن بين الجنسين في المجالس التنفيذية في الشركات الخاصة أبعد حتى من هذا التكافؤ؛ فمن بين ٤٣ بلداً أتيحت بيانات عنها، لا تشغل النساء أكثر من ٢٥٪ من المقاعد في المجالس التنفيذية إلا في فنلندا والنرويج والسويد، وتقل حصتهن عن ٢٪ في ٨ بلدان من غرب آسيا وشرقها، فالنساء غائبات في أغلب الأحيان عن صنع القرار.

أما في **فنلندا**، فيمكن العثور على العديد من النساء في المناصب العليا في الشركات الفنلندية الكبيرة، ويبدو أن هذا العدد يتزايد على أساس سنويٍّ، ويتم تخفيف أعباء الحياة الأسرية من خلال توفير الحضانة الممتازة الممولة من الدولة (World Business Culture,2019,p.1).

ج – فرص الالتحاق بالتعليم:

يُعد توفير الأدوات والوسائل وعدالة الفرص وتكافؤها في التعليم والتعلم، وحق المعرفة وتداول المعلومات، وحق التثقيف وحرية التعبير من الشروط الأساسية لتمكين المرأة تعليميًّا، بالإضافة إلى زيادة قدراتها على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد ارتفعت نسبة تمكين المرأة في تكنولوجيا المعلومات في الهند إلى ٣٦٪ في عام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يحقق الجيل الأصغر من النساء المساواة في التعليم

بالرجال في السنوات المقبلة، وبالتالي الحد من عدم المساواة بين الجنسين في المجتمع (Rajeswari,T.,2018, P.82).

تصل نسبة الطالبات الجامعيات في الاختصاصات العلمية إلى ٧٠٪ في الإمارات وقطر والكويت، غير أن نسبة مشاركتهن في القوى العاملة في مجالات العلوم والبحوث لا تتجاوز ١٢٪. كذلك تصل في المغرب إلى٧٠٪ من الطلاب المسجلين في مقررات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من الإناث، غير أنهن يصلن بأعداد قليلة إلى مناصب إدارية في هذه المجالات بعد التخرج (الإسكوا، ٢٠٢٠، ص٧٥).

وعليه يتضح، ضرورة دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم المرأة؛ لتوفير المزيد من فرص العمل للمرأة، وزيادة المعرفة من خلال تبادل المعلومات.

د- مستوى الصحة والرفاهية:

تحاول هذه المجموعة من المعايير تقويم نوعية الرعاية المتاحة للنساء بالنسبة للصحة الإنجابية، فمع ارتفاع مستويات تعليم الإناث، تنخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال، وتتحسن صحة الأسرة، فالتعليم يزيد من مشاركة المرأة في القوى العاملة وإسهاماتها في دخل الأسرة والدخل القومي. Narayanan,S.& (Selvanathan,B.,2017,P.91)

وتبلغ نسبة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في دول العالم سواء كان العنف البدني أم الجنسي الموجه ضد النساء على النحو التالي: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٤٠٪، وجنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا ٤٠٪، وأوروبا وآسيا الوسطى ٢٩٪، وشرق آسيا والمحيط الهادئ ٣٠٪، وجنوب آسيا ٤٣٪، وأستراليا ونيوزيلندا ٢٨٪، وشمال أمريكا ٢١٪، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٣٣٪ (Klugman et al.2014.p.4).

المحور الثالث ـــــ مكونات خبرة تعليم المرأة وتمكينها في كل من: مصر، وتونس، والإمارات:

في المحور التالي سيتم عرض خبرة كل من: مصر، وتونس، والإمارات في مجال تعليم المرأة وتمكينها.

أولًا ـــــ تعليم المرأة وتمكينها في مصر:

يتناول هذا العنصر السياق الثقافي للمجتمع المصري، وسياسات تعليم المرأة وتمكينها في مصر، وتحليل مضمون بعض كتب اللغة العربية المدرسية للطالب في مصر وما ورد فيها من محتوى يخدم تعليم المرأة وتمكينها، ومؤشرات تمكين المرأة في مصر.

١- السياق الثقافي للمجتمع المصري:

تقع أراضي جمهورية مصر العربية في الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا وأقصى غرب آسيا بسيناء، وتبلغ مساحة مصر حوالي ١٠٠١٤٤٩ كم٢، وتنقسم هذه المساحة من الناحية الجغرافية والتضاريس إلى أربعة أقسام رئيسة، هي: وادي النيل والدلتا، والصحراء الغربية، والصحراء الشرقية، وشبه جزيرة سيناء، **وتنقسم إداريًّا** إلى ٢٨ محافظة، **واقتصاديًا:** تتبنى الدولة المصرية النظام الرأسمالي كفلسفة اقتصادية قائمة على العرض والطلب وملكية القطاع الخاص، **وسياسيًّا:** تتبع النظام الجمهوري الديمقراطي، القائم على أساس المواطنة، والتعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات، واحترام حقوق الإنسان وحرياته وسيادة القانون (محمود محمد المهدي، ٢٠١٦، ص ص٤٧٠-٤٧١).

واجتماعيًّا؛ يبلغ عدد سكان مصر حوالي ١٠١٣١٧٠٢٦ نسمة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠، ص١)، واللغة الرسمية للبلاد هي اللغة العربية، وتستخدم اللغة الإنجليزية والفرنسية في النشاط الاقتصادي، أما عن **الدين**؛

فالإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، ومبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيس للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية، وفقًا لنص الدستور (محمود محمد المهدي، ٢٠١٦، ص ٤٧١).

وتعد مصر من أوائل الدول العربية التي حصلت فيها المرأة على حقوقها السياسية؛ فقد حصلت بموجب أحكام الدستور في عام ١٩٥٦م على حق التصويت والترشيح، ووصلت البرلمان في عام ١٩٥٧م، وهو ما يمثل بداية لتوالي حصولها على حقوقها السياسية، ثم جاء دستور مصر الدائم عام ١٩٧١م، ليؤكد على حق المرأة في التصويت والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاءات العامة، مشيراً إلى أن مساهمة المواطنين (ذكوراً وإناثًا) في الحياة العامة إنما هو واجب وطني، فصدرت هذه القوانين في مجملها لتحقيق المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية (سهير محمد أحمد حواله & سمير عبد الحميد القطب، ٢٠٠٧، ص ٥٣).

كما أظهرت التعددية الحزبية المقيدة في مصر عام ١٩٧٦م، مروراً بكل التحولات التي قادت لثورة يناير ٢٠١١م ثم ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، أظهرت بعض الدروس التي تجعلنا نعيد النظر في أطر تفكيرنا حول كيفية إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي للمرأة (هالة عدلي، ٢٠١٧، ص١٣٥).

كما صدقت مصر على اتفاقيات العمل الدولية المعنية بالمساوة بين الرجال والنساء وعدد من الحقوق الأساسية الأخرى للنساء في مكان العمل امتثالًا للقواعد الدولية بوصفها خطوة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، بيد أن إنفاذ هذه الاتفاقيات بكفاءة يظل تحدياً كبيراً، وفي هذا الصدد، جدير بالذكر أنه تم إعلان مصر عام ٢٠١٧م عاماً للمرأة المصرية. (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٧، ص١١)

ويمثل المجلس القومي للمرأة الآلية الوطنية المعنية بتمكين المرأة المصرية، وترتكز اختصاصاته على تحسين أوضاع المرأة من خلال اقتراح السياسات والقوانين الداعمة لتحسين أوضاعها في المجالات كافة؛ من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وانطلاقًا من تبني مصر استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)

التي تم إطلاقها في فبراير ٢٠١٦م، سعى المجلس القومي للمرأة إلى وضع استراتيجية وطنية، تسهم في تحقيق التنمية الشاملة وتمكين المرأة (نجاح رحومة أحمد، ٢٠١٧، ص٨٠٧).

وعليه يتضح، مدى اهتمام الدولة المصرية بالمرأة، بالإضافة إلى إنشاء المجلس القومي للمرأة؛ على أساس أنه الآلية الوطنية المعنية بتمكين المرأة المصرية.

٢- سياسات تعليم المرأة وتمكينها في مصر:

بذلت مصر جهوداً متواصلةً في مجال الاهتمام بتعليم الإناث -من خلال توفير فرص تعليمية كافية ومناسبة ومتنوعة- وقد ساعدت على تضييق الفجوة التعليمية بينهن وبين الذكور، ويوضح الجدول التالي نسب القيد وفقا للنوع في المراحل التعليمية المختلفة خلال ١٠ سنوات.

جدول رقم (٢) يوضح نسب القيد في المراحل التعليمية المختلفة طبقًا للنوع خلال الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٧م-٢٠١٦/٢٠١٧

البيان	٢٠٠٦/٢٠٠٧		٢٠١٦/٢٠١٧		نسبة الزيادة في تعليم الذكور%	نسبة الزيادة في تعليم الإناث%
	ذكور	إناث	ذكور	إناث		
رياض الأطفال	٣٠٥١٧١	٢٧٤٧١٨	٦٤٥١٧٢	٥٩٨٨٨٠	٪١١١,٤١	٪١١٨
الابتدائي	٤٥٩٤٩٩٤	٤٢٨٧٨٠٣	٥٧٠٦٥٧٢	٥٣٦٨٢٦٣	٪٢٤,١٩	٪٢٥,٢
الإعدادي	١٤٩٣٣٢٨	١٣٨٤٧١٤	٢٤١٢٦٠٥	٢٣١٣١٢٧	٪٦١,٥٦	٪٦٧,٠٥
الثانوي العام	٥٦١٤٨٩	٦١٢٣٢٢	٧٥٨٠٨٨	٨٨٣١٣٠	٪٣٥,٠١	٪٤٤,٢٣

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨ب، ص٣٤١، ٣٤٦، ٣٤٧؛ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦، ص٣.

ويتضح من الجدول رقم (٢)، أن نسبة الزيادة في تعليم الإناث في مرحلة رياض الأطفال بلغت ١١٨٪ في الفترة بين عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م و٢٠١٦/٢٠١٧م في حين كانت نسبة الزيادة في تعليم الذكور خلال نفس الفترة ١١١.٤١٪، أما في مرحلة التعليم الابتدائي فبلغت نسبة الزيادة في تعليمهن إلى ٢٥,٢٪ بينما الذكور فبلغت ٢٤,١٩٪. بينما بلغت نسبة الزيادة في المرحلة الإعدادية خلال نفس الفترة ٦١,٥٦٪ للذكور و٦٧,٠٥٪ للإناث. أما بالنسبة للمرحلة الثانوية العامة فبلغت نسبة الزيادة إلى ٤٤,٢٣٪ للإناث و٣٥,٠١٪ للذكور، وبالتأكيد فإن هذا يشير إلى نجاح الجهود في هذا

المجال، وإن الجهود الرامية لتفعيل تعليم الإناث قد استحدثت صيغًا لمدارس جديدة تتناسب مع ظروفهن، منها: مدارس المجتمع، ومدارس الفصل الواحد.

وعلى الرغم من أن السياسات التعليمية في مصر تتيح فرصًا متساوية للإناث والذكور، إلا أن هناك تحيزًا في نظام التعليم، يؤدي إلى تحديد الاختيار المسبق من جانب الإناث للمجالات النظرية بشكل أكبر، كذلك في ظل النظام التعليمي السائد لا يتم الربط بين العلوم والنظريات من جانب والتجارب الحياتية من جانب آخر؛ مما يؤدي إلى عزوف الطالبات عن الالتحاق بالتعليم العلمي؛ والدليل على ذلك بلغ عدد الطلاب المقيدين في الكليات النظرية في الجامعات الحكومية والأزهرية ٨٤٥٦٨١ طالب و ٩٥٠٥٩٧ طالبة في العام الجامعي ٢٠١٦/٢٠١٧م في مقابل ٢٤٥٤٢٨ طالب و٢٣٢٥٧٩ طالبة في الكليات العلمية في الجامعات الحكومية في عام ٢٠١٦/٢٠١٧م (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨ب، ص ص٣٨٤، ٣٩٠) كما بلغ عدد خريجي الجامعات المصرية الحكومية والخاصة طبقًا للنوع إلى ١٤٨٧٦٠ طالبًا و١٩٢٤٢١ طالبة في العام الجامعي ٢٠١٥/٢٠١٦ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨ب، ص ٤٠٠).

باستقراء ما سبق يتضح، أن المرأة المصرية حققت إنجازاً ملحوظًا في سد الفجوة التعليمية، وتميل معظم المؤشرات الخاصة بالالتحاق لصالح الإناث، فقد فاق عدد الطالبات عدد الطلاب في التعليم العام، كما فاق عدد الطالبات في الجامعات المصرية الحكومية والأزهرية الطلاب لتصل نسبتهن إلى ٥٢,٠٢٪ في العام الجامعي ٢٠١٦/٢٠١٧م، وبلغت نسبة الإناث بين خريجي الجامعات المصرية الحكومية والخاصة ٥٦,٤٪ وذلك للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦م، وعلى الرغم من ذلك لا يزال القضاء على الأمية بين الإناث أحد أهم التحديات التي تواجهها مصر؛ فقد بلغت الأمية بين النساء ٣٠,٨٪ مقابل ٢١,٢٪ بين الرجال في عام ٢٠١٧م بعد أن كانت٣٧,٧٪ بين الإناث و٢٢,٣٪ بين الذكور في ٢٠٠٦ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨ ب، ص٦٢٧)؛ ولذا قامت الحكومة بإنشاء مدارس المجتمع(*) التي

(*) مدارس المجتمع – التعليم المجتمعي هي نظام دراسي فصل واحد حكومي يتم إنشاؤه في البيئات النائية والمحرومة للفتيات والأطفال في سن (٦-١٤) الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي أو الذين تسربوا منه.

بلغ عددها ٥٠٠٠ مدرسة عام ٢٠١٧/٢٠١٦م والتحق بها ١٢٣٦٧٢ منهم ٣٤٢٣٣ طالباً و٨٩٤٣٩ طالبة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨أ، ص١٤٥)؛ إذ أسهمت في تشجيع انتظام الفتيات في الدراسة، والحد نسبيًا من عملية تسرب الفتيات من التعليم الابتدائي، والذي يعد سبباً مباشراً في تفشي الأمية بين النساء، وقد بلغت نسبة التحاق الفتيات بهذه المدارس إلى ٧٢,٣٪ في عام ٢٠١٧/٢٠١٦م في مقابل ٧٤,٣٪ في عام ٢٠١٦/٢٠١٥م (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨أ، ص١٥٢).

وربما انخفضت تلك النسب؛ لقيام الدولة ببعض الجهود في العقود الأخيرة، وبخاصة في مجالات التعليم، والتي تهدف من ورائها إلى خفض معدلات الأمية بين الفتيات، ومن تلك الجهود ما يلي: "(سمية أحمد علي عبد المولى، ٢٠٠٩، ص ص ٢٣-٢٤).

١- مبادرات (وزارة التربية والتعليم، والمجلس القومي للطفولة والأمومة) بالتعاون مع عدد من الجهات المانحة، في إطار "التعليم المجتمعي" للفتيات اللائي لم يلتحقن بالتعليم والمتسربات من التعليم الأساسي.

٢- حددت الهيئة القومية لمحو الأمية، محو أمية المرأة كهدف أساسي، باستخدام وسائل متنوعة؛ تقليدية، وغير تقليدية.

٣- مشاركة اليونيسيف والوكالة الكندية للتنمية الدولية في مدارس المجتمع، مع وزارة التربية والتعليم، وبدأت منذ ١٩٩٢م في ٦ مناطق محرومة من خدمات التعليم، في ٣ محافظات في الوجه القبلي.

٤- مشروع دعم التعليم الابتدائي (STEPS II) بدعم الوكالة الكندية للتنمية الدولية، ويركز على جانب النوعية في التعليم الابتدائي، ويهتم بنشر ثقافة المساواة.

٥- مشروع تطوير تعليم الطفولة المبكرة (ECEEP) بدعم الوكالة الكندية للتنمية الدولية، ويستهدف مرحلة عادة ما يتم تجاهلها وهي: "ما قبل المدرسة ٤-٦ سنوات"، في ١٨ محافظة، واهتم بنشر ثقافة المساواة، من خلال الأنشطة والمواد المستخدمة.

٦- اشتراك الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي في برنامج تطوير التعليم، وأحد محاوره حملات للتوعية بأهمية تعليم المرأة، وكان لها أثر ملموس؛ فارتفع معدل التحاق الإناث في بعض القرى بـــــــــــــــــــــــ ٥٦%.

باستقراء ما سبق يتضح، قيام الدولة ببعض الجهود في العقود الأخيرة، وبخاصة في مجالات التعليم، والتي تهدف من ورائها إلى تحسين وضع المرأة اجتماعيًا، بحيث تدفعها إلى المشاركة في سوق العمل؛ ومنها: قيام وزارة التعليم العالي بتنفيذ برامج لتنمية قدرات الخريجين، وتستفيد منها الخريجات، ومن أهمها: مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، والذي يستهدف إكساب مهارات أساسية للمنافسة في سوق العمل، ومن الشركاء في المشروع، المجلس القومي للمرأة" (سمية أحمد علي عبد المولى، ٢٠٠٩، ص ٢٣)، إلا أن معدلات مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي ظلت منخفضة جدًا؛ فهي لم تتجاوز ربع إجمالي قوة العمل خلال الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٦) (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨ب، ص٦٢٨).

وربما يرجع ذلك إلى أن التعليم كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في مصر تتوقف فاعليته على مستوى التعليم الذي تحصل عليه، ونوعيته، ومجال التخصص، وانعكس ذلك على التحسن في انخفاض معدلات البطالة بين الإناث؛ فالمدقق للواقع يجدها محدودة خلال الفترة من (٢٠٠٦-٢٠١٧)م؛ فأشار تقرير (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨ب، ص٦٢٨) إلى انخفاضها انخفاضاً طفيفًا من ٢٤٪ عام ٢٠٠٦م إلى ٢٣,١٪ عام ٢٠١٧م، وفي المقابل ارتفعت بين الذكور من ٦٪ إلى ٨,٢٪ خلال نفس الفترة الزمنية، وربما ذلك لاستبعاد الفتيات والنساء غالبًا من مجالات العمل لظروفها الأسرية، وبخاصة في مستوياتها العليا.

والدليل على ذلك تطور أعداد ونسب شاغلي وظائف الإدارة العليا في القطاع الحكومي طبقًا للنوع خلال الفترة من (٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٦/٢٠١٧)م، الذي عرضه (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٨ب، ص٦٢٦)؛ فقد أوضح انخفاض أعداد شاغلي وظائف الإدارة العليا في القطاع الحكومي من النساء مقارنة بالرجال على كل المستويات بصفة عامة سواء أكانت على درجة وزير أم نائب وزير أم درجة ممتازة أم مدير عام، وعلى الرغم من زيادة عدد الوزيرات من ٢ عام ٢٠١٤/٢٠١٥م

إلى ٣ عام ٢٠١٦/٢٠١٧م فمن الأهلية بمكان أن تتساوى المرأة مع الرجل في أن تشغل المناصب الإدارية العليا في الحكومة، إذ يضمن ذلك تناول الموضوعات المتعلقة بالنوع بمزيد من الدقة والحساسية، كما يدعم العدالة الاجتماعية للجنسين؛ إلا أن الواقع في مصر يعكس انخفاض نصيب الإناث من وظائف الإدارة العليا في القطاع الحكومي على الرغم من أن الإطار القانوني والتشريعي للمرأة المصرية، يساعد على ترسيخ وتدعيم مبدأ المساواة بين الجنسين في مجالات مختلفة، وأن العشر سنوات الماضية قد شهدت بصفة خاصة العديد من السياسات والخطوات التي سعت إلى تحسين وضع المرأة المصرية سياسيًا، واقتصاديًا واجتماعيًا وصحيًا وتعليميًا ومنها تعين ٨ وزيرات عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م من إجمالي ٣٣ وزيراً.

وفيما يلي سيتم إجراء تحليل مضمون بعض كتب اللغة العربية المدرسية للطالب في مصر؛ للكشف عن علاقة التعليم بتمكين المرأة من خلال تحليل مضامين النصوص التي تطرحها الكتب المدرسية.

٣- تحليل مضمون بعض كتب اللغة العربية المدرسية للطالب في مصر وما ورد فيها من محتوى يخدم تعليم المرأة وتمكينها:

توصيف الكتب المدرسية التي تم تحليلها:

أولًا: كتاب اللغة العربية للصف السادس من التعليم الأساسي طبعة (٢٠١٨/٢٠١٩)م، والمؤلفون هم: حسن شحاتة، وزكريا القاضي، بينما لجنة التعديل والمراجعة على النحو التالي: محمود كامل الناقة، ومحمد شفيع الدين السيد، ومحمد حسن المرسي، وأحمد سيد محمد، وفريد عبد الظاهر سعد، وأحمد السعيد شلبي، وإسماعيل محمد عبد العاطي، وسعيد عبد الحميد عبد القادر، وهناء قاسم حسانين.

ثانيًا: كتاب اللغة العربية للصف التاسع من التعليم الأساسي (الثالث الإعدادي) طبعة (٢٠١٨/٢٠١٩)م، والمؤلفون هم: علي أحمد مدكور، وأحمد محمد عيسى، وصابر عبد المنعم محمد، وعبد العظيم صبري عبد العظيم، ومحمد البدوي أحمد القرشي، وحمدي إبراهيم محمد النورج، بينما لجنة التعديل هم: حسن شحاتة، وأحمد السعيد أحمد شلبي، وإسماعيل محمد عبد العاطي، وكمال عوض الله عبد الجواد، ورمضان عبد الحميد محمد.

والجدولان رقم (٣)، و(٤) يوضحان تحليل محتوى مقرر اللغة العربية للصف السادس من مرحلة التعليم الأساسي كمثال على دور أحد مكونات العملية التعليمية في تعليم المرأة وتمكينها في الفصلين الدراسيين الأول والثاني على التوالي؛ لتحديد صورتها في تلك الكتب.

جدول رقم (٣) تحليل محتوى مقرر اللغة العربية للصف السادس بمصر في الفصل الدراسي الأول

رقم الوحدة	رقم الدرس	اسم الدرس	الأدوار اللفظية التي تظهر فيها المرأة				الإجمالي
			أم	زوجة	أدوار أخرى	الأدوار المصورة	
١	١	تدريبات على الوحدة الأولى	-	-	-	٢	٢
٢	١	تدريبات على كان وأخواتها	٣	-	الفتاتان متفوقتان (١)- طالبة (١)	-	٥
	٢	تدريبات على منصور.. والطيور	-	-	-	١	١
٣	١	زيارة ومفاجأة	-	-	صديقة (٦) – مريضة (٢)- طالبة (١)	٣	١٢
		تدريبات على زيارة ومفاجأة			صديقة (٤)- مريضة (١)	١	٦
		تدريبات على إن وأخواتها	-	-	طالبة (١)	-	١
	٢	يوم لا ينسى	١	-	مريضة (١)- معلمة (٧) - طالبة (١)	٢	١٢
		تدريبات على يوم لا ينسى		-	معلمة (١)	١	٢
	٤	الدين المعاملة	٢	-	أخت (١)	-	٣
مراجعة عامة على ما سبقت دراسته			-	-	معلمة (١) – مدربة (١) – أخت (١)		٣
مراجعة عامة على الوحدة الثالثة			١		معلمة (٢)	٢	٥
إجمالي الدروس في الفصل الدراسي الأول			٦				
إجمالي الأدوار في الفصل الدراسي الأول			٧	-	٣٣	١٢	٥٢
النسبة المئوية للأدوار في الفصل الدراسي الأول			١٣,٥٪	٠	٦٣,٥٪	٢٣٪	١٠٠٪

جدول رقم (٤) تحليل محتوى مقرر اللغة العربية للصف السادس بمصر في الفصل الدراسي الثاني

رقم الوحدة	رقم الدرس	اسم الدرس	الأدوار اللفظية التي تظهر فيها المرأة				الإجمالي
			أم	زوجة	أدوار أخرى	الأدوار المصورة	
١	١	الحرية والمسئولية	-	-	-	١	١
		تدريبات على درس الأسماء الخمسة وإعرابها	-	-	صديقة (٢)	-	٢
	٢	الحياة دائمًا اثنان	-	-	حفيدة (٢)	-	٢
٢	١	في منتصف الطريق			فتاة (١)	-	١
	٢	الصديقان وكعكة السكر	٤	-	فتاة (٢)- أخت (٢)	-	٨
	٣	أيام الطفولة	-	-	طالبة (٢)	-	٢

		تدريبات على درس النعت	-	-	سائحات (١) – مهندسة (١)		٢
٣	١	آداب سامية	-	-	-	١	١
	٢	دعنا نتحاور	-	-	حفيدة (٢) – معلمة (١) – طالبة (١)	١	٥
	٣	وطني	٦	-	-	-	٦
		تدريبات عامة على الوحدة الثالثة	١	-	-	-	١
إجمالي الدروس في الفصل الدراسي الثاني			٨				
إجمالي الأدوار في الفصل الدراسي الثاني			١١	-	١٧	٣	٣١
النسبة المئوية للأدوار في الفصل الدراسي الثاني			٣٥,٥٪	-	٥٤,٨٪	٩,٧٪	١٠٠٪
النسبة المئوية للأدوار خلال الفصلين الدراسيين (مجموع النسب المئوية للفصلين الدراسين على ٢)			٢٤,٥ %	٠٪	٥٩,١٥٪	١٦,٣٥٪	٦٣,١٪

وبتحليل منهج الصف السادس لمادة اللغة العربية، والتعرف على موقع المرأة من المنهج ظهر أن محتوى الكتاب يشتمل على ١٠ دروس في الفصل الدراسي الأول، و٩ دروس في الفصل الدراسي الثاني بإجمالي ١٩ درساً، وقد لوحظ من خلال دروس القراءة والنصوص والقواعد النحوية أنه تم التطرق لصورة المرأة وفقًا للبيانات التالية: (٦) دروس للفصل الدراسي الأول و(٨) دروس للفصل الدراسي الثاني، وبالنظر إلى الجدولين السابقين رقمي (٣)، (٤) نجد أن عدد المرات التي وردت فيها لفظ امرأة أو فتاة أو بنت هي مرات قليلة بصفة عامة في كل درس، إذ لا تتعدى نسبة الدروس التي ورد فيها ذكر أدوار المرأة (٧٣,٧٪) من إجمالي مقرر الصف السادس من مرحلة التعليم الأساسي بتكرار (٨٣) مرة، ما بين أُم بنسبة (٢٤,٥٪)، وزوجة (صفر%)، وأدوار أخرى بنسبة (٥٩,١٥٪) كمعلمة، وطالبة، وحفيدة، ومهندسة، ومدربة، وصديقة، وسائحة، ومريضة، وصور بنسبة ١٦,٣٥٪. وهذا يعطي مؤشراً أوليًا عن أن محتويات هذه الكتب تولي أهمية غير كافية لأدوار جديدة للمرأة إلى جانب قِلَّتِها؛ فهي صورة تقليدية تقتصر مشاركتها على الأسرة، أو المدرسة، وغابت تماماً صورة المرأة المبدعة، أو السياسية، أو الاقتصادية، ومن خلال الجدول التالي يعرض تحليل محتوى مقرر اللغة العربية للصف التاسع / الثالث الإعدادي من مرحلة التعليم الأساسي كمثال على دور أحد مكونات العملية التعليمية في تمكين المرأة.

جدول رقم (٥) تحليل محتوى مقرر اللغة العربية للصف الثالث الإعدادي بمصر في الفصل الدراسي الثاني

رقم الوحدة	رقم الدرس	اسم الدرس	الأدوار اللفظية التي تظهر فيها المرأة				الإجمالي
			أم	زوجة	أدوار أخرى	الأدوار	

							المصورة
١	١	عباد الرحمن	-	-	-		١
		المنادى			طالبة (١)		٣	٤
	٢	تابع المنادى	-	-	طالبة (٦)		٣	٩
	٣	تابع المنادى	١	-	طبيبة (١)- طالبة (١)		١	٤
٢	١	رحمة ومحبة	-	-	المرأة (١٥)، ونساء (٢)		٢	١٩
		البدل وأنواعه			المرأة (١)		١	٢
	٢	سميرة موسى	-	-	عالمة (١٥) – المرأة (٣) – بنت (١)		٣	٢٢
		أنواع البدل	-	-	-		١	١
	٣	آيات العلم	-	-	-		٢	٢
		تابع بدل بعض من كل وبدل الاشتمال	-	-	-		٢	٢
	٤	طريق النور	-	-	فتيات (١)- تلميذات (١)- عزفت على البيانو (٤)		-	٦
		أسلوب المدح والذم	١	-	-		١	٢
٣	١	فضل العلم	-	-	-		١	١
		فاعل نعم وبئس	-	-	هي (١)- هن (١)		١	٣
	٢	حبذ، لا حبذا	-	-	-		١	١
	٣	الممنوع من الصرف	-	-	المديرة (٢)، المدرسة (١)- السيدة (١)		١	٥
الأنشطة والتدريبات على الوحدة الأولى			-	-	طالبات (١)- معلمة (٢)		-	٣
الأنشطة والتدريبات على الوحدة الثانية			١	-	المرأة (٩) – نساء (٢)- عالمة (٧) – فتاة (٢)- دكتورة (٤) – مدام كورى (١)		-	٢٦
الأنشطة والتدريبات على الوحدة الثالثة			١	-	الفتاة (١)- المعلمة (١)- المديرة (١)		-	٤
إجمالي الدروس في الفصل الدراسي الأول			١٠					
إجمالي الأدوار في الفصل الدراسي الأول			٤	-	٨٩		٢٤	١١٧
النسبة المئوية للأدوار في الفصل الدراسي الأول			٣,٤٪	٠٪	٧٦,١٪		٢٠,٥٪	١٠٠٪

جدول رقم (٦) تحليل محتوى مقرر اللغة العربية للصف الثالث الإعدادي بمصر في الفصل الدراسي الثاني

رقم الوحدة	رقم الدرس	اسم الدرس	الأدوار اللفظية التي تظهر فيها المرأة			الإجمالي
			أم	زوجة	أدوار أخرى	الأدوار المصورة
١	١	اسم الفاعل	-	-	-	٢	٢
	٢	تابع اسم الفاعل	-	-	-	١	١
	٣	تابع اسم الفاعل	-	-	-	١	١
٢	١	صيغ المبالغة	-	-	-	٢	٢
	٢	اسم المفعول	-	-	-	٤	٤
	٣	اسما الزمان والمكان	-	-	-	٤	٤
٣	١	استعن بالله	-	-	-	١	١
		مراجعة اسمي الزمان والمكان	-	-	-	١	١
	٢	الحمامة المطوقة	-	-	-	١	١
		اسم الآلة	-	-	-	٢	٢
	٣	أسلوب التفضيل	-	-		٢	٢
	٤	المشروعات الصغيرة	-	-	-	١	١
		صوغ أسلوب التفضيل	-	-	-	١	١
الأنشطة والتدريبات على الوحدة الأولى			١		ممرضات (١)	-	٢
الأنشطة والتدريبات على الوحدة الثانية			١	-	ابنة (١)- عالمة (١)	-	٣
الأنشطة والتدريبات على الوحدة الثالثة			-	-	سيدة (٢)	-	٢

إجمالي الدروس في الفصل الدراسي الثاني	١٠			
إجمالي الأدوار في الفصل الدراسي الثاني	٢	-	٥	٢٣	٣٠
النسبة المئوية للأدوار في الفصل الدراسي الثاني	٦,٧٪	٠٪	١٦,٧٪	٧٦,٦٪	١٠٠٪
النسبة المئوية للأدوار خلال الفصلين الدراسيين (مجموع النسب المئوية للفصلين الدراسين على ٢)	٥,٠٥٪	٠٪	٤٦,٤٪	٤٨,٥٥٪	١٠٠٪

وبتحليل منهج الصف التاسع، (الثالث الإعدادي) لمادة اللغة العربية والتعرف على موقع المرأة من المنهج ظهر أن محتوى الكتاب يشتمل على ثلاث وحدات في كل فصل دراسي، بواقع (١٠) دروس لكل فصل دراسي على وجه العموم، كما لوحظ من خلال دروس القراءة والنصوص والقواعد النحوية ما يلي:

على الرغم من تواجد المرأة في الوحدات الست بما يمثل ١٠٠٪ بتكرار (١٤٧) مرة؛ إلا أن ذلك غير كافٍ في المنهج المدرسي؛ فقد ذكرت في أدوار محدودة، وهي: كأم بنسبة ٥,٠٥٪، وزوجة بنسبة صفر%، بالإضافة إلى أدوار أخرى بنسبة٤٦,٤٪ كطالبة، وعازفة بيانو، وعالمة، ومديرة، ومعلمة، ودكتورة، وممرضة، فضلًا عن عرض صور في الأدوار بنسبة ٤٨,٥٥٪؛ فقد عرضت صورة لفتاتين عند ذكر لفظ اسأل وناقش في بعض الأحيان، وصورة بنت وولد عند ذكر لفظ لغويات وتراكيب، وصورة ثالثة لامرأة تجلس في معمل وأخرى تجلس أمام الكمبيوتر في درس رحمة ومحبة، وصورة لبنت تذاكر وأخرى تستمع إلى معلمها في درس آيات العلم، وصورة سميرة موسى، وصورة لسيدة تصنع السجاد، وأخرى تجلس على ماكينة الخياطة في درس المشروعات الصغيرة.

وعليه يمكن القول: إن التعليم في مصر لم يُمَكِّن المرأة إلا من خلال إتاحة الفرص التعليمية (التوسع الكمي)، ولم يتم اتخاذ إجراءات وتدابير فاعلة لتحسين صورة المرأة في النظام التعليمي، بالإضافة إلى تواجدها بشكل محدود في المنهج المدرسي؛ إذ لم تظهر بشكل صريح إلا من خلال عرض السيرة الذاتية للعالمة سميرة موسى، وكذلك درس رحمة ومحبة برغم ما تبذله المرأة بجانب الرجل في الأعمال المختلفة، وتفوقها في معظم الأحيان؛ إلا أنها لم تحصل على حقها في تساويها مع الرجل بالمنهج، وذلك بالرغم من كثرة الحديث عن حقوق المرأة. فالسلطة الأبوية التي تصنع النظام التعليمي أثرت على محتواه، وفلسفته، وتوجهاته، فيما يتعلق بمشاركة المرأة، والنظام التعليمي المصري بهذه الصورة أسهم في تكوين مفاهيم واتجاهات سلبية تؤدي

إلى الانسحاب من الحياة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، وتركز على الدور التقليدي للمرأة كأم، وطالبة، ولا يفوت الباحثة الإشارة إلى أن كل مؤلفي مقررات اللغة العربية من الرجال؛ مما نتج عنه وجود لغة موازية تعكس فكر هذه المجموعة، وبخاصة أن هذه المقررات تدرس لفترات طويلة.

٤- مؤشرات تمكين المرأة في مصر:

على الرغم من أن قيمة مقياس تمكين النوع الاجتماعي وفقًا لما ورد في التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي للعام ٢٠٢٠م (GII) تشير إلى بعض التحسن في مصر إذا ما قورن بقيمته في عام ٢٠١٤ التي بلغت من قبل ٠,٦٠٦٤ في مقابل ٠,٦٢٩ عام ٢٠٢٠م (World Economic Forum,2019,p.9; World Economic Forum,2014,p.9)، إلا أنه ما زال يشير إلى ضرورة بذل جهود أعظم لتحقيق قدر أكبر من تمكين النوع الاجتماعي في مصر، ومن خلال العرض التالي نتناول المعايير الأربعة الرئيسة لمقياس تمكين النوع الاجتماعي وفقا للنتائج التي توصل إليها التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي لعام ٢٠٢٠م:

أ-المشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة:

يتضمن هذا المقياس العديد من المعايير التي تعكس معظمها مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، وتتمثل مكوناته في نسبة النساء اللاتي يتقلدن وظائف عليا ومديرات (٧.١٪ من الإجمالي) ونسبة العاملات في المهن المتخصصة والمهن الفنية (٣٨.٤٪) ونسبة الإناث اللاتي يحصلن على دخل إلى نسبة الرجال (٢٤,٧٪ من الإجمالي) (World Economic Forum,2019,p.149).

كما توجد دلائل على وجود فجوة في متوسط الأجور التي تحصل عليها النساء مقارنة بالرجال بسبب التمييز القائم على النوع (المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٧، ص٣١)؛ فالتمييز بين الجنسين في الأجور وظروف العمل أدى إلى ارتفاع أجر الرجل وبخاصة في القطاع الخاص في مختلف المناصب؛ مما دفع المرأة نحو العمل في القطاع العام الذي أخذ في الانكماش، كما أن الأوضاع الاقتصادية السيئة للأسرة تؤثر

سلباً على تعليم الإناث أكثر مما تؤثر على تعليم الذكور، فضلًا عن أن نظرة العائلة لأهمية تعليم الإناث أكثر سلبية عن الذكور (سوزان حسن أبو العينين، ٢٠١٥، ص٣٢٢).

كما تُعد معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة المصرية في القوى العاملة من أدنى المعدلات في العالم؛ إذ تبلغ قرابة ٢٢,٥٪ أي أدنى من نصف المتوسط العالمي، وثلث معدلات الذكور، وتبلغ البطالة بين القوى العاملة من النساء أو بالأحرى النساء المؤهلات للالتحاق بسوق العمل (٢٩,٣٪) أي أربعة أضعاف الذكور، وتظل قرابة ٦٠٪ من خريجات الجامعات في مصر عاطلات عن العمل لمدة تزيد عن ثلاث سنوات، وعندما تعمل النساء اتضح أنهن في الأغلب ومقارنة بالرجال يعملن في أشكال للعمل تتسم بالخطورة وعدم الأمان، كما يعملن في القطاع غير الرسمي، وكذلك زاد نصيب النساء العاملات في وظائف هشة في السنوات الأخيرة (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٧، ص١١).

وعليه، يتضح ضرورة اهتمام الدولة بزيادة معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة المصرية.

ب –التمكين السياسي:

يتضمن هذا المقياس العديد من المعايير التي تعكس معظمها مشاركة المرأة في الحياة السياسية المصرية، وهي منخفضة في مصر ولكنها تتحسن؛ فعلى الرغم من عدم وجود امرأة على الإطلاق في منصب رئاسة الدولة، وأن نسبة المقاعد التي تحتلها في البرلمان (١٤,٩٪) من إجمالي المقاعد؛ إلا أن هناك الآن عدداً أكبر بكثير من النساء في المناصب الوزارية (٢٤٪) مقارنة بعام ٢٠١٤ (١٠٪) (World Economic Forum,2019,p.30,149; World Economic Forum,2014,p.341).

وتعد نسبة المقاعد التي تحتلها المرأة في البرلمان المصري/ مجلس النواب الآن هي الأعلى في تاريخه؛ لارتباطها بتخصيص كوتا ٢٠١٥م، فقد كانت نسب تمثيل النساء في البرلمان محدودة للغاية، وتراوحت بين ٢٪ في حدها الأدنى و٣,٩٪ في حدها الأقصى. (هويدا عدلي، ٢٠١٧، ص٤٠)

وفيما يتعلق بدور المرأة المصرية في اتخاذ القرار، لا يزال الطابع الذكوري يغلب في معظم دوائر صنع القرار في مصر؛ فقد شغلت المرأة المصرية أول مرة منصب المحافظ في عام ٢٠١٧م في محافظة البحيرة، وتقل نسبة القاضيات عن ١٪، وفي المقابل لا يوجد أي تواجد نسائي في مجلس الدولة أو النيابة العامة (المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٧، ص ٢٥).

ويلاحظ بشكل عام في النقابات (المهنية والعمالية) ضعف تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار رغم ارتفاع أعدادهن في الجمعيات العمومية بالنقابات؛ مما يعكس خللًا في مدى عدالة النظم الانتخابية داخل النقابات، فضلًا عن أن أغلب النقابات لا توجد بها لجان للمرأة، وبالتالي تتقلص فرص النساء في المشاركة في صنع السياسات العامة الخاصة بالمهنة، كذلك طرح قضاياهن في العمل. بالإضافة إلى أن نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية متدنية جدًّا؛ فالنساء عازفات عن الانتساب إلى الأحزاب السياسية، كما أن الأحزاب لا تتوجه للنساء، وكذلك تتحمل التنظيمات النسائية ضعف أدوارها في التمكين السياسي للمرأة من حيث التخطيط والبرامج (هويدا عدلي، ٢٠١٧، ص ص ٨١، ١٦٥).

وعليه، يتضح وجود فجوة نوعية كبيرة لصالح الرجال بشأن نسب تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار، ولتحقيق المساواة بين الجنسين ينبغي إقرار سياسات عامة من منظور النوع الاجتماعي، تتضمن إجراءات محددة من أجل تحقيق تكافؤ الفرص داخل جميع المؤسسات في الدولة، فضلًا عن تدخلات جادة من أجل تغيير الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع التي تضع النساء في أطر تقليدية، وتكرس للتمييز ضدهن في شغل المناصب القيادية، التي تمثل التحدي الكبير أمام التمكين السياسي للمرأة، كذلك إزالة العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة.

ج – فرص الالتحاق بالتعليم:

تشير الأرقام الدولية إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٠م، ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم ٩٨,٨٪ في المدارس الابتدائية بالنسبة للإناث في مقابل ٩٨,٣٪ للذكور، و٨٣,١٪ للإناث في مقابل ٨٢,٥٪ للذكور من المدارس الثانوية، وإلى ٣٥,٨٪ للإناث في مقابل ٣٤,٦٪ للذكور في التعليم العالي، كما بلغت نسبة القادرين على القراءة بين

النساء ٦٥,٥٪ مقابل ٧٦,٥٪ بين الرجال (World Economic Forum,2019,p.149).

باستقراء ما سبق، يتضح أن القضاء على الأمية بين الإناث لا يزال أحد أهم التحديات التي تواجهها مصر؛ فقد بلغت بين النساء ٣٤,٥٪ مقابل ٢٣,٥٪ بين الرجال؛ وربما ذلك لوجود عدة عوامل تسهم في انخفاض مستوى الإنجاز التعليمي للفتيات مثل القيود الثقافية وأعباء الأعمال المنزلية الثقيلة، وما زالت معدلات البطالة بين الشابات اللاتي استكملن التعليم الثانوي مرتفعة ومثيرة للإحباط.

د- مستوى الصحة والرفاهية:

على الرغم من أن العمر المتوقع عند الميلاد زاد للإناث إلى ٦٢,٤ سنة في عام ٢٠١٩م في مقابل ٥٩,٩ للذكور(World Economic Forum,2019,p. 149)، كما أن معدل وفيات الأمهات (١٠٠ ألف لكل مولود حي) انخفض إلى ٥٢٪ في عام ٢٠١٤م، وما زال هناك أخطار صحية مرتبطة بالنوع الاجتماعي مثل مشكلة ختان الإناث، وما زال هناك قصور في الوفاء باحتياجات تنظيم الأسرة؛ فتبلغ نسبة السيدات المتزوجات اللاتي تستخدمن وسائل تنظيم الأسرة ٥٩٪ في عام ٢٠١٤م (المجلس القومي للمرأة، ٢٠١٧، ص ص ٤٢، ٥١)؛ وربما يرجع ذلك لوجود الحواجز الثقافية والسلوكية التي تقلل من لجوء المرأة للأطباء الذكور، بيد أن هناك تقليل من شأنها بالنسبة لمشاركتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحكم في معدلات الإنجاب والشئون الجنسية والعنف الموجه للمرأة.

ومن خلال العرض السابق يمكن القول: إن ما حققته المرأة في مصر من نجاح في صناعة القرار يرجع لحرص القيادة على تمكينها، وتسخير كل الإمكانات لتعزيز مشاركتها في مختلف مناحي الحياة، إلا أن هناك بعض المعوقات، هي: ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث، وكذلك البطالة، بالإضافة إلى سيطرة السلطة الذكورية ودورها في تقييد حرية المرأة في المشاركة السياسية أو في الحياة العامة، وربما لذلك من بين ١٥٣ دولة يبلغ ترتيبها مصر ١٣٤.

ثانياً ـــــ تعليم المرأة وتمكينها في تونس:

يتناول هذا العنصر السياق الثقافي للمجتمع التونسي، من حيث سياسات تعليم المرأة وتمكينها في تونس، وتحليل مضمون بعض كتب اللغة العربية المدرسية للطالب في تونس وما ورد فيها من محتوى يخدم تعليم المرأة وتمكينها، ومؤشرات تمكين المرأة في تونس.

١- **السياق الثقافي للمجتمع التونسي:**

الجمهورية التونسية دولة عربية، تقع في شمال أفريقيا، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الشرقي ليبيا، ومن الغرب الجزائر، وعاصمتها مدينة تونس، وتبلغ مساحة الجمهورية التونسية ١٦٣,٦١٠ كم٢، وتمتد الصحراء الغربية على ٣٠٪ من الأراضي التونسية، بينما تغطي باقي المساحة تربة خصبة محاذية للبحر (Central Intelligence Agency, 2020,p.1) يبلغ سكان تونس حسب آخر الإحصاءات سنة ٢٠٢٠م ما يقارب 11,872,244 نسمة (World Population Review, 2020, p.1).

استقلت تونس عن فرنسا سنة ١٩٥٦م، وهي تحظى باقتصاد متنوع، يشمل: الزراعة، والسياحة، والصناعة، ويتميز الوضع الاقتصادي الحالي بنمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٦٪ في عام ٢٠١٨م، في مقابل ١,٢٪ في عام ٢٠١٥م، (وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، ٢٠١٨، ص٢٨) وتُصنّف تونس كدولة ذات دخل متوسط منخفض من قبل البنك العالمي، وغالبية السكان مسلمون من السّنة بنسبة تقدر بحوالي ٩٩,١٪ من السكان (Central Intelligence Agency, 2020,p.1)، وتنقسم الجمهورية التونسية إداريًّا إلى ٦ أقاليم، تتوزع عليها ٢٤ ولاية (Central Intelligence Agency, 2020,p.1).

شهدت تونس منذ الفترة التي سبقت الاستقلال ولادة تيّار نسوي، شارك في الحركة من أجل استقلال البلاد جنباً إلى جنب مع المنظمات الوطنية الأخرى، وبرعاية أول رئيس للجمهورية التونسية، الحبيب بورقيبة (١٩٥٦-١٩٨٧)م، تم إصدار مجلّة للأحوال الشخصية تمنع تعدد الزوجات والطلاق التعسّفي، وتشجّع على الزّواج التّوافقي، وتتضمن إجراءات طلاق على قدم المساواة للمرأة والرجل، وقد تعزّزت

حقوق المرأة بفضل تعديلات إضافية أدخلت على مجلّة الأحوال الشخصية وقانون الشغل، وفي عهد نظام الرئيس زين العابدين بن علي (١٩٨٧-٢٠١١)م برز "توجه نسوي تحركه الدولة"، تاركًا عددًا قليلًا من المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية المعارضة غير القادرة على الحركة، وفي عام٢٠١١م تمت الإطاحة ببن علي، بعد أسابيع من الاحتجاجات، بسبب ارتفاع مستوى البطالة وأسعار المواد الغذائية والفقر والفساد. وبدعم قوي من المجتمع الدولي تم إصدار دستور جديد في ٢٠١٤م، يتضمّن فصولًا متطورة من منظور المساواة لحماية حقوق المرأة وتعزيزها (بثينة قريبع &جورجيا ديباولي، ٢٠١٤، ص ص٤-٧).

فقد نص الفصل ٢١ من الدستور على أن "المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز". ونص الفصل ٣٤ على أن "تعمل الدولة على ضمان تمثيلية المرأة في المجالس المنتخبة"، كما نص الفصل ٤٦ على أن: "تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها. وأن تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسئوليات، وفي جميع المجالات تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة، وتتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة" (دستور الجمهورية التونسية، ٢٠١٤، ص ص٦-١٠).

كما وافق مجلس نواب الشعب في يونيو ٢٠١٦م على مقترح تعديل الفصل ٤٩ من مشروع قانون تنقيح وإتمام القانون المتعلق بالانتخابات والاستفتاء، والذي ينص على اعتماد قاعدة التناصف الأفقي والعمودي في القوائم المرشحة لانتخابات البلدية، ويؤدي هذا التعديل التشريعي إلى تعزيز مشاركة المرأة التونسية في الانتخابات البلدية، وفي إدارة الشأن المحلي وتكريس مبادئ المساواة وتعزيز الديمقراطية المحلية (منظمة المرأة العربية، ٢٠١٦، ص١٢).

وقد انعكس ذلك على ارتفاع نسبة تمثيل المرأة التونسية في مجلس النواب؛ فزادت من (٤٣) سيدة من أصل ١٨٩ مقعدًا وبنسبة مقاعد وصلت إلى حوالي (٢٢,٨٪) في عام ٢٠٠٤م، إلى نسبة (٣٥٪) متمثلة بوجود (٧٦) سيدة من أصل ٢١٧ مقعدًا في عام ٢٠١٤م، وفيما يتعلق بالمجالس المحلية فقد بلغت نسبة تمثيل المرأة

التونسية ٤٧,٧٪ من العدد الإجمالي للفائزين، وترأست ٢٩,٥٥٪ من القوائم في الانتخابات البلدية التي جرت في ٦ مايو ٢٠١٨م (بلية لحبيب، ٢٠١٨، ص ص٩٦-٩٧).

وعليه، يتضح أن السياق السياسي بعد الثورة التونسية أتاح فرصة المشاركة السياسية للمرأة بشكل أكبر؛ فالتطور الحادث في الجمهورية التونسية هو تطورٌ تراكميٌّ، يعكس الارتباط بين التغيُّر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني بشكل ينعكس على وضع أفضل للمرأة، ويتيح لها القدرة على التمثيل السياسي بشكل أفضل.

كما شكل الرئيس التونسي في شهر أغسطس ٢٠١٧م، لجنة "الحريات الفردية والمساواة"، وكلّفها بصياغة مقترحات إصلاحية في المنظومة التشريعية التونسية بهدف توسيع الحريات، وتضمّن تقريرها ضرورة تحقيق المساواة في الميراث، وقرّر رئيس البلاد إحالة مقترح المساواة في الميراث إلى البرلمان (لجنة الحريات الفردية والمساواة، ٢٠١٨، ص ص١٧٦-١٧٧). وعلى الرغم من أن ذلك يتعارض مع قواعد الميراث في الشريعة الإسلامية، إلا أن اللجنة ترى أن النظام القانوني التونسي نظام مدني وضعي وليس نظاماً دينياً؛ ولذا تطالب بتحقيق المساواة في الميراث.

٢- سياسات تعليم المرأة وتمكينها في تونس:

يمثل تعليم المرأة في الجمهورية التونسية أحد أهم الإنجازات التي تم تحقيقها تماشياً مع مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، كما ركزت تونس في بعض المناهج الدراسية على التنشئة وفق مبادئ المساواة بين الرجل والمرأة (مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، ٢٠١٥، ص٩٦)؛ فالنظام التونسي نظام عدالة علماني، قيَّد دور المؤسسة الدينية فيما يتعلق بوضع المرأة، كما أجرى إصلاحات تتعلق بالحق في: التعليم المجاني، والرعاية الصحية، والحق في العمل، وحق الملكية المشتركة في حالة الزواج، وحظر التمييز في العمل على أساس النوع، والحق في الجنسية لأبناء المرأة التونسية، ومد التعليم الإلزامي إلى سن ١٦ عاماً، وإقرار نظام الكوتا في عام ١٩٩٩م، بالإضافة إلى التصديق على المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمرأة، وإحراز التقدم في العديد من المؤشرات المتعلقة بتعليم الإناث والبطالة والمشاركة في القطاع الاقتصادي (هويدا عدلي، ٢٠١٧، ص٨٣).

ففي فبراير٢٠١٦م تم تأسيس فرع الرابطة التونسية للحقوق السياسية للمرأة التونسية في سوسة، وذلك من أجل فرض مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتثقيفها، وفي مارس ٢٠١٦م صادق مجلس الوزراء على استحداث"مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل"، على أن يكون تحت إشراف رئيس الحكومة، ويستهدف الارتقاء بمكانة المرأة التونسية، وتحقيق العدالة والمساواة وتمثيل الجنسين في مختلف المؤسسات والمجالات العامة، والانسجام مع مقتضيات الدستور الذي ينص على حثّ مؤسسات الدولة على تفعيل مبدأ التناصف (منظمة المرأة العربية، ٢٠١٦، ص ص١٥-١٨).

وقد أسفر ذلك عن وضع مشروع الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي، وذلك خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠م، وذلك ضماناً لتفعيل السياسات المقترحة لتحقيق تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل (وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، ٢٠١٨، ص٦)، وقد انعكس ذلك على تطور نسب القيد للإناث في المراحل التعليمية المختلفة، التي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٧) يوضح نسب تطور القيد بالمراحل التعليمية المختلفة طبقًا للنوع خلال الفترة من ٢٠٠٩/٢٠١٠م-٢٠١٧/٢٠١٨م

البيان	٢٠١٠/٢٠٠٩		٢٠١٨/٢٠١٧		نسبة الزيادة والنقصان في تعليم الذكور%	نسبة الزيادة والنقصان في تعليم الإناث%
	ذكر	إناث	ذكر	إناث		
السنة التحضيرية	٢٠٩٢٨	١٩٦٤٨	٢٩٥٩٤	٢٨٥٦٢	٤١,٤٪	٤٥,٤٪
المرحلة الابتدائية	٥٢٤٤٠٢	٤٨٤١٩٨	٥٨٢٩٠٣	٥٣٩٧٩٠	١١,١٦٪	١١,٤٨٪
مرحلة الإعدادي العام	٢٤٤٩٦٨	٢٤٠٨٩٢	٢٣٥٠٦٨	٢٣٩٨٠٧	٤٪-	٠,٤٥٪-
التعليم الثانوي	٢٠٢٤٠١	٢٧٩٤٤٧	١٦٨١٧٢	٢٤٤٥٦٨	١٦,٩٪-	١٢,٥٪-

المصدر: الجمهورية التونسية – وزارة التربية، ٢٠١٨، الإحصاء المدرسي السنة الدراسية ٢٠١٨/٢٠١٧، تونس: وزارة التربية – الإدارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات، ص١٣، ٢٣، ١٣٢، ١٣٣.

يتضح من جدول رقم (٧) أن نسبة الزيادة في تعليم الإناث بالسنة التحضيرية بلغت ٤٥,٤٪ في الفترة بين عامي ٢٠٠٩/٢٠١٠م، و٢٠١٧/٢٠١٨م، في حين كانت نسبة الزيادة في تعليم الذكور خلال نفس الفترة ٤١,٤٪. أما في المرحلة الابتدائية

فوصلت نسبة الزيادة في تعليمهن إلى ١١,٤٨٪ بينما بلغت في الذكور ١١,١٦٪. في حين بلغت نسبة النقصان في المرحلة الإعدادية خلال نفس الفترة إلى ٠,٤٥٪ للإناث و٤٪ للذكور، أما بالنسبة للتعليم الثانوية فوصلت نسبة النقصان إلى ١٢,٥٪ للإناث و١٦,٩٪ للذكور وهي أعلى من معدلات القيد الإجمالية للذكور، وبالتأكيد فإن هذا يشير إلى نجاح الجهود في مجال تعليم الإناث؛ وربما يرجع ذلك لأنها حققت التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي في عام ٢٠١٢م لتوظيف أعداد أكبر من المعلمات في السنوات الأخيرة (اليونسكو، ٢٠١٥، ص٨).

جدول (٨) تطور نسب الذكور والإناث المسجلين في التعليم العالي الحكومي التونسي خلال الفترة من ٢٠١٣/٢٠١٤م-٢٠١٧ /٢٠١٨م

المؤسسة	ذكور	إناث
	%	%
٢٠١٣/٢٠١٤	٣٩,٢١	٦٠,٧٩
٢٠١٧/٢٠١٨	٣٧,١١	٦٢,٨٩

المصدر: الجمهورية التونسية – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠١٨): التعليم العالي والبحث العلمي في أرقام (٢٠١٢/٢٠١٣-٢٠١٧/٢٠١٨)، تونس: مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة، ص١٠.

باستقراء ما سبق، يتضح أن المرأة التونسية حققت إنجازاً ملحوظًا في سد الفجوة التعليمية، وتميل معظم المؤشرات الخاصة بالالتحاق لصالح الإناث، فقد فاق عدد الطالبات عدد الطلاب في المرحلة الإعدادية والثانوية، كما فاق عدد الطالبات في الجامعات التونسية الطلاب لتصل نسبتهن إلى ٦٢,٨٩٪ في العام الجامعي ٢٠١٧/٢٠١٨م؛ مما يعني أن الإناث يشكلن الغالبية العظمى في التعليم الحكومي الجامعي، وهذا مؤشر يوحي بأن المعوقات الاجتماعية التي قد تقف حائلًا أمام التعليم الجامعي للفتاة غير موجودة.

وفيما يلي سيتم إجراء تحليل مضمون بعض كتب اللغة العربية المدرسية في الجمهورية التونسية للكشف عن علاقة التعليم بتمكين المرأة من خلال تحليل مضامين النصوص التي تطرحها الكتب المدرسية.

٣- تحليل مضمون بعض كتب اللغة العربية المدرسية للطالب في تونس وما ورد فيها من محتوى يخدم تعليم المرأة وتمكينها:

توصيف الكتب المدرسية التي تم تحليلها:

أولًا: كتاب اللغة العربية للصف السادس من التعليم الأساسي طبعة (٢٠١٨/٢٠١٩)م، والمؤلفون هم: محرز بلعيد، وحكيم بنعبادة، وسامي الجازي، وخالد التمزرطي، ونافع العبدلي، وتقييم كل من: عز الدين الرزقي، ومنية قارة بيبان، ومسعود الماجري.

ثانيًا: كتاب اللغة العربية للصف التاسع من التعليم الأساسي طبعة (٢٠١٨/٢٠١٩)م، والمؤلفون هم: علي السعداوي، وصلاح الدين بن عمر، وحسن بن حميدة، وفائز النيفر، ومحمد جبلون، وتقييم: عبد السلام الراجحي، والمختار يحيى، تنقيح كل من: حسن بن حميدة، وعماد بن إبراهيم، ولطفي الحانبة.

الجدولان رقما (٩)، و(١٠) يوضحان تحليل محتوى مقرر اللغة العربية للصفين السادس والتاسع من مرحلة التعليم الأساسي كمثال على دور أحد مكونات العملية التعليمية في تعليم المرأة وتمكينها على مدار العام الدراسي على التوالي بتونس؛ لتحديد صورتها في تلك الكتب.

جدول (٩) تحليل محتوى مقرر اللغة العربية للصف السادس في تونس

رقم الوحدة	رقم الدرس	اسم الدرس	الأدوار اللفظية التي تظهر فيها المرأة				الإجمالي
			أم	زوجة	أدوار أخرى	الأدوار المصورة	
١	٢	الدراجة الصفراء	٥	-	-	-	٥
	٤	أمومة	٧	٣	امرأة (١)	١	١٢
	٥	الاختيار الصعب	٥	١	-	١	٧
	٧	الطفل والحمامتان	٢	١	-	-	٣
	٨	الراعي والماء	١	-	نساء (١)-سبَّاحة (١)	-	٣
	٩	سمك ودلفين (للتقييم)	-	٢	امرأة (١)	-	٣
	١٠	المنزل الجديد	-	٥	-	-	٥
٢	١١	المسئولية	٢	-	سيدة (٢)- امرأة (١)- أخت (١)	١	٧
	١٢	غزالة	-	-	امرأة (١)- أنثى (١)- سائحة (٨)	١	١١
	١٣	كنز الفقراء	-	٥	-	١	٦
	١٤	نداء المراعي البعيدة	-	-	ابنة (٥)	١	٦

	١٦	نداء	-	١	فتاة (٤)- نسائية(١)-مريضة (٦)	١	١٣
	١٧	الأخ المنفذ	١	-	-	-	١
	١٨	في سيارة الأجرة	-	-	فلاحة(١)- السيدة (٦)- شابة (١)- امرأة (٢)	١	١١
	١٩	فيض أمومة	٧	-	-	١	٨
	٢٢	الحلم يتحقق	٣	-	امرأة (١) – أخت (١)	١	٦
٣	٢٣	الربيع	١	-	-	-	١
	٢٤	عزفت فأطرب	-	-	فتاة (٣)- بنت (٢)- عازفة (٢) – أخت (١)	١	٩
	٢٥	لوح الثلج	-	١	-	-	١
	٢٦	السلسلة الجهنمية	-	-	عاملة (٧)- زميلات(١)-رئيسة عاملات(١)- عاملات(٦)- كي(١)-تركيب الأكمام(١)- تركيب الأزرار(١)- تراقب(١)- ترصف القميص(١)-فتاة (١)- فتيات(١)- زميلتها(١)	١	٢٤
	٢٨	الربان الصغير (١)	٦	-	أخت (٢)	١	٩
	٢٩	الربان الصغير (٢)	١	-	أخت (١)	-	٢
	٣٠	الربان الصغير (٣)	١٠	-	-	١	١١
٤	٣٣	جلد ثور	-	-	أميرة رحالة (٩)	١	١٠
	٣٥	شجرة التفاح	-	-	حفيدة (٦)	١	٧
	٣٦	لن أترك ابنتي	١	٣	أخت (٢)	١	٧
	٣٧	القرد والغيلم	-	٤	جارة (٣)	-	٧
	٣٨	العيد على الأبواب	١٠	-	-	١	١١
	٣٩	دعوة إلى العشاء	٤	-	أخت (١)	-	٥
	٤٢	فرصة نادرة	-	-	خطيبة (٩)	١	١٠
	٤٤	لعب صغار(للإدماج)	٢	-	-	-	٢
٥	٤٥	غابة في صندوق	-	-	عضو في فريق للحفاظ على البيئة(٢)	-	٢
	٤٦	كيف تتغذى الحشرات؟	١	-	صديقة (٢)	-	٣
	٥٢	مغامرة السيدة غراهام	-	-	مغامرة بالمنطاد (١٤)- نساء (١)	-	١٥
	٥٣	بطل من قرطاج (للتقييم)	١	-	-	-	١
٦	٥٥	درس في البذر	١	-	-	-	١

تابع جدول (٩) تحليل محتوى مقرر اللغة العربية للصف السادس في تونس

رقم الوحدة	رقم الدرس	اسم الدرس	**الأدوار اللفظية التي تظهر فيها المرأة**			الإجمالي
			أم	زوجة	أدوار أخرى	**الأدوار المصورة**
٦	٥٦	الإوزة المطيعة	-	-	مديرة نادي (٤)	١	٥
	٥٧	إلى أبناء المدارس	-	-	-	١	١
	٦٠	من أجل صحة الرضيع	٩	-	جارة (٦)	١	١٦

	٦١	حسن التدبير	١	-	أرملة (١٠)	١	١٢
	٦٢	لك الاختيار	-	-	ممرضة (١)	-	١
	٦٣	لنحفظ هذه الثروة (للتقييم)	٢	-	خالة (٢)	١	٥
إجمالي الدروس		٤٢					
إجمالي الأدوار		٨٣	٢٦	١٥٢	٢٤	٢٨٥	
النسبة المئوية الأدوار		٢٩,١٪	٩,١٪	٥٣,٤٪	٨,٤٪	١٠٠٪	

بتحليل منهج الصف السادس لمادة اللغة العربية والتعرف على موقع المرأة من المنهج ظهر أن محتوى الكتاب يشتمل على ست وحدات في العام الدراسي، تتضمن ٦٤ درساً، وقد لوحظ من خلال دروس القراءة والنصوص والقواعد النحوية أن: المرأة توجد في واقع الوحدات الست، كما أنها تتواجد في (٤٢) درس بنسبة ٦٦٪ من إجمالي المحتوى، وبتكرار (٢٨٥) مرة.

ونستنتج من هذا التحليل أن المرأة تتواجد بنسبة كافية إلى حد ما في المنهج المدرسي؛ فقد ذُكِرت أدوار مختلفة للمرأة كأم بنسبة ٢٩.١٪، وزوجة بنسبة ٩.١٪، بالإضافة إلى أدوار أخرى عديدة بنسبة٥٣.٤٪ كحفيدة، وخالة، وأرملة، وخطيبة، وجارة، وممرضة، ومديرة، ومغامرة، وسائحة، وعاملة.

والجدول التالي يعرض تحليل محتوى مقرر اللغة العربية للصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي كمثال على دور أحد مكونات العملية التعليمية في تمكين المرأة من المشاركة المجتمعية.

جدول رقم (١٠) تحليل محتوى مقرر اللغة العربية للصف التاسع في تونس

رقم المحور	رقم الدرس	اسم الدرس	الأدوار اللفظية التي تظهر فيها المرأة			الإجمالي
			أم	زوجة	أدوار أخرى	الأدوار المصورة	
١	٧	السماء لا تمطر ذهبًا	-	-	فتاة (١)	-	١
	١١	السلسلة الجهنمية	-	-	عاملة (٧)- زميلات(١)-رئيسة عاملات(١)- عاملات(٦)- كي(١)-تركيب الأكمام(١)- تركيب الأزرار(١)- تراقب(١)- ترصف القميص(١)-فتاة (١)- فتيات(١)- زميلتها(١)	-	٢٣
٢	١	تعليم المرأة فرض	٥	-	امرأة(٤)-مسلمات (١)- جاهلات (١)- متعلمات(١)- بنات (٣)- نساء (٣)- فتاة (٢)- فنانة تشكيلية(١) – طالبة (١)	١	٢٣

تابع جدول رقم (١٠) تحليل محتوى مقرر اللغة العربية للصف التاسع في تونس

رقم المحور	رقم الدرس	اسم الدرس	الأدوار اللفظية التي تظهر فيها المرأة			الإجمالي
			أم	زوجة	أدوار أخرى	الأدوار المصورة	
٢	٢	ضحية الجسد	٥	-	امرأة (١٦)-أنوثتي (٦) -أنثى(١)- بنت (٣)- نساء (٢)-طبيبة(١)-كاتبة(٥)-مفكرة(١)-	-	٤٠
	٣	المرأة العربية وحجاب الأوهام	١	١	امرأة (١٩)- محامية(١)- ناشطة في العمل الأهلي(١)- نساء(٢)- عاملات(١) – أخت (١)	٢	٢٩
	٤	متى ستنصف المرأة العربية؟	١	-	امرأة (٢٠)-نساء(٤)-كاتبة(٤)-صحفية(١)	٣	٣٣
	٥	معلمة لاجئة			معلمة(٢)-امرأة (٦)-فتاة(١) – لاجئة (١)	-	١٠
	٦	المرأة اليابانية	٣		السيدة(١)- بنت(١)- إناث(١)-نساء(٨)- امرأة(٦)-نسوية(١)-	-	٢١
	٧	المرأة الصينية	-	-	نساء (١٠)- امرأة (١٦)-نسوة(١)	-	٢٧
	٨	طريق الحرية	-	-	امرأة (٩)- نسوة(١)	-	١٠
	٩	امرأة البحر	-	-	امرأة (٦)-أنوثتها(١)- هاربة(١)- مسكينة(١)- مبتلة(١)- غاضبة(١)-جادة (١)- أدبية(١)- شاعرة(١) – أخت (١)	-	١٥
	١٠	عن أنثوية الإبداع والعلم	١	-	أنثوية (١)- أنثى(١)- أنثوي(٣)-امرأة (٢٤)- نساء(١)- نسوية(١)-أديبات(١)- شاعرات(١)	-	٣٤
	١١	كن صديقي	-	-	امرأة(١٦)- نساء(٥)- فنانة (١)- شاعرة(٤)- بنات(١)- وزيرة(١)- باحثة اقتصادية(١) – ابنة(١)	-	٣٠
	١٢	المرأة بين التحرير والمسئولية	-	٢	امرأة (٢٠)- نساء(١)-دكتورة(١)- أستاذة جامعية(١)- كاتبة(٥)	-	٣٠
	١٣	المرأة كيف نحبها ونضطهدها	-	-	امرأة (٣٠)- نساء(١)- بنات(٢)-	-	٣٣
	١٤	المرأة في الإعلام الروسي	١	-	امرأة (٢٥)-نساء (٦)- فتيات (٢)- عاملة(١)- نسوية (١)- مراهقات(١)- أنوثة(١)-مرتديات مايوهات بكيني(١)- عاريات(١)- أستاذ جامعي(١)- كاتبة(٤)	١	٤٦
	١٥	جسد المرأة في القنوات الفضائية	-	-	امرأة (٢٦)- فلاحة(١)- عاملة (١)- ممثلات(١)- مغنيات(١)- مطربات(١)- أنثى (١)-فتيات(١)- نساء (٤)	-	٣٧
	نشاط حر (١)		-	-	امرأة (٢)- نساء (٣)	-	٥
	نشاط حر (٢)		-	-	امرأة (٥)- نساء (٢) – عاملة (١)	-	٨
	أتوسع في الحجج (١)		٤	-	المرأة (٨)- نساء (٣)- ملكة (٣)- زعامة حزب(١)- رئاسة وزراء(١)	-	٢٠
	أتوسع في الحجج (٢)		-	٣	امرأة (١٢)- نساء (١٠)- مكسورة (١)- مضطهدات(١)- مطلقات (٢)- ربات بيوت(١)- فتيات (١)- منفصلات(١)- عازبات(١)- فنانة تشكيلية(١)	-	٣٤
	أؤلف		-	-	امرأة (٤٣) –نساء (٢)- معلمة (٢)- لاجئة(٢)- أنثى(١)	-	٥٠
	أحفظ	نص حواري/ مسرحي: لست أفهم منطقك	-	-	حفيدة (٣)- جدة (٢)	-	٥
		نص شعري: رسالة	-	-	امرأة (٤)- نساء(١)- حمقاء (٤)-	-	١٣

		إلى رجل ما			سطحية(١)- غبية(١)- مجنونة(١)- بلهاء(١)	
		أدمج مكتسباتي شفويًا	-	-	المرأة (١٠)- فتاة (١)	-	١١
		أقيم مكتسباتي ذاتيًا	-	-	المرأة (٤)	١	٥
		أتسلى وأعتبر	١	١	شابة (٢)- امرأتين (١)- امرأته (١)- جارية (٢)	-	٨
٣	١	الضغط النفسي	-	١	-	١٠	١١
	٢	الانتحار البطيء	-	-	نساء مدخنات (١)- الحوامل (١)- محررة للشئون العلمية (١)- كاتبة(١)- مؤلفة(١)	-	٥
	٣	تجارة القراطيس الصغيرة	-	٣	-	-	٣
	٤	المقامرون	-	-	فتاة(١)	-	١
	٦	الشباب التائه	١	-	-	-	١

تابع جدول (١٠) تحليل محتوى مقرر اللغة العربية للصف التاسع في تونس

رقم المحور	رقم الدرس	اسم الدرس	الأدوار اللفظية التي تظهر فيها المرأة			الإجمالي
			أم	زوجة	أدوار أخرى	الأدوار المصورة	
٣	٧	أطفال الشوارع: إلى أين؟	-	-	إناث(١)- نساء أرامل (١)- عزباوات(١)	-	٣
	١٠	الفقر والعولمة	-	-	مفوضة سامية لحقوق الإنسان (١)	-	١
	١٣	زلزال اليابان	-	-	فتيات (١)	-	١
	١٤	الطفل والتلفزة	١	-	صديقات(١)	-	٢
	١٦	زمن الأجهزة	-	-	أستاذة لغة عربية (١)-شاعرة (١)- نساء (٢)- كاتبة (٤) – طالبة (١)		٩
	١٨	لنتبرع	٣	-	-	-	٣
		أمارس نشاطًا بكامل حريتي	-	-	-	٣	٣
٤	١	لولا الجمال	-	-	سيدة (١)	-	١
	٢	الفن، ما هو؟	-	-	طفلة (١)	-	١
	٥	سحر مغنية	-	-	مغنية(٢)- مطربة(٢)- سيدة الغناء العربي(١)	١	٦
	٦	عارف الكمنجة	-	-	طفلة(١)	-	١
	٧	البالية	-	-	راقصة (١)	٣	٤
		النشاط الثالث: قراءة أعمال فنية	-	-	-	٢	٢
		أحفظ الكمنجة	-	-	ابنة (١)	-	١
		أتسلى نوادر الشعراء والأدباء	-	-	امرأة(١)	-	١
٥	٥	أهمية الترجمة	-	-	نساء(١)	-	١
	٩	رحلة إلى كوريا			كاتبة (٢) – أستاذة للأدب العربي(١)	-	٣
	١٠	غرناطة	١	-	حفيدة (١) – مرأة (٢)- فتاة (١)	-	٥
	١٤	الحوار بين الحضارات والخصوصيات الثقافية	-	-	مفكرة(١)- باحثة(١)- كاتبة (٤)- خبيرة لدى اليونسكو(١)- مرأة (١)	-	٨
	١٥	الهوية بين الانفتاح والانغلاق	-	-	مرأة (١)- ناقدة (١)- كاتبة (٦)	-	٨
إجمالي الدروس			٣٨				
إجمالي الأدوار			٢٨	١١	٦٢٠	٢٧	٦٨٦
النسبة المئوية للأدوار			٤,١٪	١,٦	٩٠,٤٪	٣,٩٪	١٠٠٪

			%		

وبتحليل منهج الصف التاسع لمادة اللغة العربية والتعرف على موقع المرأة من المنهج ظهر أن محتوى الكتاب يشتمل على خمس محاور في العام الدراسي، تتضمن ٧٩ درساً، وقد لوحظ من خلال دروس القراءة والنصوص والقواعد النحوية أن: المرأة توجد في (٣٨) درساً بنسبة ٤٨.١٪ بتكرار (٦٨٦) مرة من إجمالي المحتوى.

كما لوحظ أن المرأة توجد في واقع المحاور الخمس، بالإضافة إلى تخصيص المحور الثاني كله لعرض قضايا المرأة المختلفة في المجتمعات المعاصرة شرقيها وغربيها، وكذلك الإشارة إلى شروط صيانة مكاسب المرأة ودعمها، واتخاذ موقف نقدي من استغلال المرأة في الإعلام والإشهار، بالإضافة إلى عرض نسب حضور المرأة في المجالس النيابية المنتخبة عالميًا في ٢٠٠٧م، فضلًا عن عرض حقائق وأرقام تكشف جوانب واقع المرأة في المجتمعات الغربية من عنف؛ رغم تطور التشريعات والقوانين الضامنة لحقوقها. بالإضافة إلى واقع المرأة في بعض الدول العربية.

ونستنتج من هذا التحليل، أن المرأة تتواجد بنسبة متوسطة إلى حد ما في المنهج المدرسي تصل إلى ٤٨,١٪؛ كما ذكرت أدواراً مختلفة للمرأة؛ كأم بنسبة ٤,١٪، وزوجة بنسبة ١,٦٪، بالإضافة إلى أدوار أخرى عديدة بنسبة٩٠,٤٪ كحفيدة، وأرملة، وعاملة، وابنة، وأخت، وطالبة، وكاتبة، وشاعرة، ومفكرة، وناقدة، مفوضة سامية لحقوق الإنسان، خبيرة لدى اليونسكو، وراقصة، ومطربة، ومحررة للشئون العلمية، ومحامية، وناشطة في العمل الأهلي، وملكة، وزعيمة حزب.

وعليه يمكن القول: إن التعليم في تونس أتاح الفرص التعليمية (التوسع الكمي) للمرأة إلى جانب اتخاذ إجراءات وتدابير فاعلة لتحسين جودة التعليم، وتحسين صورة المرأة في النظام التعليمي، ونستنتج من هذا التحليل أن المرأة تتواجد بدرجة متوسطة في المنهج المدرسي برغم ما تبذله بجانب الرجل في الأعمال المختلفة، وتفوقها في معظم الأحيان، وبالرغم من كفاءتها في تأدية الأعمال إلا أنها لم تحصل على حقها في تساويها مع الرجل في المنهج، وذلك بالرغم من كثرة الحديث عن حقوق المرأة، فكل مؤلفي مقررات اللغة العربية من الرجال؛ مما نتج عنه وجود لغة موازية تعكس فكر هذه المجموعة.

٤- مؤشرات تمكين المرأة في تونس:

تحتل تونس مرتبة متدنية بالنسبة لمقياس تمكين النوع الاجتماعي وفقًا لما ورد في التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي لعام ٢٠٢٠م (GII)؛ فعلى الرغم من أن قيمة هذا المقياس في عام ٢٠٢٠م تشير إلى ارتفاع طفيف إذا ما قورن بقيمته في عام ٢٠١٤، التي بلغت من قبل ٠,٦٢٨٦ في مقابل ٠,٦٤٤ عام ٢٠٢٠م (World Economic Forum,2019,p.9; World Economic Forum,2014,p.9)، إلا أنه ما زال يشير إلى ضرورة بذل جهود أعظم لتحقيق قدر أكبر من تمكين النوع الاجتماعي في تونس، ومن خلال العرض التالي نتناول المعايير الأربعة الرئيسة لقياس تمكين النوع الاجتماعي.

أ-المشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة:

تتمثل مكونات هذا العنصر في عدة مؤشرات، هي: نسبة الإناث اللاتي يتقلدن وظائف عليا مديرات والتي بلغت (١٤,٨٪ من الإجمالي)، ونسبة العاملات في المهن المتخصصة والمهن الفنية والتي بلغت (٤١,٥٪)، ونسبة الإناث اللاتي يحصلن على دخل إلى نسبة الذكور (٢٧.١٪ من الإجمالي) (World Economic Forum,2019,p.341)، كما استطاعت سد فجوة الأجور بين الجنسين. (منظمة المرأة العربية، ٢٠٢٠، ص٢٢)

أما في مجال العمل فتشير الإحصاءات إلى تضاعف نسبة نشاط النساء خمس مرات خلال الفترة من ١٩٦٦م إلى ٢٠١٤م، فقد بلغت ٢٨,٥٪، وارتفعت نسبة النساء المنتفعات بقروض مشاريع من مجموع المشاريع من ٢٤,٨٪ في ٢٠١١م إلى ٤٦,٣٪ في ٢٠١٥م، كما أن نسبة السكان المشتغلين (١٥ عامًا فما فوق) تبلغ ٢٦,١٪ بالنسبة للنساء و٧٣,٩٪ بالنسبة للرجال في عام ٢٠١٥ م، وزادت زيادة طفيفة إلى ٢٦,٤٪ عام ٢٠١٩م، وتقدر نسبة البطالة عام ٢٠١٥م بـــــــــــــ ١٥,٤٪، وتتوزع بنسبة ٢٢,٨٪ بالنسبة للنساء و١٢,٥٪ بالنسبة للرجال، كما أن ٣٩,٨٪ من العاطلين عن العمل من بين حاملي الشهادات العليا هم من النساء. مما يجعل نسبة البطالة لدى الإناث تناهز ضعف نسبة البطالة لدى الذكور، رغم أن نسبة المتفوقات في امتحان البكالوريا تبلغ ٦٣,٦٪. ونسبة الطالبات في الجامعات التونسية ٦٣,٥٪ ونسبة خريجات

الجامعات ٦٧٪، وقد انخفضت نسبة البطالة انخفاضاً طفيفًا خلال الثلاثي الأول لعام ٢٠١٩م لدى الذكور بـــــــــــ١٢,٤٪ ولدى الإناث ٢٢,٦٪ (وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، ٢٠١٨، ص ص١٥- ١٦؛ إحصائيات تونس، ٢٠١٩، ص٣).

وربما يرجع ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث لتوجيههن غالبًا إلى الشعب الأدبية فقد بلغت نسبة الملتحقات بالشعب الأدبية خلال السنوات الأخيرة ٧٢.٩٪ مما يؤدي عادة إلى المكوث فترة طويلة دون عمل، بينما تبلغ نسبة الملتحقات بالشعب العلمية ٢٠٪ فقط(بثينة قريبع& جورجيا ديباولي، ٢٠١٤، ص٢٥).

ويتضح مما سبق، أنه على الرغم من إتاحة فرص التعليم للمرأة التونسية؛ إلا أن نسبة البطالة لدى الإناث تناهز ضعف نسبة البطالة لدى الذكور؛ وربما يرجع ذلك لتوجه البنات نحو الشعب الأدبية وتفضيلها عن العلوم التقنية التي يتطلبها سوق العمل؛ مما انعكس على زيادة معدلات البطالة بين الإناث.

ب –التمكين السياسي:

يتضمن هذا المقياس العديد من المعايير التي تعكس معظمها مشاركة المرأة في الحياة السياسية التونسية، فعلى الرغم من عدم وجود امرأة على الإطلاق في منصب رئاسة الدولة، إلا أن هناك الآن عدداً أكبر من المقاعد التي تحتلها المرأة في البرلمان، والتي تقدر بـــــــ (٣٥,٩٪) من إجمالي المقاعد، بالإضافة إلى زيادة عدد النساء في المناصب الوزارية، التي تقدر بـــــــــ (١٠٪) مقارنة بعام ٢٠١٤م (٤٪) (World Economic Forum,2019,p.341; World Economic Forum,2014,p.352).

وقد حصلت المرأة التونسية في عام ١٩٥٩م، على حق العمل السياسي تصويتًا وترشيحًا، وفي ذات العام تم انتخاب أول امرأة في مجلس النواب، وارتفعت نسبة مشاركة المرأة في البرلمان من ١٪ سنة ١٩٥٩م إلى ٤,٣٪ عام ١٩٨٩م، وشكلت لجنة خاصة بالمرأة في مجلس النواب في عام٢٠٠٧م من أجل تحقيق تمثيل أفضل للنساء داخل الهيئات السياسية؛ مما جعل نتائج آخر انتخابات قبل الثورة –والتي أجريت عام ٢٠٠٩م– تشهد قفزة نوعية بوصول ٥٩ امرأة للبرلمان من جملة المقاعد البالغ عددها ٢١٧ مقعداً أي بنسبة٢٧,٥٩%، وشغلت المرأة منصب نائبة ثانية لرئيس مجلس

النواب وترأست سيدة لجنة التشريع، وعقب الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٤م، بلغت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان التونسي حوالي ٣٣,٦٤٪ من جملة المقاعد البالغ عددها ٢١٧ مقعداً كما حصل مجلس النواب التونسي على جائزة المنتدى العالمي للنساء البرلمانيات لعام ٢٠١٥م، تقديراً لتصدّر تونس البلدان العربية من حيث نسبة مشاركة المرأة في البرلمان. (مليكة الصروخ، ٢٠١٦، ص٢٠؛ وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، ٢٠١٨، ص ص١٥-١٦)

وأجمع أغلب الباحثين على أن "المشاركة السياسية" للمرأة التونسية متميزة منذ بداية أحداث ١٧ ديسمبر ٢٠١٠م، ثورة الربيع العربي؛ نتيجة تغير المناخ السياسي في البلاد، وبتحفيز من القانون الانتخابي الجديد الذي أقر "مبدأ المناصفة" (مصباح الشيباني، ٢٠١٥، ص ١٦٠).

وتطورت مشاركة المرأة؛ ففي السلطة القضائية تقدر نسبة حضورها بـــــــــــ ٣٨,٩٪، وانضم للحكومة الجديدة ٦ وزيرات وكاتبتي دولة بنسبة تقدر بـــــــــــ ٢٠٪ من أعضاء الحكومة، إلا أن نسبة النساء في مواقع القرار في مختلف الخطط لا تتجاوز ٢٧٪ عام ٢٠١٥م، فضلًا عن أن نسبة النساء السفيرات رئيسات البعثات الدبلوماسية إلى الخارج لا تتجاوز الـــــــــــــــ١٠٪، كما تقدر نسبة عضوية النساء للمراكز القيادية في الأحزاب السياسية بـــــــــــ ١٢٪ (وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، ٢٠١٨، ص ص ١٤-١٧).

وتعني هذه النسبة على الرغم من اهتمام الدولة بالمرأة وتمكينها سياسيًّا، إلا أن مشاركتها في مواقع القرار في مختلف الخطط لا تتجاوز ٢٧٪؛ ولذا فهي بحاجة إلى زيادة تمثيلها في مواقع السلطة واتخاذ القرار.

ج – فرص الالتحاق بالتعليم:

ارتفعت معدلات التحاق الإناث بالتعليم بحلول عام ٢٠٢٠م بنسبة تقدر بـــــــــــ ٩٨,٦٪ في المدارس الابتدائية في مقابل ٩٦,٥٪ للذكور، و٥١,٤٪ للإناث في مقابل ٤٨,٦٪ للذكور من المدارس الثانوية وإلى ٤١,٧٪ للإناث في مقابل ٢٣,١٪ للذكور في التعليم بعد الثانوي، كما بلغت نسبة القراءة بين النساء ٧٢,٢٪ في مقابل ٨٦,١٪ بين الرجال (World Economic Forum,2019,p.341) . وعليه، يتضح

أن القضاء على الأمية بين الإناث ما زال أحد أهم التحديات التي تواجهها تونس، إذ تبلغ نسبتها بين الذكور بـــــــــــ١٣,٩٪ مقابل ٢٧,٨٪ للإناث، وربما ذلك لوجود بعض القيود الثقافية وأعباء الأعمال المنزلية، وبالرغم من أن الإناث يتعلمن أكثر إلا أن اختيار شُعَب التعليم يخضع غالباً للثقافة المهيمنة بما يجعلهن يتعرضن لتمييز نلمس انعكاساته في سوق العمل وارتفاع نسبة البطالة بينهم.

د- مستوى الصحة والرفاهية:

كان للبرنامج الذي تبنته الحكومة التونسية عام ١٩٩٠م، "البرنامج الوطني لسلامة الأم والوليـــد"، دور كبير في تقليص وفيات الأمهات والأطفال، وتحسين الوضع الصحي لهم؛ فقد انخفضت معدلات وفيات الأمهات من ٦٨,٩ وفاة لكل ١٠٠,٠٠٠ ولادة حية عام ١٩٩٤م، إلى ٤٤,٨ عام ٢٠١٠م، وانخفض المؤشر الكلي للخصوبة من ٦,٤ طفل للمرأة الواحدة عام ١٩٧٠م، إلى ٢ طفل للمرأة الواحدة عام ٢٠١٤م. (ريم بن زايد & فضيل عبد الكريم، ٢٠١٦، ص ص ١٦٩-١٧٣)، وتم رفع سن الزواج لكلا النوعين الاجتماعيين إلى ثمانية عشر عاماً. (**الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٠**، ص٢٦) وقد انعكس ذلك على ارتفاع متوسط العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة عند الميلاد للإناث إلى ٦٧,٣ لعام ٢٠٢٠م في مقابل ٦٥,٣ للذكور(World Economic Forum,2019,p.341).

وعلى الرغم من ذلك تفيد الدراسات المنجزة في مجال صحة المرأة أن ٤٧,٦٪ من النساء في تونس تعرضن لأحد أنواع العنف على الأقل مرة واحدة طيلة حياتهن (وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، ٢٠١٨، ص١٦).

ولذا قامت وزارة المرأة والأسرة والطفولة والمسنين إلى جانب المنظمات غير الحكومية بتنفيذ استراتيجية وطنية ضد العنف في الأسرة والمجتمع، والتي تتضمن أيضاً العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٠، ص ٥٥).

وعليه، يتضح حرص الدولة على توفير الرعاية الصحية للمرأة، وتمكينها وتسخير الإمكانات كافة؛ لتعزيز مشاركتها في مختلف مناحي الحياة، إلا أن هناك بعض المعوقات؛ وهي: ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث، والبطالة.

ثالثًا ـــــ تعليم المرأة وتمكينها في دولة الإمارات العربية المتحدة:

يتناول هذا العنصر السياق الثقافي للمجتمع الإماراتي، وسياسات تعليم المرأة وتمكينها في الإمارات، وتحليل مضمون بعض الكتب المدرسية للطالب في الإمارات وما ورد فيها من محتوى يخدم تعليم المرأة وتمكينها، ومؤشرات تمكين المرأة في الإمارات.

١- السياق الثقافي للمجتمع الإماراتي:

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في قارة آسيا، وتحديداً في الجهة الغربية الجنوبية منها، في شرق الجزيرة العربية، تحدها من الشمال والشمال الغربي مياه الخليج العربي، وللدولة حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر، ومن الجنوب والغرب لها حدود برية مع المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة عمان، وتتألف من سبع إمارات هي: أبوظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القوين، ورأس الخيمة، والفجيرة، وتغطي الصحراء ٧٤٪ من مساحة الدولة، وتشكل أبو ظبي الجزء الأكبر بمساحة تبلغ ٦٧٣٤٠كم^{٢} وتعادل ٨٧٪ من إجمالي الدولة، التي تبلغ قرابة ٨٣٦٠٠ (المجلس الوطني للإعلام، ٢٠١٨، ص ص ٨-٩؛ المجلس الوطني للإعلام، ٢٠١٧، ص ص ٦-٧).

يبلغ عدد سكانها ٩ ملايين و940 ألفاً و067 نسمة، وفقًا لإحصاءات ٢٠٢٠م، ويوجد بها أكثر من ٢٠٠ جنسية من المقيمين والعاملين، كما أن عدد الوافدين المقيمين يتجاوز عدد سكانها، وتشير التقديرات الرسمية إلى أن الإماراتيين يشكلون ما يقرب من ١١.٦٪ من إجمالي عدد المقيمين، وتعتبر الجالية الهندية من أكبر المجتمعات الوافدة المقيمة وتقدر بنسبة ٣٨.٢٪، وتليها الجالية المصرية بنسبة ١٠.٢٪، والباكستانية بنسبة ٩.٤٪، والبنغالية بنسبة ٩.٥٪، بالإضافة إلى الجنسيات الأسيوية والأفريقية

والأوروبية (World Population Review, 2020, p.1؛البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠، ص١) يتضح من ذلك أن عدد الوافدين والمقيمين يتجاوز عدد سكانها المواطنين فهم بنسبة ٨٨.٤٪.

تعد اللغة الرسمية للبلاد اللغة العربية، ويوجد لغات أخرى متداولة مثل: الإنجليزية، والهندية، الأوردو، البنغالية، والنيبالية، والفارسية، والروسية، التغالوج الفلبينية، واللغات الأوروبية الأخرى. (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠)، وعليه يتضح أن الإمارات تقدم نموذجا فريداً في مجال التسامح والتعايش، يضمن لجميع الجنسيات باختلاف ثقافاتها وأديانها العيش في أمان.

تأسست الإمارات عام ١٩٧١م، ويحدد دستور الدولة سلطات الحكومة الاتحادية والمحلية وأدوارها السياسية في الإمارات السبع، ومع ذلك تتمتع كل إمارة من الإمارات السبع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي لتشكل مساراتها الإنمائية استناداً إلى الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات ٢٠٢١م، التي تهدف إلى أن تكون الدولة ضمن أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، ٢٠١٧، ص ص ٩-١٠) وفي هذا تأكيد من قبل القيادة الإماراتية على أن تكون الدولة ضمن أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد.

كما تضمن دستور٢٠١٣م العديد من البنود التي أقرها لمواطنيها دون النظر إلى الجنس أو العمر أو مكان الإقامة، وذلك تماشياً مع مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث؛ حيث نص على أن "المساواة، والعدالة الاجتماعية، وتوفير الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، من دعامات المجتمع، والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم" (دستور الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣، المادة١٤). بالإضافة إلى أن "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل القانون كيانها، ويصونها ويحميها من الانحراف (دستور الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣، المادة ١٥). وكذلك "يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة ويحمى القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع" (دستور الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣، المادة١٦). فضلا عن أن "جميع الأفراد لدى القانون

سواء، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي (دستور الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٣، المادة ٢٥).

وبمرور الزمن تصاعدت الحركة النسائية بالدولة، وحققت المرأة الإماراتية خلال عهد الشيخ زايد بن سلطان النهيان قفزة كبيرة ونوعية في المجالات كافة لتسهم في عملية التنمية الشاملة التي عرفتها الدولة ولاسيما خروج المرأة إلى ميادين العمل، وارتفاع مستواها التعليمي (المجلس الوطني للإعلام، ٢٠١٧، ص٧٠؛ مفيد الزيدي، ٢٠١٥، ص ٣٤٥).

باستقراء ما سبق، يتضح أن ما حققته المرأة في دولة الإمارات من نجاح في المشاركة في عملية التنمية الشاملة والإسهام الفاعل في صناعة القرار، يرجع لحرص القيادة الحكيمة على تمكين المرأة وتسخير كل الإمكانات لتعزيز مشاركتها في مختلف مناحي الحياة.

٢- سياسات تعليم المرأة وتمكينها في الإمارات:

يمثل تعليم المرأة في دولة الإمارات أحد أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في ظل الدولة الاتحادية، فالتعليم ومحو الأمية حقوق أقرها دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لمواطنيها دون النظر إلى الجنس أو العمر أو مكان الإقامة، وذلك تماشياً مع مبدأ تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، لذا كان الاهتمام بتعليم المرأة ليس من منطلق أنها تشكل نصف المجتمع فقط؛ بل لأن تعليمها سيكون له قيمة مضافة يظهر نتاجه على توفير الأسس السليمة للتنشئة الاجتماعية للأسرة والأبناء ومن ثم المجتمع بأسره، وعلى المشاركة في قوة العمل من خلال مخرجات التعليم التي تسهم في البناء والتطوير.

فقبل الاتحاد لم يكن بمقدور المرأة متابعة الدراسة بعد سن ١٢ عاماً، إذ كانت تتعلم في الكتاتيب؛ لذا قرر الشيخ زايد أن يخوض معركة تشجيع تعليم المرأة بنفسه لإيمانه أن الدور الأكبر في تربية الأبناء يقع على عاتق المرأة؛ فقام بزيارة الأسر لإقناع أولياء أمور الفتيات بإلحاق بناتهم بالمدارس، وقام كذلك بصرف مكافآت شهرية لهم، وفتح أمامها كل المجالات، فلا يوجد مجال نستطيع أن نقول: إنه حكر فقط على

الرجل في دولة الإمارات حتى أكثر المناصب حساسية كالجيش والشرطة والقضاء والسلك الدبلوماسي (أميمة محمد السيد أبو الخير، ٢٠١٨، ص ص ٥٦، ٦١).

والمتتبع لمسيرة المرأة الإماراتية يتلمس على الفور مدى التغييرات المهمة والسريعة التي حصلت لواقع تمكينها، فقد تم تأسيس الاتحاد النسائي في دولة الإمارات في عام ١٩٧٥م؛ إذ أسهم بشكل فاعل في تعليم المرأة وتمكينها، كما أسهم بالتعاون مع منظمات ومؤسسات رسمية وشعبية محلية ودولية في وضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات المتعددة من أجل تمكين المرأة الإماراتية وزيادة مشاركتها في جميع مجالات الحياة، ومن أهم نتائجه وضع الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة الإماراتية في عام ٢٠٠٢م، وقد توالت الاستراتيجيات التي تدفع باتجاه تمكين المرأة الإماراتية وتطويرها، وتُوجّت هذه المسيرة بالاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الإماراتية وريادتها (٢٠١٥-٢٠٢١)م، التي رسمت خططًا مهمة من أجل رفع هذه الأعداد إلى أعلى مستوى ممكن في عام ٢٠٢١م، فضلًا عن إطلاق مشروع المرأة والتكنولوجيا المخصص لمحو الأمية الإلكترونية للمرأة، بالإضافة إلى افتتاح مركز المعلومات للتدريب التقني في الاتحاد النسائي العام في عام ٢٠٠٦م بالتعاون مع شركة مايكروسوفت ومعهد التعليم الدولي، وإقامة العديد من ورش العمل مثل ورشة (تخطيط الأعمال من أجل الاستدامة) و(طموح بلا حدود) لتدريب المدربات (نورة ناصر الكربي، ٢٠١٧، ص١١٤، ١٢٧، ١٣٢)، كما انعكس ذلك على تطور نسب قيد الإناث في المراحل التعليمية المختلفة، التي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (١١) يوضح نسب القيد في المراحل التعليمية المختلفة طبقًا للنوع خلال الفترة من٢٠١٠/٢٠١١م -٢٠١٧/٢٠١٨م

البيان	٢٠١٠/٢٠١١		٢٠١٧/٢٠١٨		نسبة الزيادة في تعليم الذكور%	نسبة الزيادة في تعليم الإناث%
	ذكر	إناث	ذكر	إناث		
رياض الأطفال	١١٨٧٢	١٢٣٧٣	١٩١٩٢	١٩٧١١	٦١,٦٦٪	٥٩,٣١٪
حلقة أولى	٣٥٥٤١	٤١٠٢٥	٥٠٥٥٤	٥٤٨٠٣	٤٢,٢٤٪	٣٣,٥٨٪
حلقة ثانية	٣١٨٣٤	٣٤٧٨١	٤٠٤١٢	٤٥٣٥٧	٢٦,٩٥٪	٣٠,٤١٪
الثانوي	١٨٦٤٣	٢٥٠٧٧	٢٦٥٨٨	٣١١٠٨	٤٢,٦٢٪	٢٤,٠٥٪

المصدر: الإمارات العربية المتحدة – وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٨، الإحصاء المدرسي ٢٠١٨/٢٠١٧، ص٨؛ الإمارات العربية المتحدة – وزارة التربية والتعليم، ٢٠١١، وزارة التربية والتعليم في أرقام ٢٠١١/٢٠١٠، ص١٠.

يتضح من الجدول السابق، أن نسبة الزيادة في تعليم الإناث بمرحلة رياض الأطفال بلغت ٥٩,٣١٪ في الفترة بين عام ٢٠١١/٢٠١٠م و٢٠١٨/٢٠١٧م، في حين كانت نسبة الزيادة في تعليم الذكور خلال نفس الفترة ٦١.٦٦٪. أما في الحلقة الأولى فبلغت نسبة الزيادة في تعليمهن ٣٣,٥٨٪ بينما بلغت للذكور ٤٢,٢٤٪. في حين بلغت نسبة الزيادة بالحلقة الثانية خلال نفس الفترة ٣٠.٤١٪ للإناث و٢٦,٩٥٪ للذكور. أما بالنسبة للمرحلة الثانوية فقد بلغت نسبة الزيادة إلى ٢٤,٠٥٪ للإناث و٤٢,٦٢٪ للذكور وهي أعلى من معدلات القيد الإجمالية للذكور، وبالتأكيد فإن هذا يشير إلى نجاح الجهود في هذا المجال، ومع ذلك نسبة الإناث المواطنات من حملة الشهادة الثانوية منخفضة، إذ تقدر بنسبة ٣١,٥٪، في حين أن التوجهات العالمية في الدول المتقدمة ترى ألا يقل المستوى التعليمي لـــــــــــ٨٠٪ من السكان عن الشهادة الثانوية، بالإضافة إلى محدودية التوجه للمجال العلمي بين طلاب الثانوية؛ وكانت نسبة الإناث المنتسبات للمسار الأدبي في الثانوية العامة ٦٨,٨٪ بين المواطنات في الصف الثاني الثانوي، و٧١,٧٪ في الصف الثالث الثانوي في عام ٢٠١٠م (الاتحاد النسائي العام، ٢٠١٥، ص ص٥٦-٥٨)، والجدول التالي يوضح أعداد المسجلين في التعليم العالي الحكومي الإماراتي ٢٠١٨/٢٠١٧م طبقًا للنوع.

جدول رقم (١٢) يوضح أعداد المسجلين في التعليم العالي الحكومي الإماراتي ٢٠١٨/٢٠١٧ طبقًا للنوع

المؤسسة	ذكور		إناث		المجموع
	العدد	%	العدد	%	
جامعة الإمارات	٢٨٢٥	٪١٨,٩٤	١٢٠٩٣	٪٨١,٠٦	١٤٩١٨
جامعة زايد	٢٦١	٪٤٠,٨	٣٧٩	٪٥٩,٢	٦٤٠
كليات التقنية العليا	٨٥٦٤	٪٣٨,٩	١٣٤٧٣	٪٦١,١	٢٢٠٣٧
المجموع الكلي	١١٦٥٠	٪٣٠,٩٩	٢٥٩٤٥	٪٦٩,٠١	٣٧٥٩٥

Source: United Arab Emirates University (2018), Annual Report for Academic Year 2017/2018, p.14; Zayed University (2018), Annual

Report for Academic Year 2017/2018, p.81; Higher Colleges of Technology (2018), Student Handbook 2018/2019, p.13

باستقراء ما سبق يتضح، أن المرأة الإماراتية حققت إنجازاً ملحوظاً في سد الفجوة التعليمية، وتميل معظم المؤشرات الخاصة بالالتحاق لصالح الإناث، فقد فاق عدد الطالبات عدد الطلاب في التعليم العام، كما فاق عدد الطالبات في الجامعات الإماراتية الطلاب لتصل نسبتهن إلى ٦٩,٠١٪ في العام الجامعي ٢٠١٨/٢٠١٧م؛ مما يعني أن الإناث يشكلن الغالبية العظمى في التعليم الحكومي الجامعي، وهذا مؤشر يوحي بأن المعوقات الاجتماعية التي قد تقف حائلًا أمام التعليم الجامعي للفتاة غير موجودة.

وفيما يلي سيتم إجراء تحليل مضمون بعض كتب اللغة العربية المدرسية في دولة الإمارات للكشف عن علاقة التعليم بتمكين المرأة من خلال تحليل مضامين النصوص التي تطرحها الكتب المدرسية.

٣- تحليل مضمون بعض كتب اللغة العربية المدرسية للطالب في دولة الإمارات العربية المتحدة وما ورد فيها من محتوى يخدم تعليم المرأة وتمكينها:

أولًا: كتاب اللغة العربية للصف السادس من التعليم الأساسي طبعة (٢٠١٩/٢٠١٨)، والمؤلفون لم تذكر أسماؤهم.

ثانيًا: كتاب اللغة العربية للصف التاسع من التعليم الأساسي طبعة (٢٠١٧/٢٠١٦)، والمؤلفون هم: مريم محمد عبد الله الشامسي، وأحمد عيسى عرابي، وأكرم جميل قنبس، وخميس سيف ثابت القايدي، ومحمد محي الدين مينو، وعلياء سيف عبيد محمد الفارسي، ومريم محمد كمال، وتضم لجنة المراجعة العلمية: لطيفة إبراهيم محمد النجار، وجمال محمد عودة مقابلة، وعمر يوسف عكاشة حسن، وعماد أحمد سليمان الزبن.

والجدولان رقما (١٣)، و(١٤) يوضحان تحليل محتوى مقرر اللغة العربية للصفين السادس والتاسع من مرحلة التعليم الأساسي كمثال على دور أحد مكونات العملية التعليمية في تعليم المرأة وتمكينها على مدار العام في الفصول الدراسية الثلاث على التوالي؛ لتحديد صورتها في تلك الكتب.

جدول رقم (١٣) تحليل محتوى مقرر اللغة العربية للصف السادس في الإمارات

رقم الوحدة	رقم الدرس	اسم الدرس	الأدوار اللفظية التي تظهر فيها المرأة			الإجمالي
			أم	زوجة	أدوار أخرى	الأدوار المصورة	
١	١	القرآن الكريم: آيات من القرآن الكريم	-	-	نساء (٢) – أنثى (١)	-	٣
	٧	المزارعة ومدير الشركة	-	-	السيدة (٤) – المزارعة (٥)	-	٩
	١١	الجملة وأغراضها	٧	-	ابنة (٤) – أخت (٢) – صديقة (٥)	-	١٨
	١٢	كتابة نص سردي: قصة – كارثة في المطبخ	١	-	أخت (١٠)- جدتي (١) – آنسة (١) – راقصة باليه (١)	-	١٤
٢	٣	زايد: رجل بنى أمة	-	-	بناتي (١)	-	١
	٤	السيرة الذاتية: سرد الذات	-	-	فتيات (٢)- بنات (١)- فتاة (٤)- ابنة (١)		٨
	١٠	المفعول فيه	٢	-	امرأة (١)	-	٣
	١١	كتابة نص سرد	٢	-	صاحبة البيت (١)	-	٣
٣	٢	حلم وجهل	٢	-	نساء (١) – كاتبة (١)	-	٤
	٣	رحمة للعالمين	-	-	امرأة (١) – كاتبة (١)	-	٢
	٥	كن أكثر وعيًا بغضبك	-	-	-	١	١
	٦	البحارة والدب	٦	-	-	-	٦
	١٠	المفعول المطلق	-	-	فتاة (١)	-	١
	١٢	النص التفسيري	٢	١	-	-	٣
٤	٢	نغم السعادة	-	-	شاعرة (٤)	-	٤
	٨	ضمائر الرفع المتصلة	٣	٢	طالبات (١)	-	٦
	٩	كتابة نص تفسيري	-	-	جدتها (١) – أخواتها (٢) – صديقة (٢)	-	٥
٥	١	ابسمي	-	-	الفتاة (١)	-	١
	٢	من نوادر جحا	٤	١	-	-	٥
	٣	من نوادر العرب	-	-	امرأة (٧) – ابنتان (٤)	-	١١
	٤	وسائل الترفيه بين الماضي والحاضر	-	-	-	١	١
	٨	مراجعة ومدارسه	-	٢	-	-	٢
٦	١	قيمة العلم	-	-	-	١	١
	٢	لويس باستور مكتشف الجراثيم	٢	-	سيدة (١) – أخت (١) – ابنة (١) –	-	٥
	٣	فارسة المعمار	-	-	مهندسة (٣) – فارسة (١) – نساء (١)	-	٥
	٦	العلم لغة العالم المشتركة	-	-	بنت (١)	-	١
إجمالي الدروس في الفصول الدراسية الثلاث			٢٦				
إجمالي الأدوار في الفصول الدراسية الثلاث			٣١	٦	٨٣	٣	١٢٣
النسبة المئوية للأدوار في الفصول الدراسية الثلاث			٢٥,٢٪	٤,٩٪	٦٧,٥٪	٢,٤٪	

وبتحليل منهج الصف السادس الابتدائي لمادة اللغة العربية، والتعرف على موقع المرأة من المنهج ظهر أن الكتاب يشتمل في محتواه على ست وحدات في الفصول

الدراسية الثلاث بواقع وحدتان في كل فصل دراسي، وقد لوحظ من خلال دروس القراءة والنصوص والقواعد النحوية وجود: (٢٣) درساً للفصل الدراسي الأول و(٢٠) درساً للفصل الدراسي الثاني، و (١٨) درساً للفصل الدراسي الثالث بإجمالي ٦١ درساً، وبالنظر إلى التحليل السابق، والجدول السابق رقم (١٣) نجد أن عدد المرات التي وردت فيها لفظ امرأة أو فتاة أو بنت هي مرات قليلة بصفة عامة في كل درس، حيث لا تتعدى نسبة الدروس التي ورد فيها ذكر أدوار المرأة (٤٢,٦٪) من إجمالي مقرر الصف السادس من مرحلة التعليم الأساسي بتكرار (١٢٣) مرة، ما بين أم بنسبة (٢٥,٢٪)، وزوجة (٤,٩٪)، وأدوار أخرى بنسبة (٦٧,٥٪) وصور بنسبة ٢,٤٪. وهذا يعطينا مؤشراً أوليًا عن أن محتويات هذه الكتب لا تولى أهمية كبيرة للأدوار الجديدة للمرأة، أو مشاركتها في المجتمع؛ أما عن مؤشر نوعية الأدوار التي تتضمنها الكتب المدرسية –فهي إلى جانب قلتها– يتنوع دورها ما بين: الأم، والزوجة، والابنة، والأخت، والجدة، والمعلمة، والطالبة، والمهندسة، والفارسة، والشاعرة، والكاتبة، والصديقة، والمزارعة، وراقصة الباليه، فقدمت المرأة في صورة غير تقليدية لا تقتصر مشاركتها على الأسرة، أو المدرسة فقط؛ بل عرضت صورة المرأة المبدعة في مجال الشعر، والهندسة، في حين غابت صورة المرأة في مجال السياسية أو الاقتصاد.

جدول رقم (١٤) تحليل محتوى مقرر اللغة العربية للصف التاسع في الإمارات

رقم الوحدة	رقم الدرس		اسم الدرس	الأدوار اللفظية التي تظهر فيها المرأة				الإجمالي
				أم	زوجة	أدوار أخرى	الأدوار المصورة	
١	٤	القراءة	قصة قصيرة: الدرس الأخير	١	-	أخت (١) – فتاة (١)	-	٣
	٥		قصة قصيرة: المناورة	١	-	-	-	١
	٦		قصة قصيرة: مفتش المدارس	-	-	الطفلة (١)	-	١
	٧		سيرة ذاتية: تعلمت من أوقات الفراغ	١	-	-	-	١
	٨		إشارات يرسلها الشهداء	-	-	دكتوراه (١)- أستاذ جامعي (١) – كاتبة (٢)	-	٤
	٩		عمود صحفي: العرب تسببوا في غياب شمسهم!	-	-	قاصة (٢) – كاتبة (٥)	-	٧
	٢	الاستماع	تجارب عظيمة لدول	-	-	-	١	١

			أنتجت نهضتها					
	١	المحادثة	التدريس للتأكيد	-	-	طالبة (٢)	-	٢
	١	نحو	الميزان الصرفي	-	-	نساء (١)	١	٢
	٣		اسم المفعول	-	-	موظفة (١)	١	٢
٢	١	قراءة	قرآن كريم: الوصية في القرآن الكريم	٢	-	-	-	٢
	٣		لن أبكى	-	-	شاعرة (١٠) – فتاة (١)	-	١١
	٤		العباءة	١	-	كاتبة (٢)- دكتورة (١)- فتاة (٢)	-	٦
	٨		رسالة سامية	-	-	كاتبة (٤)- روائية (١)- فنانة تشكيلية (١)	-	٦
	١١		بر الوالدين	٢	-	-	-	٢

تابع جدول رقم (١٤) تحليل محتوى مقرر اللغة العربية للصف التاسع في الإمارات

رقم الوحدة	رقم الدرس		اسم الدرس	الأدوار اللفظية التي تظهر فيها المرأة				الإجمالي
				أم	زوجة	أدوار أخرى	الأدوار المصورة	
٢	١	النحو	الأفعال التي تنصب مفعولين أصلها مبتدأ وخبرًا	١	-	صديقة (٣)- أخت (١)- امرأة (١)	٢	٨
	٢		الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلها مبتدأ وخبرًا	-	١	بائعة (١) – نساء (١)	٢	٥
٣	١	قراءة	ذكرى جدتي	١	-	جدتي (١٥) – أنثى (١)	-	١٧
	٢		في حياة طفلة	-	-	طفلة (٣)- طالبة (١) – كاتبة (١٠)- عاملات (١) – المعلمة (٣)- صديقة (١)	-	١٩
	٣		اترك بصمة إنجازك	-	-	كاتبة (٢)	-	٢
	١	النحو	الممنوع من الصرف	١	٢	نساء (٤)- إناث (٢) – أختي (٣)	-	١٢
	٢		العدد: تذكيره وتأنيثه	-	-	معلمة (٢)	١	٣
إجمالي الدروس في الفصول الدراسية الثلاث				٢٢				
إجمالي الأدوار في الفصول الدراسية الثلاث				١١	٣	٩٥	٨	١١٧
النسبة المئوية للأدوار في الفصول الدراسية الثلاث				٩,٤٪	٢,٦٪	٨١,٢٪	٦,٨٪	١٠٠٪

وبتحليل منهج الصف التاسع لمادة اللغة العربية، والتعرف على موقع المرأة من المنهج ظهر أن الكتاب يشتمل في محتواه على ثلاث وحدات في الفصول الدراسية الثلاث في القراءة والنصوص والقواعد النحوية بواقع وحدة في كل فصل دراسي

تتضمن (٢٢) درساً للفصل الدراسي الأول و(٢١) درساً للفصل الدراسي الثاني، و(٨) دروس للفصل الدراسي الثالث بإجمالي ٥١ درساً، وبالنظر إلى التحليل السابق، والجدول السابق رقم (١٤) نجد أن عدد المرات التي وردت فيها لفظ امرأة أو فتاة أو بنت هي مرات قليلة بصفة عامة في معظم الدروس، إذ لا تتعدى نسبة الدروس التي ورد فيها ذكر أدوار المرأة (٤٣,١٪) من إجمالي مقرر الصف التاسع من مرحلة التعليم الأساسي بتكرار (١١٧) مرة، ما بين أم بنسبة (٩,٤٪)، وزوجة (٢,٦٪)، وأدوار أخرى بنسبة (٨١,٢٪) وصور بنسبة ٦,٨٪، وهذا يعطينا مؤشراً أولياً عن أن محتويات هذه الكتب لا تولي أهمية كبيرة للأدوار الجديدة للمرأة، أو مشاركتها في المجتمع؛ أما عن مؤشر نوعية الأدوار التي تتضمنها الكتب المدرسية فهي إلى جانب قلتها، إلا أنها تعددت وتمثلت في صورة: الأم، والزوجة، والأخت، والجدة، والمعلمة، والطالبة، والأستاذة الجامعية، والشاعرة، والكاتبة، والصديقة، والفنانة التشكيلية، والبائعة، والعاملة، فقدمت المرأة في صورة غير تقليدية لها؛ فعرضت صورة المرأة المبدعة في مجال الشعر، والأستاذة الجامعية، في حين غابت صورة المرأة في مجال السياسية والاقتصاد أيضاً.

نستنتج مما سبق، أن المرأة تتواجد بنسبة ضعيفة في المنهج المدرسي؛ فقد ظهرت بشكل صريح في درس واحد في منهج الصف السادس وهو فارسة المعمار، وكذلك في درس واحد في الصف التاسع وهو ذكرى جدتي، وذلك برغم ما تبذله المرأة بجانب الرجل في الأعمال المختلفة وتفوقها في معظم الأحيان، وبالرغم من كفاءتها في تأدية الأعمال إلا أنها لم تحصل على حقها في تساويها مع الرجل بالمنهج وذلك بالرغم من كثرة الحديث عن حقوق المرأة.

٤- مؤشرات تمكين المرأة في دولة الإمارات:

على الرغم من أن قيمة مقياس تمكين النوع الاجتماعي وفقًا لما ورد في التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي للعام ٢٠٢٠م(GII) تشير إلى بعض التحسن في الإمارات إذا ما قورن بقيمته في عام ٢٠١٤، والتي بلغت من قبل ٠,٦٤٣٦ في مقابل ٠.٦٥٥ عام ٢٠٢٠م(World Economic Forum,2019,p.9; World Economic Forum,2014,p.9)، إلا أنه ما زال يشير إلى ضرورة بذل جهود

أعظم لتحقيق قدر أكبر من تمكين النوع الاجتماعي في الإمارات، ومن خلال العرض التالي نتناول المعايير الأربعة الرئيسة لقياس تمكين النوع الاجتماعي.

أ-المشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة:

يتضمن هذا المقياس العديد من المعايير التي تعكس معظمها مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، وتتمثل مكوناته في نسبة النساء اللاتي يتقلدن وظائف عليا ومديرات (١٥,٨٪ من الإجمالي) ونسبة العاملات في المهن المتخصصة والمهن الفنية (٢١,٢٪) ونسبة الإناث اللاتي يحصلن على دخل إلى نسبة الرجال (٥٢٪ من الإجمالي) (World Economic Forum, 2019,p.349).

أما في مجال العمل فتشير الإحصاءات إلى زيادة نسبة المواطنات من القوى العاملة من (٢,٢٪) عام ١٩٧٥م، لتصل إلى (٣٥,٣٪) في عام ٢٠١٦م، كما ارتفعت نسبة مشاركة الإناث المواطنات المشتغلات من إجمالي المشتغلين من (٢,٢٪) عام ١٩٧٥م، لتصل إلى (٣٠,٢٪) عام ٢٠١٧م، وارتفعت نسبة الإناث المشتغلات من حملة التعليم ما بعد الثانوي وما قبل الشهادة الجامعية من(١٠,٥٪) تقابلها (٦,٣٪) للذكور في عام ٢٠٠٥م لتصل إلى (٩,٨٪) مقابل (٦,٦٪) للذكور في عام ٢٠١٧م، وبلغت نسبة المشتغلات من حملة شهادة البكالوريوس (٥١٪) مقابل (٣٤,١٪) للذكور في عام ٢٠١٧م، بعد أن كانت (٤٨,٦٪) للإناث تقابلها (١٧,٧٪) للذكور في عام ٢٠٠٥م، كما بلغت نسبة المشتغلات من حملة التعليم العالي من الإناث حوالي (٩,٣٪) مقابل (٨,٦٪) للذكور في عام ٢٠١٧م، في حين كانت نسبة الإناث حوالي (٣.٩٪) مقابل (٣,١٪) في عام ٢٠٠٥م (مركز الإحصاء، ٢٠١٨، ص٦٣، ٧٤)، وبالرغم من ذلك توجد دلائل على وجود فجوة في متوسط الأجور التي تحصل عليها النساء مقارنة بالرجال بسبب التمييز القائم على النوع (شريفة بنت خلفان اليحيائية، ٢٠١٧، ص ص١١-١٣).

يتضح مما سبق، أن الإمارات حققت نجاحاً في تطوير الكفاءات الوطنية وتدريبها، وكذلك في إتاحة فرص التعليم للمرأة، وقد أدى ذلك إلى بناء قوى عاملة نسائية مدربة بشكل أفضل عن نظرائهن من الرجال، فضلًا عن إنشاء مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، كذلك تمكنت دولة الإمارات من استقطاب مكتب الأمم المتحدة

لشئون المرأة وتمكينه من افتتاح مكتبه في العاصمة أبي ظبي؛ بهدف تعزيز دور المرأة في تطوير اقتصادات دول المنطقة (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، ٢٠١٧، ص٣). إلا أن وجود فجوة في متوسط الأجور التي تحصل عليها النساء مقارنة بالرجال بسبب التمييز القائم على النوع من ضمن التحديات التي تواجها.

ب –التمكين السياسي:

يتضمن هذا البعد العديد من المعايير التي تعكس معظمها مشاركة المرأة في الحياة السياسية الإماراتية، وهي منخفضة ولكنها تتحسن؛ فعلى الرغم من عدم وجود امرأة على الإطلاق في منصب رئاسة الدولة الاتحادية، وأن نسبة المقاعد التي تحتلها في البرلمان (٢٢,٥٪) من إجمالي المقاعد؛ إلا أن هناك الآن عدداً أكبر بكثير من النساء في المناصب الوزارية في عام ٢٠٢٠م، التي تقدر بـــــــ (٢٩٪) مقارنة بعام ٢٠١٤م (١٥٪) (World Economic Forum,2019,p.30,349; World Economic Forum,2014,p.360). وذلك على الرغم من أن المشاركة السياسية للمرأة الإمارتية حديثة العهد؛ إذ بدأت في عام ٢٠٠٦م، وفي الوقت الراهن تتولى سيدة إماراتية رئاسة المجلس الوطني الاتحادي (مليكة الصروخ، ٢٠١٦، ص١٠؛ الاتحاد النسائي العام، ٢٠١٦، ص ص ٢٠–٢٥)، وتعني هذه النسبة اهتمام الدولة الاتحادية بالمرأة وتمكينها، ويدلل ذلك على أمرين، **أولهما:** تمنح الدولة الإماراتية المرأة الحق الكامل في المشاركة السياسية، **ثانيهما:** ترى المرأة الإماراتية عنصراً إيجابيًا منتميًا للوطن، يجب عليها المشاركة بكل الفعاليات ومنها السياسة.

فمشاركة المرأة في مراكز صنع القرار يرجع للتعاون والتكامل في رفع مستوى مشاركة المرأة كمًّا ونوعًا في مجالات الحياة كافة، ومن بينها زيادة تمثيلها في مواقع السلطة واتخاذ القرار؛ فقد قطعت الإمارات شوطًا مهمًّا في هذه السبيل، فكانت أول دولة خليجية ترشح امرأة لرئاسة جامعة الخليج العربي، وعينت وزيرة للاقتصاد، ووزيرة للشئون الاجتماعية، وعدداً من الوكيلات المساعدات، وبلغ عدد الدبلوماسيات الإماراتيات (٤٠) دبلوماسية موزعين بين ديوان الوزارة والبعثات الدبلوماسية خارج الدولة (نورة ناصر الكربي، ٢٠١٧، ص ١٣٣).

ج – فرص الالتحاق بالتعليم:

اهتمت دولة الإمارات بتوفير فرص التعليم والتدريب المستمر مع اهتمام خاص باحتياجات المرأة بمختلف خصائصها وفق متطلبات مجتمع المعرفة، فهي البلد العربي الوحيد الذي سد فجوة النوع الاجتماعي في مجال التحصيل التعليمي (مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، ٢٠١٥، ص٩٠) كما تشير الإحصاءات في مجال تعليم المرأة إلى ارتفاع نسبة القراءة بين الإماراتيات (١٠ سنوات فأكثر) حوالي (٩٤,٩٪) عام ٢٠١٦م، كما انخفضت الأمية بين الإماراتيات (١٠ سنوات فأكثر) من ٨٩,٩٪ في عام ١٩٧٠م ليصل إلى ٥,١٪ في عام ٢٠١٦م، وارتفع عدد الملتحقات في التعليم العالي من (١٦٦١٩) طالبة عام ٢٠٠٨م، ليصل إلى (٢٨٨٢١) طالبة عام ٢٠١٧م (مركز الإحصاء، ٢٠١٨، ص٤٥).

بينما تشير الأرقام الدولية إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٠م، ارتفعت معدلات الالتحاق بالتعليم إلى ٨٦,٨٪ في المدارس الابتدائية بالنسبة للإناث في مقابل ٨٤,٤٪ للذكور، و٩٠,٣٪ للإناث في مقابل ٩٥,٢٪ للذكور من المدارس الثانوية، كما بلغت نسبة القراءة بين النساء ٩١,٥٪ مقابل ٨٩,٥٪ بين الرجال. (World Economic Forum,2019, p.349).

باستقراء ما سبق، يتضح أن القضاء على الأمية بين الإناث ما زال أحد أهم التحديات التي تواجهها الإمارات؛ فقد بلغت بين النساء ٨,٥٪ مقابل ١٠,٥٪ بين الرجال؛ وربما ذلك لنقص البرامج والخدمات الموجهة للمرأة المقيمة في المناطق النائية؛ إذ تتركز العديد من الخدمات والبرامج في المدن الرئيسة (الاتحاد النسائي العام، ٢٠١٥، ص ص٥٦-٥٨).

د- مستوى الصحة والرفاهية :

اهتمت الدولة بتوفير جميع أشكال الرعاية الصحية للمرأة استجابة لاستراتيجية (٢٠١٥-٢٠٢١)م؛ فأعطت اهتماماً أكبر لصحة المرأة الجسدية والنفسية، فارتفع العمر الوسيط للمرأة من (١٥,٥) سنة في عام ١٩٧٥م، إلى (٢١) سنة في عام ٢٠١٦م، وكذلك ارتفع متوسط العمر عند الزواج الأول إلى (٢٤,٢) سنة في عام ٢٠١٧م، كما أن معدل الخصوبة انخفض ليصل إلى (١١٣,٧) مولود لكل (١٠٠٠) امرأة في عام ٢٠١٧م (مركز الإحصاء، ٢٠١٨، ص٢١)، وقد انعكس ذلك على ارتفاع متوسط

العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة عند الميلاد للإناث إلى ٦٨,٣ عام لعام ٢٠٢٠م، في مقابل ٦٦ للذكور(World Economic Forum,2019,p.349)، وكل تلك الأرقام والإحصاءات تطورت بشكلٍ تصاعديٍّ لأسباب كثيرة، منها: توافر الخدمات الصحية المناسبة، وارتفاع مستوى تعليم المرأة الإماراتية، وزيادة فاعلية ومشاركة المرأة في مجالات العمل المتعددة.

المحور الرابع ـــــ التحليل المقارن لتعليم المرأة وتمكينها في كل من: مصر، وتونس، والإمارات:

بعد أن تناولت الدراسة فيما سبق وصفًا وتحليلًا لتعليم المرأة وتمكينها في كل من مصر وتونس والإمارات، تقوم الدراسة فيما يلي بتناول التحليل المقارن لتلك الخبرات، عن طريق تحديد أوجه الشبه والاختلاف فيما يتعلق بالمحاور التي تم تناولها في تعليم المرأة وتمكينها بالخبرات الثلاثة: وينبغي التأكيد في هذا السياق على أن الوصول إلى أوجه التشابه والاختلاف ليس غاية في ذاته؛ فالأهم من ذلك هو تفسير تلك الأوجه؛ بُغية تقديم أطر علمية للإجابة عن أسئلة مؤداها: لماذا تلك التشابهات؟ وفي المقابل لماذا تلك الاختلافات؟ ومن ثم الخروج بمجموعة من الإجراءات المقترحة لتطوير تعليم المرأة وتمكينها في مصر في ضوء خبرة كل من: تونس والإمارات، بما يتناسب مع ظروف المجتمع المصري.

١- **سياسات تعليم المرأة وتمكينها:**

يتضح من خلال الملامح العامة للسياق الثقافي لدول المقارنة أن واقع تعليم المرأة وتمكينها بتلك الدول أنها استندت إلى عدة أطر قانونية، متمثلة في: بعض المواثيق، والدساتير، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان الموقع عليها، وهي وثائق تؤكد التزام كل من مصر وتونس والإمارات بتحقيق المساواة بين الرجال والنساء بحكم أنهم جميعاً مواطنون في نفس الدولة يتمتعون بذات الحقوق، ويتحملون نفس الواجبات، ويخضعون لذات القواعد والتشريعات، كما نفذت الكثير من المبادرات الرامية إلى زيادة الاهتمام بتعليم المرأة وتمكينها. وبالرغم من تلك النصوص فإن الممارسات التشريعية ومن ثم الفعلية على الأرض تأتي بما قد يجانب تلك الوثائق الرئيسة. حيث تؤكد الدساتير على أن المواطنين والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز، بالإضافة إلى ضمان تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

تتشابه دول المقارنة في أن مرجعية تعليم المرأة وتمكينها هي مرجعية تشريعية ملزمة تظهر في دساتيرها، كما تتشابه أيضا في ضعف الالتزام بها على أرض الواقع.

ويفسر ذلك أن دساتير هذه الدول وقوانينها الأخرى هي وثائق حقوقية في جوهرها، تهدف بشكل أساسي إلى حماية شعوبها (أفرادًا وجماعات) من إساءة استخدام السلطة عليها. ومن جهة أخرى، فرضت المواثيق والتغيرات المعاصرة على هذه التشريعات والقوانين الالتزام بالحقوق والحريات التي تضمنتها العديد من الاتفاقيات والوثائق عالمية الصبغة، كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩م.

تختلف دول المقارنة في مدى تطبيقها للحقوق والحريات، مثل: الارتقاء بمكانة المرأة وتحقيق العدالة والمساواة وتمثيل الجنسين في مختلف المؤسسات والمجالات العامة، التي تكفلها دساتيرها وقوانينها، ومن ناحية أخرى، تختلف هذه الدساتير والقوانين في النص صراحة على تمكين المرأة، ومسئولية الدولة عن توفيرها وصيانتها والحفاظ عليها، ومن ناحية ثالثة، يختلف الخطاب التشريعي في هذه الدول، من حيث الإقرار بوجوب الالتزام بالحقوق واحترامها، ويفسر ذلك اختلاف دول المقارنة في

المدى الذي تذهب إليه إراداتها السياسية، ورغبة كل منها في الالتزام بالحقوق والحريات الأساسية.

فتونس من أكثر الدول العربية تقدّما فيما يتعلّق بـــالقوانين الضّامنة لحقوق المرأة؛ للإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي قامت بها؛ ومنها: إصلاحات تتعلق بقانون الأحوال الشخصية، واتباع نظام عدالة علماني، والتأكيد على مبدأ المساواة النوعية، وكذلك قامت بعمل إصلاحات اجتماعية تتعلق بالحق في التعليم المجاني والرعاية الصحية والحق في العمل، وإقرار نظام الكوتا في عام ١٩٩٩م، كما وافق مجلس نواب الشعب في يونيو ٢٠١٦م، على مقترح بتعديل القانون المتعلق بالانتخابات والاستفتاء، والذي ينص على اعتماد قاعدة التناصف الأفقي والعمودي في القوائم المترشحة للانتخابات البلدية، إضافة إلى إحداث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، الذي وضع مشروع الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي، كما شكل الرئيس التونسي في شهر أغسطس ٢٠١٧م، لجنة "الحريات الفردية والمساواة"، وكلّفها بصياغة مقترحات إصلاحية في المنظومة التشريعية التونسية بهدف توسيع الحريات، وتضمّن تقريرها ضرورة تحقيق المساواة في الميراث على الرغم من أن ذلك يتعارض مع قواعد الميراث في الشريعة الإسلامية، إلا أن اللجنة ترى أن النظام القانوني التونسي نظامٌ مدنيٌّ وضعيٌّ وليس نظاماً دينياًّ؛ ولذا تطالب بتحقيق المساواة في الميراث، وقرّر رئيس البلاد إحالة مقترح المساواة في الميراث إلى البرلمان، وعلى الرغم من توافر هذه المجموعة من القوانين والتشريعات التي تمثل قاعدة قانونية تقدمية فإن ذلك لم تنبثق عنه نقلة ثقافية نوعية داخل المجتمع من شأنها أن تزيل جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ ولذا احتلت المرتبة ١٢٤ عالمياًّ.

وفي مصر يوجد اهتمام بالمرأة؛ فقد صدقت على اتفاقيات العمل الدولية المعنية بالمساوة بين الرجال والنساء، وعدد من الحقوق الأساسية الأخرى للنساء في مكان العمل؛ امتثالاً للقواعد الدولية بوصفها خطوة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى إنشاء المجلس القومي للمرأة على أساس أنه الآلية الوطنية المعنية بتمكين المرأة المصرية، وإعلان مصر عام ٢٠١٧م، عاماً للمرأة المصرية، كما قامت الدولة ببعض الجهود في العقود الأخيرة، وبخاصة في مجالات التعليم، والتي تهدف من

ورائها إلى تحسين وضع المرأة اجتماعيًا، بحيث تدفعها إلى المشاركة في سوق العمل؛ ومنها: توفير فرص تعليمية كافية ومناسبة ومتنوعة- وقد ساعدت على تضييق الفجوة التعليمية بينهن وبين الذكور، وقيام وزارة التعليم العالي بتنفيذ برامج لتنمية قدرات الخريجين، وتستفيد منها الخريجات، ومن أهمها: مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي، والذي يستهدف إكساب مهارات أساسية للمنافسة في سوق العمل، ومن الشركاء في المشروع، المجلس القومي للمرأة. فضلاً عن العديد من السياسات والخطوات التي سعت من خلالها الدولة إلى تحسين وضع المرأة المصرية سياسيًا، واقتصاديًا واجتماعيًا وصحيًا وتعليميًا ومنها تعين ٨ وزيرات عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م من إجمالي ٣٣ وزيراً.

بينما أسهم تأسيس الاتحاد النسائي في دولة الإمارات في عام ١٩٧٥م، بشكل فاعل في تعليم المرأة وتمكينها، كما أسهم بالتعاون مع منظمات ومؤسسات رسمية وشعبية محلية ودولية في وضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات المتعددة من أجل تمكين المرأة الإماراتية وزيادة مشاركتها في مجالات الحياة كافة، ومن أهم نتائج ذلك وضع الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة الإماراتية في عام ٢٠٠٢م، كما توالت الاستراتيجيات التي تدفع باتجاه تمكين المرأة الإماراتية وتطويرها، وتوجّت هذه المسيرة بالاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الإماراتية وريادتها (٢٠١٥-٢٠٢١)م.

تتشابه دول المقارنة في اهتمامها بتعليم المرأة؛ فقد فاق عدد الطالبات عدد الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة؛ مما يعني أن الإناث يشكلن الغالبية العظمى في التعليم، وهذا مؤشر يوحي بأن المعوقات الاجتماعية التي قد تقف حائلًا أمام تعليم الفتاة غير موجودة. وربما يرجع ذلك لأن كل دولة ينبغي لها أن تكفل الحق في التعليم دون تمييز من أي نوع فيما يتعلق بالعنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو المعتقد السياسي، أو غيره من المعتقدات، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الوضع الاقتصادي، أو حالة الميلاد أو غيرها، وينبغي لكل دولة أن تخصص نسبة كافية من دخلها القومي لكي تضمن للمرأة الحق الكامل في التعليم، إلا أن تونس ركزت في بعض المناهج على التنشئة وفقًا لمبادئ المساواة بين الرجل والمرأة.

على الرغم من أن السياسات التعليمية في دول المقارنة تتيح فرصاً متساوية للإناث والذكور، إلا أن هناك اتجاه مجتمعي يؤدي إلى تحديد الاختيار المسبق من جانب الإناث للمجالات النظرية بشكل أكبر، كذلك في ظل النظام التعليمي السائد لا يتم الربط بين العلوم والنظريات من جانب والتجارب الحياتية من جانب آخر، مما يؤدي إلى عزوف الطالبات عن الالتحاق بالتعليم العلمي.

تتشابه كل من **تونس ومصر** في أن القضاء على الأمية والبطالة بين الإناث أحد أهم التحديات التي تواجه تمكين المرأة، بالإضافة إلى السياق الاجتماعي والثقافي المحافظ، وضعف توفر مورد رزق خاص بها مقارنة بالرجل، وصعوبة النفاذ إلى الخدمات والموارد ومسالك التوزيع، وكذلك ضعف ارتقاء ظروف عملها لمعايير العمل اللائق.

٢- تحليل مضمون بعض كتب اللغة العربية المدرسية للطالب في دول المقارنة وما ورد فيها من محتوى يخدم تعليم المرأة وتمكينها:

يتضح من واقع مناهج اللغة العربية في دول المقارنة للصفين السادس والتاسع أنها تناولت قضايا المرأة بمناهجها.

تتشابه دول المقارنة في ظهور الأدوار **اللفظية** للمرأة في مناهج اللغة العربية، ويفسر ذلك أن الاهتمام بتعليم المرأة وتمكينها توجه عالمي، ينبغي أن تستجيب له دول المقارنة، وتتمثل تلك الاستجابة على أرض الواقع في ظهور العديد من الأدوار للمرأة؛ إذ تتواجد بنسبة كافية إلى حد ما في منهج اللغة العربية للصف السادس في دولة تونس تصل إلى ٦٦٪ بتكرار (٢٨٥) مرة، وبنسبة متوسطة تصل إلى ٤٨,١٪ بتكرار (٦٨٦) مرة للصف التاسع، بينما تصل في الإمارات إلى ٤٢,٦٪ للصف السادس بتكرار (١٢٣) مرة، وبنسبة ٤٣,١٪ للصف التاسع بتكرار (١١٧) مرة، بينما في مصر تصل إلى ٧٣,٧٪ بتكرار (٨٣) مرة، وللصف التاسع بنسبة ١٠٠٪ بتكرار (١٤٧) مرة.

تختلف دول المقارنة من حيث طبيعة تقسيم العام الدراسي، ففي تونس العام الدراسي غير مقسم، أما في مصر العام الدراسي مقسم إلى فصلين دراسيين، بينما في

الإمارات مقسم إلى ثلاثة فصول دراسية، وقد يكون ذلك راجعًا إلى الإرادة السياسية في كل دولة؛ فهي المسئولة عن أوضاع النظام التعليمي في هذه الدول.

كما تختلف دول المقارنة من حيث طبيعة تلك الأدوار ودرجة تمثيلها للمرأة؛ ففي مصر عرضت أدوار المرأة في الصف السادس على النحو التالي: أم بنسبة ٢٤,٥٪، وأدوار أخرى بنسبة ٥٩,١٥٪ كمعلمة، وطالبة، وحفيدة، ومهندسة، ومدربة، وصديقة، وسائحة، ومريضة وصور بنسبة ١٦,٣٥٪، بينما في الصف التاسع (الثالث الإعدادي) ذكرت في أدوار محدودة، وهي: كأم بنسبة ٥,٠٥٪، بالإضافة إلى أدوار أخرى بنسبة ٤٦,٤٪ كطالبة، وعازفة بيانو، وعالمة، ومديرة، ومعلمة، ودكتورة، وممرضة، فضلًا عن عرض صور في الأدوار بنسبة ٤٨,٥٥٪.

بينما في تونس ذكرت أدوار مختلفة للمرأة في الصف السادس على النحو التالي: كأم بنسبة ٢٩,١٪، وزوجة بنسبة ٩,١٪، بالإضافة إلى أدوار أخرى عديدة بنسبة٥٣,٤٪ كحفيدة، وخالة، وأرملة، وخطيبة، وجارة، وممرضة، ومديرة، ومغامرة، وسائحة، وعاملة. أما في الصف التاسع ذكرت أدوار مختلفة للمرأة كأم بنسبة ٤,١٪، وزوجة بنسبة ١,٦٪، بالإضافة إلى أدوار أخرى عديدة بنسبة ٩٠,٤٪ كحفيدة، وأرملة، وعاملة، وابنة، وأخت، وطالبة، وكاتبة، وشاعرة، ومفكرة، وناقدة، وخبيرة لدى اليونسكو، وراقصة، ومطربة، ومحررة للشئون العلمية، ومحامية، وناشطة في العمل الأهلي، وملكة، وزعيمة حزب، فضلا عن تخصيص الوحدة الثانية كلها في الصف التاسع لعرض قضايا المرأة المختلفة في المجتمعات المعاصرة شرقيها وغربيها، وعرض حقائق وأرقام تكشف جوانب واقع المرأة في المجتمعات الغربية من عنف؛ رغم تطور التشريعات والقوانين الضامنة لحقوقها، بالإضافة إلى واقع المرأة في بعض الدول العربية.

أما في الإمارات فقد ذكرت أدوار مختلفة للمرأة في الصف السادس على النحو التالي: أم بنسبة ٢٥,٢٪، وزوجة ٤,٩٪، وأدوار أخرى بنسبة ٦٧,٥٪ كأخت، وجدة، ومعلمة، وطالبة، ومهندسة، وفارسة، وشاعرة، وكاتبة، وصديقة، ومزارعة، وراقصة بالية وصور بنسبة ٢,٤٪. بينما في الصف التاسع ذكرت أدوارها على النحو التالي: أم بنسبة ٩,٤٪، وزوجة ٢,٦٪، وأدوار أخرى بنسبة (٨١,٢٪) كأخت، وجدة، ومعلمة،

وطالبة، وأستاذة جامعية، وشاعرة، وكاتبة، وصديقة، وفنانة تشكيلية، وبائعة، وعاملة، وصور بنسبة ٦.٨٪.

وهذا يعطينا مؤشرًا أوليًّا عن أن محتويات هذه الكتب في **مصر** لا تولي أي أهمية لأدوار جديدة للمرأة إلى جانب قلتها؛ فهي صورة تقليدية، تقتصر مشاركتها على الأسرة، أو المدرسة، وغابت تمامًا صورة المرأة المبدعة في الشعر، أو السياسة، أو الاقتصاد؛ بينما في **الإمارات** قدمت المرأة في صورة غير تقليدية لها؛ فعرضت صورة المرأة المبدعة في مجال الشعر، والأستاذ الجامعي، في حين غابت صورة المرأة في مجال السياسية أو الاقتصاد. في حين في **تونس** عرضت أدوار مختلفة للمرأة، ويفسر ذلك اختلاف تونس عن دول المقارنة لأنها الأكثر احتكاكًا بالحضارة الفرنسية المعاصرة وتوجهاتها بوجه عام، وبحقوق المرأة بوجه خاص، وكذلك حرصها على بناء وجاهتها في هذا المجال. ويتوقع مع زيادة الدعم السياسي أن تحقق المزيد من التقدم في هذا المجال، بينما في كل من مصر والإمارات برغم ما تبذله المرأة بجانب الرجل في الأعمال المختلفة وتفوقها في معظم الأحيان وبالرغم من كفاءتها في تأدية الأعمال إلا أنها لم تحصل على حقها في تساويها مع الرجل بالمنهج، وذلك بالرغم من كثرة الحديث عن حقوق المرأة؛ فالسلطة الأبوية التي تصنع النظام التعليمي أثرت على محتواه وفلسفته وتوجهاته فيما يتعلق بمشاركة المرأة، والنظام التعليمي المصري بهذه الصورة أسهم في تكوين مفاهيم واتجاهات سلبية تؤدي إلى انسحاب المرأة من الحياة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، وتركز على الدور التقليدي للمرأة كأم، وزوجة، وابنة.

٣- مؤشرات تمكين المرأة:

تحتل مصر وتونس والإمارات مراتب منخفضة بالنسبة لمقياس تمكين النوع الاجتماعي وفقًا لما ورد في التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي للعام ٢٠٢٠م (GII)؛ فمن بين ١٥٣ دولة جاء ترتيب كل من: الإمارات، وتونس، مصر على التوالي(١٢٠، ١٢٤، ١٣٤)، ويعزى هذا الوضع إلى أن السياسات والبرامج والاستراتيجيات التي اتخذتها دول المقارنة لم تكن بالفعالية المرجوة في تمكين المرأة من جهة، ولتحقيق المساواة بين الجنسين من جهة أخرى، ولكي تتمكن المرأة العربية

اقتصاديًا مستقبلًا، وتصلح مستويات تدني مشاركتها الاقتصادية في المؤشرات الدولية؛ فعليها اتخاذ إجراءات مشدّدة في تشريعاتها الوطنية، وبرامجها الموجهة إلى المرأة، واتباع سياسة الترقي المهني، وفق كفاءة الموظَّف، وليس وفق نوعه، وضرورة تقديم تسهيلات بنكية لصاحبات الأعمال في إدارة مشاريعهن الاقتصادية.

تتشابه دول المقارنة في اهتمام مجتمعاتهم المتزايد بتعليم المرأة وتمكينها، وقد انعكس ذلك في اتخاذ عدد من الإجراءات التي تسهم في دعم ذلك، ويفسر ذلك تزايد الاهتمام العالمي بالمرأة، وهو ما تمثل في عقد العديد من المؤتمرات العالمية والإقليمية بشأنها، مثل: مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة ١٩٩٤م، ومؤتمر قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن ١٩٩٥م، ومؤتمر المرأة في بكين ١٩٩٥م، ومؤتمر بكين ٢٠٠٠م، ومؤتمر السكان والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان في القاهرة ٢٠١٤م، ويعزى تزايد الإحساس بأهمية تمكين المرأة إلى تراكم قضاياها المجتمعية، وهو ما دفع المجتمع الدولي إلى الاهتمام بدراسة مشكلاتها، وتحليلها، ومحاولة تقديم حلول ناجحة لها.

وتختلف دول المقارنة في مدى تفاعل جماعات المجتمع وأفراده مع قضايا المرأة؛ ففي **تونس** تظهر تحركات لحماية تعليم المرأة وتمكينها، وقد ظهر ذلك في تطوير قوانين وتشريعات الدولة بشكل مستمر، بينما في **الإمارات ومصر** ينحصر الاهتمام في ظهور بعض الجمعيات والهيئات ذات العلاقة بالأمر، وقد يكون ذلك راجعًا إلى الظهير الثقافي والإرادة السياسية في كل دولة؛ فهو المسئول عن أوضاع المرأة في هذه الدول.

أ- **المشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة:**

تختلف دول المقارنة في نسب المعايير التي تعكس معظمها مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، إذ جاء ترتيب كل من الإمارات، وتونس، مصر وفقًا للتقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي للعام ٢٠٢٠م بالنسبة للنساء اللاتي يتقلدن وظائف عليا ومديرات (١٥,٨٪، ١٤,٨٪، ٧,١٪) على التوالي، أما نسبة العاملات في المهن المتخصصة والمهن الفنية؛ فهي (٢١,٢٪، ٤١,٥٪، ٣٨,٤٪) على التوالي. بينما نسبة

الإناث اللاتي يحصلن على دخل إلى نسبة الرجال؛ فهي:(٥٢٪، ٢٧,١٪، ٢٤,٧٪) على التوالي.

باستقراء ما سبق يتضح، أن الإمارات من الدول الأفضل في التعامل مع المشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة للمرأة؛ فتشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسبة مشاركة الإناث المواطنات المشتغلات من إجمالي المشتغلين من (٢,٢٪) عام ١٩٧٥، لتصل إلى (٣٠,٢٪) عام ٢٠١٧م، كما حققت نجاحًا في تطوير الكفاءات الوطنية وتدريبها، وفي إتاحة فرص التعليم للمرأة، وقد أدى ذلك إلى بناء قوى عاملة نسائية مدربة بشكل أفضل عن نظرائهن من الرجال، فضلًا عن إنشاء مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين، كذلك تمكنت دولة الإمارات من استقطاب مكتب الأمم المتحدة لشئون المرأة، وتمكينه من افتتاح مكتبه في العاصمة أبو ظبي؛ بهدف تعزيز دور المرأة في تطوير اقتصادات دول المنطقة، وقد يكون ذلك راجعًا إلى السياق الثقافي والإرادة السياسية في كل دولة من دول المقارنة.

وعلى الرغم من أن تونس استطاعت سد فجوة الأجور بين الجنسين إلا أن نسبة البطالة لدى الإناث تناهز ضعف نسبة البطالة لدى الذكور؛ وربما ذلك لأن التعليم كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في تونس تتوقف فاعليته على مستوى التعليم الذي تحصل عليه، ونوعيته، ومجال التخصص، ولذا تأثرت معدلات التحاق الإناث به، بالإضافة إلى توجه البنات نحو الشعب الأدبية عن دراسة العلوم التقنية التي يتطلبها سوق العمل؛ وانعكس ذلك على التحسن في انخفاض معدلات البطالة بين الإناث، فالمدقق للواقع يجدها محدودة، وقد قدرت نسبة البطالة خلال الثلاثي الأول لعام ٢٠١٩م لدى الذكور بـــــــــــ١٢,٤٪ ولدى الإناث ٢٢,٦٪.

بينما في مصر لا تحصل النساء على نفس فرص التشغيل ونفس الأجر، بما في ذلك المزايا العينية والظروف الصحية وظروف العمل الآمنة مثل الرجال نتيجة ضعف إنفاذ القانون في القطاع الخاص، كما أن الأوضاع الاقتصادية السيئة للأسرة تؤثر سلبًا على تعليم الإناث أكثر مما تؤثر على تعليم الذكور، فضلًا عن أن نظرة العائلة لأهمية تعليم الإناث أكثر سلبية عن الذكور، فمعدلات مشاركة النساء في القوى العاملة في مصر من أدنى المعدلات في العالم إذ تبلغ قرابة ٢٢,٥٪ – أي أدنى من نصف

المتوسط العالمي، وثلث معدلات الذكور. وتبلغ البطالة بين القوى العاملة من النساء أو بالأحرى النساء المؤهلات للالتحاق بسوق العمل (٢٩,٣٪) أي أربعة أضعاف الذكور، وتظل قرابة ٦٠٪ من خريجات الجامعات في مصر عاطلات عن العمل لمدة تزيد عن ثلاث سنوات.

تتشابه كل من الإمارات ومصر في وجود فجوة في متوسط الأجور التي تحصل عليها النساء مقارنة بالرجال بسبب التمييز القائم على النوع، وربما يرجع ذلك إلى سيطرة السلطة الذكورية، ودورها في تقييد حرية المرأة في المشاركة السياسية أو في الحياة العامة.

ب- التمكين السياسي:

تتشابه دول المقارنة في وجود فجوة نوعية كبيرة لصالح الرجال بشأن نسب تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار، وربما ذلك لغياب الشروط والمؤهلات الخاصة بمهام مواقع اتخاذ القرار لدى المرأة العربية؛ إذ يتطلب القضاء على هذه الفجوة وتحقيق المساواة بين الجنسين مراجعة لجملة من القوانين، وإقرار سياسات عامة من منظور النوع الاجتماعي، تتضمن إجراءات محددة من أجل تحقيق تكافؤ الفرص داخل جميع المؤسسات في الدولة، مع تدريبها على مهام مواقع اتخاذ القرار.

فالمعايير التي تعكس معظمها مشاركة المرأة في الحياة السياسية في دول المقارنة منخفضة ولكنها تتحسن، فعلى الرغم من عدم وجود امرأة على الإطلاق في منصب رئاسة الدولة في دول المقارنة، كما أن نسبة المقاعد التي تحتلها في البرلمان في كل من: مصر، وتونس، والإمارات؛ هي: (١٤,٩٪، ٣٥,٩٪، ٢٢,٥٪) على التوالي من إجمالي المقاعد، إلا أن هناك الآن عدداً أكبر بكثير من النساء في المناصب الوزارية؛ وهي: (٢٤٪، ١٠٪، ٢٩٪) في عام ٢٠٢٠م.

ويرجع ارتفاع نسبة المقاعد التي تحتلها المرأة في البرلمان إلى حد ما في دول المقارنة لارتباطها بتخصيص الكوتا، فقد كانت نسب تمثيل النساء في البرلمان محدودة للغاية قبل ذلك بصفة عامة، وتراوحت بين ٢٪ في حدها الأدنى و٣,٩٪ في حدها الأقصى بمصر مثلاً.

ففي مصر حصلت المرأة في عام ١٩٥٦م على حق العمل السياسي تصويتًا، وعقب الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٥م بلغت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان المصري حوالي ١٤.٩٪، وفيما يتعلق بدور المرأة المصرية في اتخاذ القرار، فإنه لا يزال الطابع الذكوري يغلب على معظم دوائر صنع القرار في مصر، وبالنسبة للمناصب الوزارية شغلت المرأة المصرية أول منصب وزاري عام ١٩٦٣م، وضمت الحكومات المتعاقبة وزيرة أو وزيرتين، وارتفع العدد مؤخراً إلى ٤ وزيرات، كما شغلت المرأة المصرية لأول مرة منصب محافظ في عام ٢٠١٧م في محافظة البحيرة، وتقل نسبة القاضيات عن ١٪، وفي المقابل لا تواجد نسائي في مجلس الدولة أو النيابة العامة.

بينما في تونس حصلت المرأة في عام ١٩٥٩م على حق العمل السياسي تصويتًا وترشيحًا، وشغلت المرأة منصب نائبة ثانية لرئيس مجلس النواب، وترأست سيدة لجنة التشريع، وعقب الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٤م، بلغت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان التونسي حوالي ٣٥٪ من جملة المقاعد البالغ عددها ٢١٧ مقعدًا، كما حصل مجلس النواب التونسي على جائزة المنتدى العالمي للنساء البرلمانيات لعام ٢٠١٥م، تقديراً لتصدّر تونس البلدان العربية من حيث نسبة مشاركة المرأة في البرلمان، إلا أن مشاركتها في مواقع القرار في مختلف الخطط لا تتجاوز ٢٧٪؛ ولذا فهي بحاجة إلى زيادة تمثيلها في مواقع السلطة واتخاذ القرار.

أما في الإمارات نجد أن المشاركة السياسية للمرأة حديثة العهد، إذ بدأت في عام ٢٠٠٦م، وحصلت السيدات في المجلس الوطني الاتحادي على (٩) من أصل ٤٠ مقعدًا، وبنسبة مقاعد وصلت إلى حوالي (٢٢,٥٪) في عامي ٢٠٠٦م، ٢٠١٥م، وفي الوقت الراهن تتولى سيدة إماراتية رئاسة المجلس الوطني الاتحادي.

اختلاف دول المقارنة في تاريخ حصول المرأة على حق العمل السياسي تصويتًا وترشيحًا، وقد يكون ذلك راجعًا إلى الإرادة السياسية في كل دولة؛ فهو المسئولة عن أوضاع المرأة في هذه الدول.

ج- فرص الالتحاق بالتعليم:

تشير الأرقام الدولية إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم في دول المقارنة وفقًا للتقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي للعام ٢٠٢٠م؛ حيث جاء ترتيب كل من: الإمارات، وتونس، مصر بالنسبة لمعدلات الالتحاق بالتعليم في المدارس الابتدائية بالنسبة للإناث (٨٦,٨٪، ٩٨,٦٪، ٩٨,٨٪) على التوالي، أما بالنسبة للمدرسة الثانوية؛ فهي: (٩٠,٣٪، ٥١,٤٪، ٨٣,١٪) على التوالي، بينما نسبة القراءة بين النساء تقدر بـــــــــ (٩١,٥٪، ٧٢,٢٪، ٦٥,٥٪)، وربما ذلك لوجود تطور قوي على المستوى الإقليمي في مجال تكافؤ الفرص في التعليم من خلال سن قوانين إلزامية التعليم، وإرساء برامج لتعليم الكبار ومحو لأمية، واتخاذ خطوات حاسمة لخلق فرص متساوية للمرأة والرجل إلا أن الإمارات البلد العربي الوحيد الذي سد فجوة النوع الاجتماعي في مجال التحصيل التعليمي، كما انخفضت الأمية بين الإماراتيات (١٠ سنوات فأكثر) من ٨٩,٩٪ في عام ١٩٧٠م ليصل إلى ٨,٥٪ في عام ٢٠٢٠م، وربما يرجع ذلك لارتفاع مستواها الاقتصادي، بينما تقدر نسبتها في تونس بـــــــــ ٢٧,٨٪ للإناث، وفي مصر بـــــــــ٣٤,٥٪؛ وربما ذلك لوجود عدة عوامل تسهم في انخفاض مستوى الإنجاز التعليمي للفتيات مثل القيود الثقافية وأعباء الأعمال المنزلية الثقيلة، وما زالت معدلات البطالة بين الشابات اللاتي استكملن التعليم الثانوي مرتفعة ومثيرة للإحباط.

د- مستوى الصحة والرفاهية:

تتشابه دول المقارنة في حرصها على توفير الرعاية الصحية للمرأة؛ فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة عند الميلاد للإناث وفقًا للتقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي للعام ٢٠٢٠م في كل من: مصر، وتونس، والإمارات إلى (٦٢,٤، ٦٧,٣، ٦٨,٣) على التوالي في مقابل (٥٩,٩، ٦٥,٣، ٦٦) للذكور على التوالي في نفس العام؛ إلا أن المرأة في مصر ما زالت تعاني من أخطار صحية مرتبطة بالنوع الاجتماعي مثل ختان الإناث؛ وربما يرجع ذلك لوجود الحواجز الثقافية والسلوكية التي تقلل من لجوء المرأة للأطباء الذكور، بيد أن هناك تقليل من شأنها بالنسبة لمشاركتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحكم في معدلات الإنجاب والشئون الجنسية والعنف الموجه للمرأة.

المحور الخامس ـــــ نتائج الدراسة:

مما سبق، وبعد عرض الإطار النظري للدراسة، وعرض التحليل المقارن؛ يُمكن تقسيم أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو التالي:

أولًا ـــــ نتائج الدراسة المرتبطة بالإطار النظري؛ ومن أهمها ما يلي:

- التعليم والتمكين شرطان أساسيان للنهوض بالمرأة في جميع أنحاء العالم، وكلما زاد تعليم المرأة؛ زاد تمكينها.
- تعليم المرأة يزيد من فرص حصولها على العمل اللائق، كما يمكنها من الحفاظ على صحتها ومن المشاركة الكاملة في حياة المجتمع، ويؤثر على صحة أبنائها، ويرفع من مستوى وعيها بحقوقها، ويساعدها في السعي إلى الحصول على تلك الحقوق، ويمكنها من المشاركة بفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعها.
- تعاني البلاد العربية من ضعف لافت للنظر في تمكين المرأة، وتأتي المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة بين مناطق العالم، في حين تأتي دول الاتحاد الأوروبي في مرتبة متقدمة.
- يشكل الإناث ثلاثة أخماس السكان الفقراء في العالم؛ بسبب التفاوت بين الجنسين في الحصول على الوظائف والتعليم وسلطات صنع القرار؛ فيتم عزل النساء في الغالب في وظائف تدفع أجوراً أقل نسبيًّا عن الرجال، ففي الولايات المتحدة مثلًا تحصل النساء على ٠,٧٢ دولار مقارنة بـــ ١,٠٠ دولار للرجل، كما أن المرأة في الدول النامية لا يمكن أن تحصل على التمكين إلا في حالة امتلاكها لأصول.
- يتضمن تمكين المرأة مجالات عدة منها: السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والتعليمية، فتتعدد أبعاد التمكين بتعدد مجالات الحياة.

- مشاركة المرأة في المجالات السابقة تواجه بعض المعوقات المتمثلة في بعض القيم الاجتماعية والموروث الثقافي السلبي، وفقر المرأة، وانتشار الأمية، ونوعية مجالات الدراسة، وآليات سوق العمل الذي يميز بين الرجال والنساء في الوظائف، وضعف المشاركة السياسية، وغيرها من معوقات تتعلق بمجالات الحياة المختلفة.
- معظم الدراسات التي تناولت التمكين ركزت على التمكين الاقتصادي والتعليمي بشكل أكبر وقد يرجع ذلك إلى أنهما بعدان أساسيان ينعكسان بشكل مباشر على أبعاد التمكين الأخرى.
- تمكين المرأة في مجالات الحياة كافة، وتحقيق المشاركة العادلة في التنمية والتوزيع العادل لثمارها؛ يقود إلى التنمية المستدامة من خلال تحقيق ما يلي:
  - الثقة في القوة الذاتية للمجتمع؛ مما يجعله قادراً على مواجهة التحديات بيقظة ووعي.
  - دعم الديمقراطية الحقيقية في الفكر والعمل للمرأة والرجل على حد سواء.
  - دعم الانتماء والطابع الوطني على جهود ومشروعات التنمية.
  - دعم الثقة بين الحكومة والشعب رجالًا ونساءً.
  - وجود المرأة كشريكٍ فاعلٍ في التنمية في جميع مجالات الحياة، والقضاء على كثير من نواحي القصور في القوانين المتصلة بالمرأة، والمقيدة لحريتها ونشاطها، وتغيير نظرة المرأة عن نفسها؛ وهذا يعني تفعيل جميع الطاقات في المجتمع وتحسين وضع التنمية به.
  - التنشئة التربوية والاجتماعية السليمة للمرأة يمثل تمكيناً تربويًّا وأساساً لتمكينها مجتمعيًّا، ويحقق مشاركة حقيقية للمرأة في مجالات الحياة كافة؛ والذي يعد أمراً بالغ الأهمية، من أجل تنمية حقيقية للمجتمع.
  - تراجع دور الموروث الثقافي بوصفه أحد معوقات تمكين المرأة، وسيادة مبدأ الكفاءة، وتأييد تمكين المرأة، بشرط الكفاءة والقدرة على المشاركة وتحمل المسئولية.

ثانيًا ـــــ نتائج الدراسة المرتبطة بالتحليل المقارن؛ ومن أهمها ما يلي:

- تتشابه دول المقارنة في أن مرجعية تعليم المرأة وتمكينها هي مرجعية تشريعية ملزمة تظهر في دساتيرها، كما تتشابه أيضًا في ضعف الالتزام بها على أرض الواقع.
- تتشابه دولة المقارنة في اهتمامها بتعليم المرأة؛ فقد فاق عدد الطالبات عدد الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة؛ مما يعني أن الإناث يشكلن الغالبية العظمى في التعليم، وهذا مؤشر يوحي بأن المعوقات الاجتماعية التي قد تقف حائلًا أمام تعليم الفتاة غير موجودة.
- هناك تحيز في نظام التعليم في دول المقارنة يؤدي إلى تحديد الاختيار المسبق من جانب الإناث للمجالات النظرية بشكل أكبر، كذلك في ظل النظام التعليمي السائد لا يتم الربط بين العلوم والنظريات من جانب والتجارب الحياتية من جانب آخر؛ مما يؤدي إلى عزوف الطالبات عن الالتحاق بالتعليم العلمي.
- يتضح من واقع مناهج اللغة العربية في دول المقارنة للصفين السادس والتاسع أنها تناولت قضايا المرأة بمناهجها، ولكن بنسب مختلفة لصالح تونس؛ إذ تم تخصيص الوحدة الثانية كلها في الصف التاسع لعرض قضايا المرأة المختلفة في المجتمعات المعاصرة شرقيها وغربيها، فضلًا عن عرض حقائق وأرقام تكشف جوانب واقع المرأة في المجتمعات الغربية من عنف؛ رغم تطور التشريعات والقوانين الضامنة لحقوقها. بالإضافة إلى واقع المرأة في بعض الدول العربية، كما يفسر ذلك أن تونس هي الأكثر احتكاكًا بالحضارة الفرنسية المعاصرة وتوجهاتها بوجه عام، وبحقوق المرأة بوجه خاص.
- تحتل مصر وتونس والإمارات مرتبة منخفضة بالنسبة لمقياس تمكين النوع الاجتماعي وفقًا لما ورد في التقرير العالمي لفجوة النوع الاجتماعي للعام ٢٠٢٠م (GII)، فمن بين ١٥٣ دولة، جاء ترتيب كل من: الإمارات، وتونس، ومصر (١٢٠، ١٢٤، ١٣٤) على التوالي، ويعزى هذا الوضع إلى أن السياسات والبرامج والاستراتيجيات التي اتخذتها الدولة لم تكن بالفعالية المرجوة في تمكين المرأة من جهة، ولتحقيق المساواة بين الجنسين من جهة أخرى.

- تعد تونس من الدول الأفضل في التعامل مع قضية الفجوة في متوسط الأجور؛ فقد استطاعت حلها، إلا أن نسبة البطالة لدى الإناث تناهز ضعف نسبة البطالة لدى الذكور.
- تتشابه دول المقارنة في وجود فجوة نوعية كبيرة لصالح الرجال بشأن نسب تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار، إذ يتطلب القضاء على هذه الفجوة وتحقيق المساواة بين الجنسين مراجعة جملة من القوانين، وإقرار سياسات عامة من منظور النوع الاجتماعي.
- اختلاف دول المقارنة في تاريخ حصول المرأة على حق العمل السياسي تصويتًا وترشيحًا وقد يكون ذلك راجعًا إلى الإرادة السياسية في كل دولة.
- تشير الأرقام الدولية إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم في دول المقارنة، إلا أن الإمارات البلد العربي الوحيد الذي سد فجوة النوع الاجتماعي في مجال التحصيل التعليمي.
- تشابه دول المقارنة في حرصها على توفير الرعاية الصحية للمرأة، إلا أن في مصر ما زالت المرأة تعاني من أخطار صحية مرتبطة بالنوع الاجتماعي مثل ختان الإناث.
- تتشابه كل من الإمارات ومصر في وجود فجوة في متوسط الأجور التي تحصل عليها النساء مقارنة بالرجال بسبب التمييز القائم على النوع، وربما يرجع ذلك إلى سيطرة السلطة الذكورية، ودورها في تقييد حرية المرأة في المشاركة السياسية أو في الحياة العامة.

المحور السادس ـــــ الإجراءات المقترحة:

من خلال عرض نتائج الإطار النظري، ونتائج التحليل المقارن للدراسة؛ يُمكن وضع مجموعة من الإجراءات المقترحة التي تُسهم في تطوير تعليم المرأة وتمكينها في مصر، وذلك كما يلي:

- تجسير الفجوة بين القوانين وتطبيقها على أرض الواقع فيما يتعلق بالعمل والتعليم، وإحداث التوازن بين تعليم النساء والرجال وتحديدا في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، ونشر ثقافة العمل بين طالبات الجامعة والخريجات، مع توفير فرص عمل لهن بعد التخرج من خلال مساندة مؤسسات المجتمع كافة.
- القضاء على الفجوات الجغرافية داخل المجتمع العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، كالفجوات بين الريف والحضر، وينبغي أن تؤخذ هذه العوامل في الاعتبار، وأن نصل إلى المرأة الريفية التي ما زالت تعيش بين الجهل والفقر والمرض، ولا نقصر جهود منظمات المجتمع المدني على المرأة الحضرية فقط.
- التنشئة الاجتماعية الصحيحة للأبناء التي لا تميز بين الذكر والأنثى، والتي تراعي العدالة بينهما.
- إقامة الحوار داخل الأسرة بأسلوب ديمقراطي يسمح بتبادل الأفكار.

كما يُمكن وضع مجموعة من الإجراءات المقترحة التي تُسهم في تطوير تعليم المرأة وتمكينها بالنسبة للمعايير الأربعة الرئيسة لمقياس تمكين النوع الاجتماعي على النحو التالي:

١-سياسات تعليم المرأة وتمكينها:

- تشجيع الفتيات على اختيار المجالات العلمية في الدراسة، بالإضافة إلى الربط بين العلوم والنظريات من جانب والتجارب الحياتية من جانب آخر؛ مما يقلل عزوف الطالبات عن الالتحاق بالتعليم العلمي.
- تسهيل حصول المرأة على المنح والبعثات الخارجية، وتشجيعها على اقتحام فروع معرفية كانت حكراً على الذكور، وذلك من خلال الاهتمام بإنشاء مراكز لتعليم التكنولوجيا والمعلومات للفتيات.
- إكساب الطلاب المعلومات والمعارف المتنوعة عن المرأة ودورها في تنمية المجتمع، وتقدير الذات، والثقة في قدرات الآخرين، وضرورة التعاون بين الذكر والأنثى ليستقيم المجتمع المصري؛ لتكون قادرة على المشاركة في تنمية المجتمع المحيط بها وتكون واثقة ومتمكنة من هذا الدور المجتمعي المهم.
- التواصل مع الشبكات المحلية والإقليمية، وبخاصة شبكات التعليم والتدريب وتطوير الأداء؛ لتوسيع فرص التعليم الأساسي من خلال التوسع في إنشاء مدارس الفصل الواحد، وفصول محو الأمية.
- توعية المجتمع بأهمية الأمهات المتعلمات المثقفات، وأثرهن على تعليم الأبناء ورعايتهم.
- توافر بيئات آمنة وشاملة للجميع، تراعى فيها قضايا الجنسين، وتوفر تعليماً وتعلماً يتيحان تمكين الطلبة، وتعزيز العلاقات الإيجابية بين الجنسين.
- إعادة النظر في النظام التعليمي لكي يتم فتح المجال أمام الإناث في المناطق النائية والأقل حظًا؛ لرفع نسب التحاقهن في التعليم العالي، وإغلاق التخصصات الجامعية التي لا يتوفر لها وظائف، إذ تبين أن نسبة التعليم العالي تؤثر إيجابياً على نسبة مشاركة المرأة في تنمية المجتمع.
- أخذ تدابير لمنع ومعاقبة ممارسات العنف ضد الأنثى في أي مرحلة تعليمية.
- وضع إطار قانوني مستقل لمراقبة البرامج الإعلامية التي تروج الصور النمطية للمرأة (والرجل) وتكرس التمييز أو تحرض على العنف ضد المرأة في جميع مراحل حياتها بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- تحقيق ربط أقوى لتعليم الإناث بسوق العمل من خلال العمل على المحاور التالية:

- زيادة الطلب على تعليم الإناث؛ من خلال عمل حملات للتوعية، تستهدف بالأخص المناطق الريفية والحدودية، وكذلك إجراء تعديل تشريعي يتضمن: تغليظ العقوبة في قانون التعليم، وإيجاد آليات للإبلاغ عن تسريب الأطفال من التعليم، وهو ما سيفيد الإناث بدرجة أكبر لأنهن الأكثر عرضة للتسريب، بالإضافة إلى وضع تعديل تشريعي يعزز الرقابة على تزويج الفتيات دون السن القانوني، فضلًا عن تشجيع الفتيات على التعليم الفني، وكذلك استكمال التعليم الجامعي وما بعده في المجالات العلمية.
- إعادة التوجيه التعليمي بما يتناسب مع مؤشرات البطالة: فرغم ارتفاع البطالة بين الإناث من الحاصلات على تعليم متوسط وجامعي، إلا أن التحليل أظهر تباينًا واضحًا تبعًا لنوع التخصص، وهو ما يستلزم إعادة التوجيه للمجالات التي يكون فيها الطلب على الإناث، ويتم تحديدها من خلال إجراء مسوح دورية عن الطلب على معدلات بطالة المرأة المتعلمة تبعًا للتخصص، وفي ضوئها تتحدد سياسات التوسع في المدارس والكليات والمعاهد والقبول فيها على أساس هذه القاعدة من البيانات.

٣- كتب اللغة العربية المدرسية للطالب وما يرد فيها من محتوى يخدم تعليم المرأة وتمكينها:

- إجراء مشاريع مكثفة لتعزيز المساواة بين الجنسين في مجال التعليم؛ من خلال تجديد المناهج الدراسية لاستئصال معوقات تمكين المرأة في المجتمع المصري في ضوء صحيح الدين والتطور العصري غير المنعزل عن الواقع العالمي للمرأة.
- ضرورة إعادة النظر في المقررات الدراسية الخاصة باللغة العربية؛ بحيث يتم تزويدها بمفاهيم حقوق الإنسان عامة، وحقوق المرأة وواجباتها بصفة خاصة.
- نشر ثقافة تقبل المرأة واحترامها بوصفها شريك أساسي في المجتمع في مناهج التعليم بصفة عامة والتعليم الأساسي على وجه الخصوص.

- عرض حقوق المرأة في الكتب الدراسية في صورة مواقف تربوية متنوعة، تظهر للدارسين والدارسات الحقوق التي يجب أن تحصل عليها المرأة في مجتمعها وأسرتها.

ضرورة تضمين الكتب المدرسية (اللغة العربية) نصوصاً عن نساء تمارس مهناً عديدة تتعلق بالمجالات الاقتصادية والسياسية والإبداعية وغيرها، ولا تقتصر على بعض المهن المنزلية فقط.

٤- مؤشرات تمكين المرأة:

أ- المشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة:

- إصدار تشريعات تجرم التمييز في العمل بين الرجال والنساء بما يحول دون استبعاد بعض المؤسسات للنساء من العمل دون مبرر مقبول، أو التمييز في الراتب أو الحقوق العمالية بينهن وبين الرجال، والعمل على تقليص معدلات البطالة بين النساء.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة قوية لتمكين المرأة اقتصادياً؛ حيث يمكن أن تخلق فرصاً أفضل للنساء لتبادل المعلومات والمشاركة في أنشطة التجارة الإلكترونية.
- توعية النساء بحقوقهن الاقتصادية وسبل الحصول عليها من خلال المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام؛ لإشباع احتياجاتهم.
- تعديل الاتجاهات المجتمعية السلبية نحو إعطاء المرأة نصيبها من الإرث، وتعريفها بأحكام استقلاليتها في الذمة المالية.
- إعطاء الإناث فرصاً في إدارة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، سواء بتوفير القروض أو الخبرة في إقامتها أو تسهيلات في التسويق لتحسين مستوى معيشتهن.

- تدريب الإناث على المهارات الجديدة التي يحتاجها سوق العمل من خلال توفير قاعدة معلومات حول متطلبات سوق العمل من تلك المهارات؛ لسد الفجوة في هذا المجال والسعي نحو تحقيق الاستقلالية الاقتصادية للمرأة.
- التوعية بقدرة المرأة على اقتحام كافة الأنشطة وإلقاء الضوء على النماذج المصرية الناجحة من سيدات الأعمال، ونشر إبداعاتهن وجهودهن في تنمية المجتمع.
- إزالة عوائق خروج المرأة للعمل، وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالأسرة.

ب- التمكين السياسي:

- تنمية الوعي السياسي للمرأة حول كيفية مباشرة حقوقها السياسية، التي تتمثل في: المشاركة في الانتخابات التشريعية (التصويت، والترشح)، ولجان الإشراف على الانتخابات بكل صورها، والانضمام إلى الأحزاب التي تتفق مع توجهاتها الفكرية، وتولي المواقع القيادية في الأحزاب السياسية، وتدريبها على كيفية اتخاذ القرارات الرشيدة، وشغل مناصب برلمانية؛ من خلال الندوات، والمحاضرات، والمناقشات الجماعية، والنمذجة، والمواقف التدريبية، ووسائل الإعلام المختلفة.
- الالتزام بالنصوص الدستورية والقانونية والمعاهدات الدولية دون النظر لما قد يعوق تنفيذها من تحفظات أو قيود الأعراف والعادات والتفسيرات الدينية الخاطئة والمتطرفة.
- تحديث النصوص التشريعية المتعلقة بتمكين المرأة في مواقع صنع القرار مثل قوانين الانتخابات لضمان حصة المرأة في المجالس التشريعية (الوطنية والمحلية والبلديات) لتصل إلى التناصف، وقوانين الأحوال الشخصية وقوانين العمل وغير ذلك من القوانين بما يساوي في حقوق المواطنة ووجباتها بين الرجال والنساء دون تمييز.
- إزالة التناقضات في النظام القانوني والتشريعي واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة كافة لإلغاء الأحكام التمييزية التي تعاني منها المرأة بالنسبة إلى حقوقها وحرياتها الأساسية وبخاصة حقوق الإقامة والسفر وتعزيز المساواة.

- الأخذ بنظام الرقابة والمتابعة والملاحقة الأمنية والقضائية لما يتم رصده من انتهاكات لحقوق المرأة وتمكينها السياسي عن طريق الجهات المختصة الحكومية والمستقلة في مجال حقوق الإنسان.
- وضع وتفعيل التدابير المؤقتة (كوتا أو غير ذلك) بالارتكاز على التجارب الناجحة في المنطقة العربية لتوسيع مشاركة المرأة ورفع مستواها في المناصب القيادية والقضائية وفي المجالس المنتخبة وطنياً ومحلياً والأجهزة التنفيذية على كل مستويات الإدارة والحكومة.
- تدعيم تمثيل المرأة في المناصب الحكومية العليا (السلطة التنفيذية)، والتمسك بحقها في الترشيح للمناصب السياسية والإدارية على أساس الكفاءة، وتدعيم مشاركتها في مواقع صنع القرار السياسي.
- توافر آلية لاكتشاف القيادات النسائية ورعايتهن وثقل مهارتهن، ودعم قدراتهن على المساهمة في المحافل الإقليمية والمحلية.

ج-فرص الالتحاق بالتعليم:

- تحفيز الفتيات على دراسة مجالات التكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والقضاء على الأمية الرقمية في أوساط النساء، وتقديم نماذج يُحتذى بها في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وفي حقل تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- أخذ الإجراءات القانونية والإدارية والمالية؛ لتوفير الدعم والإمكانيات والموارد لتوصيل التعليم والتدريب، وبرامج محو الأمية للفئات المهمشة وذات الاحتياجات الخاصة في المدن وفي الريف والمناطق الحدودية، وخفض حالات التسرب من التعليم والأمية.
- إتاحة فرص تعليمية متساوية للنوعين، وعدم تمييز الذكر بألوان متميزة من التعليم.

د- مستوى الصحة والرفاهية:

- تقديم برامج متكاملة للمرأة من خلال التوسع في إنشاء وحدات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية في كل أنحاء الجمهورية لا سيما في المناطق الفقيرة والمحرومة لتقوم بما يلي:
  - تعريف المرأة بأهم المشكلات الصحية التي تواجهها، واختيار أنسب الطرق في التعامل معها.
  - زيادة وعي المرأة حول: الصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة.
  - تزويد المرأة بالمعلومات اللازمة حول الصحة النفسية لجميع أفراد الأسرة.
  - تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو أنماط الحياة الصحية لديها.
  - توفير الرعاية الصحية للحوامل.
  - المساهمة في دعم الرعاية الصحية الأولية للمرأة في جميع مراحلها العمرية.
  - إعانة المرأة للوصول للمرافق الخاصة بالرعاية الصحية الملائمة، وغيرها.
- حسن معاملة الآباء للأمهات، وتجنب العنف الموجه للأمهات والفتيات من الآباء والإخوة الذكور.
- توعية الشباب بضرورة التصدي لكل عمليات العنف ضد المرأة.
- تفعيل القوانين الرادعة ضد ختان الإناث.

بالنظر إلى ما سبق، يتضح أن تعليم المرأة وتمكينها في دول المقارنة بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، ما زال يحتاج إلى بعض الإصلاحات، وذلك من أجل الوصول إلى مرتبة مرتفعة بالنسبة لمقياس تمكين النوع الاجتماعي؛ من خلال استئصال معوقات تعليم المرأة وتمكينها في المجتمع المصري في ضوء صحيح الدين والتطور العصري غير المنعزل عن الواقع العالمي للمرأة.

المراجع:

١. الاتحاد الأوروبي (٢٠١٠): تقرير حول تحليل الوضع الإقليمي: الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة الأورومتوسطية، متاح على http://www.euromedgenderequality.org/ بتاريخ (٢٠١٩/٥/٣٠).

٢. الاتحاد النسائي العام (٢٠١٥): الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة: تمكين، مشاركة، ريادة (٢٠١٥-٢٠٢١)، أبو ظبي: الاتحاد النسائي العام.

٣. _____ (٢٠١٦): المرأة والبرلمان في دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي: الاتحاد النسائي العام.

٤. الإسكوا (٢٠٢٠): التقرير العربي للتنمية المستدامة ٢٠٢٠: ازدهار البلدان كرامة الإنسان، بيروت: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

٥. إحصائيات تونس (٢٠١٩): مؤشرات التشغيل والبطالة الثلاثي الأول ٢٠١٩، متاح على: www.ins.tn بتاريخ (٢٠١٩/٦/٤)

٦. أميرة عبد السلام عبد المجيد زايد (٢٠١٥): "الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع"، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس-السعودية، ع٦٧، نوفمبر، ص ص ٣٢٥-٣٥٩.

٧. أميمة محمد السيد أبو الخير (٢٠١٨): "دور جهود وسياسات الشيخ زايد في تنمية أوضاع المرأة الإماراتية: رؤية تحليلية"، مجلة شؤون اجتماعية تصدرها جمعية الاجتماعيين، مج ٣٥، ع١٤٠، ص ص ٤٥-٦٧.

٨. إيمان عبد الحميد إبراهيم البهواشي، وزينب حسن حسن، وأميرة محمود شاهين (٢٠١٦):" تمكين المرأة الأمية من المشاركة في تنمية المجتمع المصري على ضوء المستجدات المحلية"، مجلة البحث العلمي في التربية – مصر، ع١٧، ج١، ص ص ٢٥٩-٢٨٠.

٩. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٦): تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠١٦: الشباب في المنطقة العربية – آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير، بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية.

١٠. _____ (٢٠٠٩): تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية.

١١. ـــــــــــــــــــــــــــ (٢٠٠٥): تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية.

١٢. بلية لحبيب (٢٠١٨): "ترقية التمثيل السياسي للمرأة في الدول المغاربية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب"، مجلة المستقبل العربي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، مج٤١، ع٤٧٧، ص ص ٨٦-١٠٤.

١٣. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٢٠م): حقائق وأرقام، متاح على الموقع https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/fact-sheet بتاريخ (٢٠٢٠/١٢/١٢)

١٤. ثينة قريبع& جورجيا ديباولي (٢٠١٤): واقع النوع الاجتماعي في تونس2014، متاح على https://eeas.europa.eu/sites/eeas/.../rapport_national_genre_tunisie_2014_complet_ar.p... بتاريخ (٢٠٢٠/٦/٩)

١٥. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٨أ): مصر في أرقام ٢٠١٨، مارس، القاهرة، مطبعة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

١٦. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٨ب): الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار التاسع بعد المائة، سبتمبر، القاهرة، مطبعة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

١٧. ـــــــــــــــــــــــــــ (٢٠٢٠): سكان مصر، متاح على الموقع الرسمي للجهاز على الشبكة الدولية للمعلومات، وفق الرابط الآتي: https://www.capmas.gov.eg/ بتاريخ (٢٠٢٠/١٢/١٣)

١٨. حسين عليوي ناصر الزيادي (٢٠٢٠):"واقع المرأة في البلاد العربية مع إشارة خاصة للعراق: دراسة في المؤشرات والتحديات وسبل المواجهة"، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية- تصدرها المؤسسة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، مج٤، ع١٣، مايو، ص ص ٢٠٥-٢١٧.

١٩. حنان شملاوي، ونهيل سقف الحيط (٢٠١٨):"التمكين الاقتصادي للمرأة في الدول العربية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث- العلوم الإنسانية، مج١١، ع٣٢، ص ص ٢١٠١-٢١١٨.

٢٠. رشدي أحمد طعيمة (٢٠٠٨): تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية مفهومه، أسسه، استخداماته، القاهرة: دار الفكر العربي.

٢١.ريم بن زايد & فضيل عبد الكريم (٢٠١٦): "واقع الصحة الإنجابية للمرأة في الجزائر مقارنة مع بلدان المغرب العربي: تونس والمغرب"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية تصدرها جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ع٢٣، ص ص ١٦٧-١٧٦.

٢٢.سميرة مشري& سامية منزر(٢٠٢٠):"التمكين الإداري للمرأة في ظل الإدارة الإلكترونية ودوره في فعالية تطبيق إدارة المعرفق"، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية- تصدرها المؤسسة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، مج٤، ع١٣، مايو، ص ص ٤١٥-٤٢٨.

٢٣.سميه أحمد علي عبد المولى (٢٠٠٩): "تدعيم التعليم كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في مصر"، البرنامج البحثي حول المرأة والعمل، القاهرة، مركز البحوث الاجتماعية – الجامعة الأمريكية، ص ص ٤٧-٦٣.

٢٤.سهير محمد أحمد حواله & سمير عبد الحميد القطب (٢٠٠٧): "تمكين المرأة المصرية لتفعيل مشاركتها التنموية في سياق الألفية الإنمائية: استراتيجية تربوية مقترحة"، مجلة كلية التربية – تصدرها جامعة المنصورة، ع٦٥، ج٢، سبتمبر، ص ص ٢٤-١٠٦.

٢٥.سوزان حسن أبو العينين(٢٠١٥): "تكلفة عدم تمكين المرأة اقتصادياً على الاقتصاد المصري: ١٩٩٠-٢٠١٢"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، يناير، ص ص ٣١٥-٣٤٨.

٢٦.شريفة بنت خلفان اليحيائية (٢٠١٧): التعليم وتمكين المرأة الخليجية: المواطنة الناقصة، الدّوحة- قطر، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات.

٢٧.فاروق شوقي البوهي (٢٠١٣): المرجع في التربية المقارنة وتنظيم التعليم في مصر وبعض دول العالم، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٢٨.فيصل المناور(٢٠١٧): "تمكين المرأة العربية في المجال التنموي"، مجلة جسر التنمية، الكويت، مج ١٥، ع١٣٣، ص ص ٦-٣٤.

٢٩.كامل عبد المالك عمر أبو خفيلة (٢٠١٦): "تمكين المرأة العربية سياسيًّا: الواقع والمحددات الثقافية"، مجلة الخدمة الاجتماعية- تصدرها الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين- مصر، ع٥٥، يناير، ص ص ٤٥٩-٤٨٤.

٣٠.لجنة الحريات الفردية والمساواة (٢٠١٨): تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة، تونس: رئاسة الجمهورية، متاح على https://drive.google.com/file/d/1sq8XfQeAldfNQSjNC5nXeEE22J1ciRrB

/view?fbclid=IwAR2VoKs85328fVyZ6_XI6Razb_SwTS3EnZ-xlprlCqLPu_ipUGmA3XjUN1s، بتاريخ (٢٠٢٠/١٢/١٢).

٣١. المجلس القومي للمرأة (٢٠١٧): الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية٢٠٣٠: الرؤية ومحاور العمل، القاهرة: المجلس القومي للمرأة.

٣٢. مجلس الوزراء (٢٠١٣م): دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، متاح على https://uaecabinet.ae/ar/the-constitution بتاريخ (٢٠٢٠/١١/٢٢)

٣٣. المجلس الوطني التأسيسي (٢٠١٤):"دستور الجمهورية التونسية"، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد خاص، السنة ١٥٧، ١٠ /٢٠١٤/٢.

٣٤. المجلس الوطني للإعلام (٢٠١٦): الكتاب السنوي لدولة الإمارات، متاح على http://nmc.gov.ae/ar-ae/E-Participation/pages/publications.aspx بتاريخ (٢٠٢٠/١١/٢٤).

٣٥. ـــــــــــــــــــــــــــــ(٢٠١٧): الكتاب السنوي لدولة الإمارات، متاح على http://nmc.gov.ae/ar-ae/E-Participation/pages/publications.aspx بتاريخ (٢٠٢٠/١١/٢٤).

٣٦. ـــــــــــــــــــــــــــــ (٢٠١٨): الكتاب السنوي لدولة الإمارات، متاح على http://nmc.gov.ae/ar-ae/E-Participation/pages/publications.aspx بتاريخ (٢٠٢٠/١١/٢٤).

٣٧. مجمع اللغة العربية (٢٠٠٨): المعجم الوجيز، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

٣٨. محمد فياض & سامي هزايمة (٢٠١٨): صورة المرأة في كتب اللغة العربية للمرحلة الثانوية في الأردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث – العلوم الإنسانية، مج ٣٢، ع١، ص ص ٣١-٥٨.

٣٩. محمود محمد المهدي (٢٠١٦): "مواطنة الجامعات: دراسة مقارنة للجامعات الأمريكية والكندية والمصرية"، مجلة التربية المقارنة والدولية، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية- مصر، س٢، ع٢، يونيو، ص ص ٣٤٩-٥٣٨.

٤٠. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (٢٠١٥): تقرير تنمية المرأة العربية ٢٠١٥: المرأة العربية والتشريعات، تونس: مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، كوثر.

٤١. مصباح الشيباني (٢٠١٥): "المشاركة السّياسية للمرأة العربية ومآلاتها المتعثّرة في الانتقال الدّيمقراطي الرّاهن: التجربة التونسية مثالًا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، تصدرها الجمعية العربية للعلوم السياسية، ع٤٧ و٤٨، ص ص ١٥١-١٦٨.

٤٢. معجم المعاني الشامل (٢٠٢٠): متاحاً على http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ بتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٤.

٤٣. المعجم الوسيط (٢٠٢٠) باب الميم، متاحاً على المكتبة الشاملة الإلكترونية على الرابط <http://shamela.ws/browse.php/book-7028/page-319#page-881> بتاريخ (٢٠٢٠/٩/١٤).

٤٤. مفيد الزيدي (٢٠١٥): "التاريخ الثقافي لدولة الإمارات العربية المتحدة"، مجلة الآداب، تصدرها كلية الآداب، جامعة بغداد، ع١١٢، ص ص ٣٢٥-٣٧٠.

٤٥. مليكة الصروخ (٢٠١٦): المرأة في القوانين الانتخابية للدول العربية الأعضاء بمنظمة المرأة العربية، القاهرة: منظمة المرأة العربية.

٤٦. منظمة العمل الدولية (٢٠١٧): العمل اللائق في مصر: نتائج عام ٢٠١٦، القاهرة: منظمة العمل الدولية.

٤٧. منظمة المرأة العربية (٢٠١٦): تقرير سنوي صادر عن منظمة المرأة العربية: المرأة العربية تمكين، إنجازات، تحديات، القاهرة: منظمة المرأة العربية.

٤٨. _____ (٢٠١٩): "ندوة مواجهة إقصاء المرأة والطفلة في المنطقة العربية"، ضمن الفعاليات الثقافية لمعرض القاهرة الدولي للكتاب الدورة الـــــ٥٠ في ٢٧ يناير، القاهرة: منظمة المرأة العربية.

٤٩. _____ (٢٠٢٠): المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية: دراسة استشرافية ملخص تنفيذي، القاهرة: منظمة المرأة العربية. متاح على: www.arabwomenorg.org/uploads/study.pdf بتاريخ(٢٠٢٠/١١/٢١).

٥٠. نجاح رحومة أحمد (٢٠١٧): "ملامح استراتيجية مقترحة للدور التربوي للجمعيات الأهلية لتمكين المرأة الأمية بمصر"، مجلة التربية-جامعة الأزهر – مصر، ع١٧٢، ج٢، يناير، ص ص ٨٠٤-٨٧٣.

٥١. نورة ناصر الكربي (٢٠١٧): "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الإماراتية وريادتها: بين الواقع واستشراف المستقبل"، مجلة شؤون اجتماعية – الإمارات، مج ٢٤، ع١٣٥، خريف، ص ص ١١٣-١٤٢.

٥٢. الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء (٢٠١٧أ): ما وراء الإحصائيات: دور المرأة في التنمية الاقتصادية، دبي، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.

٥٣. _____(٢٠١٧ب): دولة الإمارات العربية المتحدة وأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة: التميز في التنفيذ الملخص التنفيذي المراجعة الوطنية التطوعية منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى ٢٠١٨، دبي، الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء.

٥٤. وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي (٢٠١٨): الميزان الاقتصادي لسنة ٢٠١٩، تونس: وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

٥٥. وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن (٢٠١٨): مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل: خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي ٢٠١٦-٢٠٢٠، تونس: وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن.

٥٦. اليونسكو (٢٠١٥): ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠-٢٠١٥: الإنجازات والتحديات، تقرير إقليمي عن الدول العربية، باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٥٧. _____(٢٠١٦): التقرير العالمي لرصد التعليم ٢٠١٦- التعلّم من أجل البشر والكوكب: خلق مستقبل مستدام للجميع، باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٥٨. _____ (٢٠١٩): مذكرة مفاهيمية – التقرير العالمي لرصد التعليم لعام ٢٠٢٠: التعليم الشامل للجميع، باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٥٩. _____ (2020): التقرير العالمي لرصد التعليم لعام ٢٠٢٠: التعليم الشامل للجميع: الجميع بلا استثناء: ، باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

60. Alexander, A. C., Bolzendahl, C., & Jalalzai, F. (Eds.) (2018): Measuring Women's Political Empowerment across the Globe: Strategies, Challenges and Future Research. Springer.

61. Amini, M., & Birjandi, P. (2012): "Gender Bias in the Iranian High School EFL Textbooks", English Language Teaching, Vol. 5, No. 2, 134-147.

62. Amjad, M. J., et al (2017): "Women Empowerment: A Comparative Analysis of Women Empowerment Working in Public and Private Organizations of Sargodha District", International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 7, No.11, 301-308.

63. Barker, R. L. (2014): The Social Work Dictionary, Washington: National Association of Social Workers Press.

64. Başak, K., & Birsen, ş. (2016):" Gender Stereotypes in Primary School Turkish TextbooksİlkokulTürkçe ders Kitaplarında Toplumsal Cinsiyet Kalıp Yargıları", International Journal of Human Sciences, Vol. 13, No.3, Pp 4152-4167.
65. Bayissa, F.W., Smits, J. & Ruben, R. (2018): "The Multidimensional Nature of Women's Empowerment: Beyond the Economic Approach", Journal of International Development, Vol.30, No.4, Pp.661-690.
66. Bhat, R. A. (2015): "Role of Education in the Empowerment of Women in India", Journal of Education and Practice, Vol.6, No.10, pp.188-191.
67. Bui, H. T. (2017): "Education, Development Scholarships and Women's Empowerment: Exploring the Impacts of the Vietnam Education Foundation Fellowship", a research report presented in fulfillment of the requirements for the degree of Master's in International Development at Massey University, Palmerston North, New Zealand.
68. Central Intelligence Agency (2020): The World Fact book -Tunisia: Government, Available at: < https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ts.html >, Accessed (9/١١/2020).
69. Ebadi, S., Salman, A. R., & Marjal, B. E. (2015):"Gender Representation in the Textbooks of Teaching Persian to Speakers of Other Languages", Journal of Applied Linguistics and Language Research, Vol.2, No. 4, Pp. 143-157.
70. Finland (2014): Country Report by Finland: Implementation of the Beijing Platform for Action (1995) and the Outcome of the Twenty-Third Special Session of the General Assembly (2000), Available at: <https://www.unece.org/fileadmin/DAM/Gender/documents/Beijing%2B15/Finland.pdf>, Accessed (29/6/٢٠20) .
71. Fisher, M. (2013): Map: Which Countries Allow Women in Front-line Combat Roles? Available at:< http://www.washingtonpost.com/blogs/worldviews/wp/2013/01/25/map-which-countries-allow-women-in-front-line-combat-roles/>, Accessed (14/6/20٢٠)
72. Gouvias, D., & Alexopoulos, C. (2018):" Sexist Stereotypes in the Language Textbooks of the Greek Primary School: A Multidimensional Approach", Gender and Education, Vol. 30, No. 5, Pp. 642-662.
73. Hall, M. (2014): "Gender representation in Current EFL Textbooks in Iranian Secondary Schools", Journal of Language Teaching and Research, Vol.5, No. 2, Pp. 253-261.
74. Ibrahim, B., & Asad, S. (2020): "Women Economic Empowerment and Employment Discrimination: Quality education a factor to boost women's economic empowerment and to reduce employment

discrimination", Pakistan Review of Social Sciences (PRSS), Vol.1, No. 2, Pp.25-35.
75. Khan, S., & Haider, S. I. Saadia (2020): "Women's Education and Empowerment in Islamabad: Pakistan", Global Economics Review, Vol. V, No.1, Pp.50-62.
76. Klugman, J., et al (2014): Voice and Agency: Empowering Women and Girls for Shared Prosperity, World Bank Publications.
77. John W. Collins& Patricia, N. (2011): The Greenwood Dictionary of Education,2nd Edition, USA: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, The Greenwood Publisher.
78. Laizu, Z. (2014):"Role of Information and Communication Technology (ICT): Women's Empowerment in Rural Bangladesh", a research report presented in fulfillment of the requirements for the degree of Doctoral dissertation, Murdoch University,
79. Ministry of Social Affairs and Health(2006): Gender Equality Policies in Finland, Finland: Helsinki, Available at: <https://www.mpsv.cz/files/clanky/16168/Gender_equality_policies_FIN.pdf>, Accessed (12/6/٢٠٢٠)
80. Narayanan, S.& Selvanathan, B. (Jan 2017):"Challenges of Women Empowerment in A Private Organization in Malaysia", International Journal for Studies on Children, Women, Elderly and Disabled, Vol. 1, Pp.90-96.
81. Rajeswari, T. (2018):"International Multidisciplinary Research Conference on Women in 21st Century: Challenges and Opportunities, Theresa's College for Women", (Affiliated to Adikavi Nannaya University, Rajahmundry), Department of Management Studies, Social Sciences & Women Studies, West Godavari District, Eluru, Andhra Pradesh, India, In Association with International Multidisciplinary, Vol.5, Special Issue No. 2, February.
82. Reinsberg, H. (Jan 2013): "13 Countries That Already Allow Women In Combat", Available at:< https://www.buzzfeed.com/hillaryreinsberg/countries-that-already-allow-women-in-combat>, Accessed (14/6/2019)
83. Samarakoon, S., & Parinduri, R. A. (2015):"Does Education Empower Women? Evidence from Indonesia", World Development, Vol. 66, P p. 428-442.
84. Sohail, M. (2014):"Women Empowerment and Economic Development-An Exploratory Study in Pakistan", Journal of Business Studies Quarterly, Vol. 5, No. 4, Pp.210-221.
85. Umer, S., Othman, Z., & Hassan, K.H. (2016):"Education and Empowerment of the Women in Rural Areas of Balochistan: The Views

of Baloch Tribal Men", International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 6, No. 10; October,24-29
86. Winthrop, R., & Sperling, G. (2016): What Works in Girls' Education: Evidence for the World's Best Investment, Washington: Brookings Institution Press.
87. World Business Culture (2019):"Women in Business in Finland", Available at:<https://www.worldbusinessculture.com/country-profiles/finland/culture/women-in-business/>, Accessed (12/6/2019)
88. World Economic Forum (2014): The Global Gender Gap Report 2014, Cologny: Geneva
89. _____ (2018): The Global Gender Gap Report 2018, Cologny: Geneva

90. _____ (2019): The Global Gender Gap Report 2020, Cologny: Geneva
91. World Population Review (2020): "Tunisia Population 2020", Available at:< http://worldpopulationreview.com/countries/tunisia-population/>, Accessed (13/12/2020).
92. _____ (2020): " United Arab Emirates Population 2020", Available at:< https://worldpopulationreview.com/countries/united-arab-emirates-population />, Accessed (13/١2/2020).